جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

علاقات دولية

إعداد الطالب:
عمـــارة نبيهـــة

يوم:.../..../.....

حلـف النـاتـو و إشكـاليـة السلـــم و الأمـن الدوليـيـن 2003-1991

لجنة المناقشة:

العضو 1	الرتبة	جامعة بسكرة	رئيسا
العضو 2	الرتبة	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
العضو 3	الرتبة	جامعة بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية:2019-2020

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

علاقات دولية

إعداد الطالب:
عمـــارة نبيهـــة

يوم:.../..../.....

حلـف النـاتـو و إشكـاليـة السلـــم و الأمـن الدوليـيـن 2003-1991

لجنة المناقشة:

العضو 1	الرتبة	جامعة بسكرة	رئيسا
العضو 2	الرتبة	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
العضو 3	الرتبة	جامعة بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية:2019-2020

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه الذي وفقني في إنجاز و إتمام هذه الثمرة العلمية المتواضعة أتقدم بجزيل الشكر و خالص العرفان إلى جميع أساتذة العلوم السياسية دون استثناء كل باسمه و مرتبته و أخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور حتحوت نور الدين الذي لم يبخل علي بالعون و التوجيه كي يضعني على الطريق القويم لانجاز و إكمال هذا العمل العلمي بشكل منهجي و سليم و الشكر موصول أيضا إلى كل الطاقم الإداري للعلوم السياسية.

أجزل الشكر كذلك لكل زملائي في العمل على مساندتهم و دعمهم و وقوفهم موقف العائلة بالنصح و التشجيع و بث الأمل و أخص بالذكر حمزة غسكالي على المساندة و روح الأخ الكبير برينيس ليندة الزميلة و الأخت العزيزة، قيدوام علي، دباش وليد، اللهم أحفظ لنا هذه المودة و الأخوة و سهل لنا كل صعب و يسر لنا كل عسير واجزي كل محسنا لنا.

إلى أغلى الناس ونبض الحياة صاحبا الفضل في كل جميل و راقي إلى من صنعا مني إنسانة طموحة و مثابرة و ناجحة والدي الغاليين عمارة محمد و العمودي سهام

إلى السند و العون و الملاذ إلى الرجل الذي يبث في الامل و يعينني في كل التفاصيل إلى زوجـي الغـالي حــاتم

إلى باقة الزهور و رحيق العطور و زينة الحياة ولداي محمد إياد و رايـا

إلى أقرب رجلين إلى قلبي إلى العزوة و السند إلى أساس البيت الذي نشأت فيه أخـواي رفيـق و فهمــي

إلى روح تركت في نفسي شرخ كبير بفقدانها و مرارة لا تكاد تفارقني عند ذكراها إلى أم الأيتام و أرملة الشهيد جدتي جواد زبيدة

إلى كل من ساندني من قريب أو بعيد و لو بالقليل أهدي هذا العمل البسيط و اعزي لهم الفضل في هذه الثمرة.

.....و الحمد لله أولا و أخيـرًا

مقـدمــة

مـع نهايـة الحـرب العالميـة الثانيـة، شـهدت أوروبـا تحـولا فـي طبيعـة و خريطـة التحالفـات بـين الـدول وبخاصـة بعـد ظهـور الولايـات المتحـدة الأمريكيـة كقـوة رجحـت ميـزان القـوى لصـالحها فـي تلـك الفتـرة مقابـل التراجـع و الضـعف الأوربـي بعـد الحـرب العالميـة والتـي نـتج عنهـا انقسـام أوربـا إلـى شـرقية و غربيـة كلاهمـا بحاجـة لحمايـة عسـكرية و دعـم خـارجي، إلـى جانـب ظهـور خطـر أسـلحة الـدمار الشـامل و التسـابق نحـو التسـلح بـين المعسـكرين السـوفياتي الشـيوعي و الأمريكـي الامبريـالي ممـا جعـل القـارة الأوروبيـة سـاحة للصـراع بينهمـا يتنـافس كـل منهمـا علـى قيـادة و توجيهـه العـالم وفقـا للايديولوجيـة التـي يتبناهـا و يرغـب فـي فرضـها، السـبب الـذي دفـع بالولايـات المتحـدة الأمريكيـة لتأسـيس حلـف شـمال الأطلسـي "النـاتو" سـنة 1949 كحلـف عسـكري بالدرجـة الأولـى لمحاصـرة و احتـواء المـد الشـيوعي فـي أوربـا الغربيـة خـلال فتـرة الحـرب البـاردة و تـدعيم قوتهـا و سيطرتها في المنطقة.

فـرغم أن نهايـة المواجهـة غيـر المسـلحة بـين القطبـين انتهـت بانهيـار المعسـكر الشـرقي و زوال حلـف وارسـو مقابـل انتصـار الليبراليـة الأمريكيـة، إلا أن حلـف شـمال الأطلسـي لـم يسـقط و تـم الإبقـاء عليـه بصـورة طبيعيـة بـل عمـد إلـى تحـدي افتراضـات النظريـة العامـة للأحـلاف العسـكرية وذلـك بابتكـار أسـباب جديـدة لتعليـل الحفـاظ علـى وجـوده، ممـا طـرح تسـاؤلات حـول أسـباب و شـرعية اسـتمراره لا سـيما و أن نظريـات وأدبيـات العلاقـات الدوليـة تؤكـد علـى زوال الحلـف بمجـرد انتهـاء الحلـف المضـاد ممـا يفسـر وجـود أهـداف أمريكيـة على المدى البعيد تحاول تحقيقها لضمان أمنها بالدرجة الأولى.

أهميـة الموضوع

لقـد انعكسـت مرحلـة تقسـيم العـالم إلـى معسـكرين علـى موضـوع حمايـة و حفـظ السـلم و الأمـن الـدوليين نظـرا لتصـادم المفهـوم الليبرالـي والاشـتراكي و التنـافس الشـديد فـي إطـار الثنائيـة القطبيـة الـذي كـاد فـي كثيـر مـن الأحيـان أن يتسـبب فـي انـدلاع حـرب وخيمـة العواقـب علـى العـالم، و قـد مثـل حلـف شـمال الأطلسـي خلالهـا دعامـة عسـكرية للـدفاع عـن

الـدول الأعضـاء ضـد أي تهديـد أو اعتـداء، لكـن تغيّـر النظـام الـدولي بدايـة التسـعينات و سـيطرة الأحاديـة القطبيـة لـم يـؤد إلـى التخلـي عـن الحلـف بـل العكـس تعـزز التوجـه نحـو إيجـاد اسـتراتيجيات جديـدة و بديلـة عـن المواجهـة و الـدفاع العسـكري تقـوم بالأسـاس علـى الوقايـة و التوسـع و الأمـن الشـامل و ذلـك بتعزيـز وظائفـه للتكيـف مـع المسـتجدات الدوليـة و هنـا تكمـن أهميـة هـذا الموضـوع فـي حقـل العلاقـات الدوليـة مـن خـلال البحـث فـي اسـتراتيجيات حلـف الشـمال الأطلسـي المسـطرة لضـمان بقائـه و طبيعـة علاقتـه بنظـام الأمـن الـدولي الـذي يكـون فيـه العـالم أكثـر أمنـا واسـتقرارا وملائمـة لواقـع النظـام الجديـد و دوره في مواجهة التهديدات و التغيرات الأمنية الحديثة ضمن مجال جغرافي جديد.

أهـداف الموضـوع

تنقسم أهداف هذه الدراسة إلى علمية و أخرى عملية

الأهـداف العلميـة: تنطلـق البحـوث العلميـة مـن الرغبـة فـي استكشـاف مجهـول (البحـوث الاستكشـافية) أو لتمحـيص الثابـت مـن أدبيـات ونظريـات فـي حقـل معرفـي مـا، وفـي هـذه الأخيـرة تنـدرج الدراسـة مـن خـلال إعـادة النظـر فـي الإفتراضـات الرئيسـية للنظريـة الواقعيـة والتـي تقضـي بانتهـاء الحلـف بمجـرد زوال أسـباب نشـأته، الأمـر الـذي مـن شـأنه أن يسـاهم فـي إثـراء البحـوث السياسـية و الدراسـات المهتمـة بـالتحول الاسـتراتيجي لحلـف شـمال الأطلسـي وأدواره لا سـيما فـي مهامـه المرتبطـة بالحفـاظ علـى السـلم و الأمـن الـدوليين، حيـث انحصـرت أغلـب الدراسـات السـابقة علـى قضـية توسـع و اسـتمرار الحلـف فـي أداء وظائفـه بعـد نهايـة الحـرب البـاردة و تكيفـه مـع الوضـع الـدولي الجديـد و مفرزاتـه و تقـديم سياسـته فـي التعامـل مـع منـاطق جديـدة خـارج الجغرافيـا الأطلسـية، دون التركيـز علـى دور الحلـف فـي مواجهـة المخـاطر الأمنيـة التـي اسـتغلها لإعطـاء الشـرعية لنفسـه كمنظمـة تتـدخل حسـب ما تقتضيه المصلحة الغربية بذريعة حماية السلم و الأمن عبر العالم.

الأهـداف العمليـة: يهـدف البحـث فـي هـذا الموضـوع إلـى تحليـل مـدى ارتبـاط التطـور الاسـتراتيجي فـي كـل مرحلـة لحلـف النـاتو بقضـية حفـظ السـلم و الأمـن الـدوليين مـن خـلال توضـيح تـأثير التغيـر فـي النظـام الـدولي علـى توجهـات الحلـف، حيـث أن بدايـة التحـول

الاستراتيجي للحلف مرتبطة أساسا بالانتقال من نظام الثنائية القطبية إلى نظام دولي جديد يتميز بمعالم متغيرة و غامضة يحمل في طياته مؤشرات منافسة بين العديد من القوى تبحث كل منها عن موقع التفوق الإستراتيجي، إضافة إلى اتساع مفهوم الأمن و أخذه لأبعاد و مجالات جديدة لم تكن مطروحة سابقا، لذلك سيكون الحلف هو الأداة التي تراهن عليها الولايات المتحدة الأمريكية خاصة لتحقيق أهدافها و تثبيت هيمنتها فكلما حدث تغيير في النظام الدولي إلا و طرأت تغييرات موازية على الإستراتيجية الأمنية الأطلسية.

أسباب اختيار الموضوع

يشكل موضوع حلف الناتو بُعد استراتيجي هام في العلاقات الدولية خاصة عندما خضع لسلسة من التطورات الهيكلية و الوظيفية، و اقتران دوره بمسألة الأمن و السلم العالميين بعد زوال نظام الثنائية القطبية، و هو ما جعل هذه المنظمة تثير نقاشات و تساؤلات عديدة حولها، و بناء على ذلك تم اختيار دراسة هذا الموضوع.

الأسباب الموضوعية

- إبراز طبيعة تعامل منظمة حلف الناتو مع التهديدات الأمنية الجديدة على أرض الواقع، من خلال دراسة المفاهيم الإستراتيجية المسطرة.
- التعرف على فعالية الدور الذي يؤديه حلف الناتو خارج حدوده الجغرافية عبر تبنيه مقاربة إدارة الأزمة و الانتقال لمفهوم الأمن الشامل.
- تغير مفهوم و أبعاد الأمن بعد الحرب الباردة أثرت على طبيعة التهديدات و المخاطر الأمنية مما جعل الحلف يغير في منظوره الأمني، وهذا محرك نحو البحث في إمكانية اعتبار الحلف آلية فعلية لحماية السلم و الأمن الدوليين.
- السعي لمعرفة مدى تأثر توجهات واستراتيجيات الحلف بمصالح الدول الأعضاء.

الأسباب الذاتية: يعد حلف شمال الأطلسي الحلف الوحيد الذي لم ينته رغم زوال التهديد الذي استدعى إنشاءه في فترة معينة بل توجه نحو وضع استراتيجيات وإدراج أدوار جديدة للتأقلم مع الواقع الدولي الجديد مما أسقط الافتراضات النظرية بشأنه، وهذا ما يدفع نحو البحث و التعمق في أداء هذه المنظمة و سر صمودها بحيث أنها عرفت

العديـد مـن التعـديلات لضـمان مكانتهـا كفاعـل مهـم فـي السـاحة الدوليـة و تركيزهـا علـى مسـألة حفـظ السـلم و الأمـن الـدوليين مـن خـلال الاهتمـام بقضـايا أمنيـة تتجـاوز الحـدود الأطلسية.

أدبيـات الدراسـة

هنـاك العديـد مـن الدراسـات التـي تناولـت هـذا الموضـوع مـن زوايـا و منطلقـات مختلفـة نذكر منها:

- كتـاب عمـاد جـاد الحلـف الأطلنطـي مهـام جديـدة فـي بيئـة أمنيـة مغـايرة الصـادر سـنة 1998، الكتـاب تعـرض للمسـيرة التطوريـة للحلـف الأطلسـي منـذ إنشـائه فـي 1949 و التركيـز علـى قـدرة الحلـف التكيفيـة مـع التحـولات التـي عرفتهـا البيئـة الأمنيـة التـي ولـد فيهـا الحلـف الأطلسـي علـى الـرغم مـن أن الفتـرة التـي تلـت إصـدار الكتـاب عرفـت العديد من التحولات.
- كتـاب الحلـف الأطلسـي مـن الحـرب البـاردة إلـى حـروب الهيمنـة لعبـد القـادر رزيـق المخـادمي الصـادر فـي 2014، و الـذي تنـاول التطـور التـاريخي للحلـف ثـم توسـعه و وظائفـه الجديـدة و تصـور لآفاقـه المسـتقبلية دون الخـوض فـي الأهـداف الخفيـة لاسـتراتيجيات الحلـف و إلـى أي درجـة ارتبطـت أدواره التوسـعية بتحقيـق مبـدأ حفـظ السلم و الأمن الدوليين.
- الأمـن الـدولي والعلاقـة بيـن منـظمة حـلف شمـال الأطلسـي والـدول العربيـة– فتـرة مـا بـعـد الحـرب البـاردة– 1991–2008 للطالـب شـيبي لخميسـي فـي إطـار إعـداده لرسـالة الماجسـتير، حيـث تمحـورت الدراسـة علـى الأمـن الأوروبـي و مبـادرات التعـاون و لـم تتنـاول المفـاهيم الاسـتراتيجية للحلـف لمواجهـة التهديـدات الأمنيـة الجديدة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر .
- الأمـن المتوسـطي فـي اسـتراتيجية الحلـف الأطلسـي دراسـة حالـة ظـاهرة الإرهـاب مـذكرة لنيـل شـهادة الماجسـتير للطالبـة تبـاني وهيبـة، بحيـث ركـزت علـى اسـتراتيجية مواجهـة الحلـف الأطلسـي لظـاهرة الإرهـاب كتهديـد أمنـي فـي منطقـة المتوسـط دون

وضـع الدراسـة ضـمن سـياق دور و تـدخل الحلـف فـي الحفـاظ علـى السـلم و الأمـن الدوليين.

إشكالية الدراسة

شـهد القـرن العشـرون ثـلاث أحـداث عظمـى مثلـت نقـاط تحـول أساسـية فـي تفـاعلات النظـام الـدولي و هـي الحـرب العالميـة الأولـى و الحـرب العالميـة الثانيـة، نهايـة الحـرب البـاردة وانهيـار الاتحـاد السـوفياتي، فـإذا عبّـر الحـدثان الأول و الثـاني عـن أقصـى أشـكال انفجـار الصـراع باسـتخدام القـوة العسـكرية، فـإن الحـدث الثالـث لـم يشـهد هـذا الـنمط و لكـن لـم يقل عن الأولين من حيث آثاره على العالم.

لقـد انطلـق الاهتمـام بدراسـة خصـائص هـذه المرحلـة مـن الاهتمـام بتفسـير نهايـة الحـرب البـاردة و دراسـة تأثيراتهـا و تحـدياتها فـي مجـال العلاقـات الدوليـة، و أطروحـات الأمـن بامتـداد المفهـوم و شـموليته بحيـث أضـحى نقطـة تحـول أساسـية نتيجـة تـراكم آثـار مجموعـة من القوى و العوامل خلال العقدين الماضيين أذنت بتغير العالم.

فـإذا كـان سـقوط الاتحـاد السـوفياتي ونهايـة الحـرب البـاردة قـد ألغـت عوامـل ومبـررات اسـتمرار الحلـف مـن الناحيـة النظريـة، فـإن التحـولات الدوليـة المصـاحبة أفـرزت قضـايا جديـدة فرضـت بقـاء الحلـف مـن جهـة و أدت لتبـدل اهتماماتـه الاسـتراتيجية مـن دفـاع جمـاعي إلـى توسـع نحـو بنـاء إطـار جديـد للأمـن الأوروبـي و الأطلسـي، و معالجـة مواضـيع مستجدة فرضتها مقتضيات المرحلة من جهة أخرى.

مماسـبق يمكـن طـرح الاشـكالية التاليـة: يـف انعكسـت التحـولات الدوليـة الراهنـة علـى الاستراتيجية الأمنية لدى حلف شمال الأطلسي؟

و يتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

- كيـف انعكسـت تحـولات مـا بعـد الحـرب البـاردة علـى المفـاهيم المتعلقـة بـالأمن و السلم الدوليين؟
- ما طبيعة أهداف و مهام منظمة حلف شمال الأطلسي إبان الحرب الباردة؟
- فيما تتمثل استراتيجية حلف شمال الأطلسي في ظل التحولات الدولية الجديدة؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة نضع الفرضيات التالية:

- يعتبـر تأسـيس حلـف شـمال الأطلسـي ظهـرا مـن مظـاهر التعـاون فـي الشـؤون العسكرية و الأمنية للمحافظة على السلم و الأمن الدوليين.
- إعادة النظر في مفهوم و أبعاد الأمن الدولي يعود لإفرازات ما بعد الحرب الباردة.
- كلمـا اسـتمرت الهيمنـة الأمريكيـة علـى ترتيبـات النظـام الـدولي كلمـا شـكل الحلـف أحـد أهم آلياتها .

تحديد الدراسة

لدراسـة هـذا الموضـوع تـم ضـبط الدراسـة خـلال الفتـرة الزمنيـة مـن 1991 إلـى 2003، وهـي فتـرة مناسـبة لاستكشـاف مـدى اسـتجابة الحلـف للتطـورات الدوليـة الراهنـة منـذ نهايـة الحـرب البـاردة وانهيـار الاتحـاد السـوفياتي إلـى غايـة الحـرب علـى العـراق، وهـي الفتـرة التـي كشف فيها الحلف عن إستراتيجيته الجديدة مواكبة لتلك التطورات و التحولات.

الإطـار المكـاني: لـم تُـربط الدراسـة برقعـة جغرافيـة معينـة كـون أن حقبـة مـا بعـد الحـرب البـاردة جعلـت عمـل الحلـف يتجـاوز نطـاق المحـيط الأوروبـي خاصـة بعـد أحـداث سـبتمبر 2001 فأصـبح يتواجـد فـي مختلـف أمـاكن التـوتر فـي العـالم ضـمن أدوار مختلفـة، أي أن الحلـف اعتبر العالم مسرحا لعملياته و تدخلاته.

منهج الدراسة

يتطلـب موضـوع البحـث الاسـتناد إلـى المـنهج التـاريخي للتعـرف علـى طبيعـة ومفهـوم الأمـن السـائد قبـل نهايـة الحـرب البـاردة و التحـولات التـي طـرأت عليـه، و اسـتقراء ماضـي حلـف النـاتو و نشـاطه و أهدافـه بغـرض فهـم التوجـه نحـو تغييـر اسـتراتيجيته لتعزيـز دوره فـي المحافظـة علـى السـلم و الأمـن الـدوليين حسـب تصـور الحلـف بالاسـتناد لمختلـف الوثائق التاريخية مثل المعاهدة المنشئة و المفاهيم الإستراتيجية .

كـذلك اسـتخدام المـنهج الوصـفي لوصـف المهـام الجديـدة لحلـف النـاتو فـي ظـل النظـام الـدولي الـراهن القـائم علـى الأحاديـة القطبيـة و مـا يواجهـه مـن ظـروف و تهديـدات حديثـة غير تلك التقليدية التي كانت سببا في قيامه سابقا.

كمـا تـم الاعتمـاد فـي التحليـل علـى اقتـراب تحليـل الـنظم لبحـث الأمـن الموسـع لمدرسـة كوبنهـاغن، كـون الموضـوع يتطـرق للتغيـرات التـي شـهدها الواقـع الأمنـي مـن خـلال تحديـد عوامـل وبواعـث توسـع مفهـوم الأمـن الـدولي بعـد الحـرب البـاردة (كمـدخلات) و أخـذه لأبعـاد جديـدة لا تقتصـر فقـط علـى الجانـب العسـكري و ظهـور مـا يسـمى بـالأمن الانسـاني، وهـذا مـا انعكـس علـى طبيعـة التهديـدات الأمنيـة التـي تغيـرت وأصـبحت مرتبطـة بمجـالات وقطاعـات عديـدة كالأخطـار البيئيـة و الأزمـات الاقتصـادية، الإرهـاب، الهجـرة غيـر الشـرعية، الجريمـة المنظمـة و الحـرب الالكترونيـة... و أدى ذلـك لتطـوير بنيـة و عقيـدة و سياسـة الحلـف و تعـديل مهامـه و أدواره (المخرجـات) لتعزيـز قدرتـه علـى مواجهتهـا و مجاراة التغيير في بنية النظام العالمي.

التصميم الهيكلي

اسـتنادا إلـى الإشـكالية المطروحـة و الفرضـيات الموضـوعة قسـمت الدراسـة وفقـا للبنـاء المنهجي التالي:

الفصـل الأول يشـمل الجانـب المفـاهيمي و النظـري للدراسـة حيـث قسـم إلـى ثـلاث مباحـث، المبحـث الأول يتنـاول الإطـار المفـاهيمي للأمـن و المبحـث الثـاني يسـلط الضـوء علـى الحلـف و النظريـة العامـة للأحـلاف، أمـا المبحـث الثالـث فخصـص لتقـديم لمحـة عـن حلـف شمال الأطلسي أثناء حقبة الثنائية القطبية.

يناقش الفصـل الثـاني اسـتراتيجيات حلـف شـمال الأطلسـي فـي بيئـة دوليـة جديـدة مـن خـلال ثـلاث مباحـث، حيـث يتضـمن المبحـث الأول حلـف شـمال الأطلسـي و النظـام الـدولي الجديـد و التغيـرات المصـاحبة لـه، و يعـالج المبحـث الثـاني الاسـتراتيجية الجديـدة للحلـف فـي ظـل المتغيـرات الراهنـة، فـي حـين أن المبحـث الثالـث تمحـور حـول رهانـات النـاتو و متطلبات الاستمرارية.

صعوبات الدراسة

كـان مـن السـهل دراسـة الأحـداث القديمـة النظريـة و الميدانيـة لأنهـا انتهـت و أصـبحت جـزءا مـن التـاريخ، إلا أنـه مـن الصـعب تحليـل و دراسـة القضـايا الراهنـة بشـكل دقيـق لكونهـا واسعة و دائمة التطور و الحركية كما أن أحداثها مستمرة و متوالية.

مـن جانـب آخـر و نظـرا للظـرف الصـحي الـذي يمـر بـه العـالم عامـة و الجزائـر خاصـة بسـبب جائحـة كورونـا COVID-19 و الـذي نجـم عنـه غلـق المرافـق العلميـة و البيداغوجيـة، تعـذر الحصـول علـى المراجـع و المصـادر الورقيـة لإثـراء الموضـوع و دراسته بشكل أكثر دقة.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري للدراسة

منذ نهاية الحرب الباردة عرف حقل الدراسات الأمنية نقاشات كثيرة تدور حول توسيع و تعميق مفهوم الأمن خاصة بعد عجز المقاربات التقليدية عن التنبؤ بنهاية هذه الحرب و تركيزها على القوة والصراع العسكري، حيث بات مدلول الأمن يعبر عن مقاربة مغايرة ترتبط أكثر بالسلمية وبتعدد أبعاده، وأصبح الحديث أكبر عن الأمن الاقتصادي و الأمن الاجتماعي و الأمن البيئي و الأمن الإنساني، و في ظل هذه التغيرات التي أدت إلى تغيير البيئة الأمنية و تراجع الدور العسكري للحفاظ على الأمن و السلم لا سيما في شكل الأحلاف العسكرية، إلا أن هذه الأخيرة لم تُزل نهائيا ومن ذلك بقاء حلف الناتو قائما بل وعمد على تحديث هيكلته و أهدافه بما يتوافق و مستجدات النظام الدولي الجديد.

من خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى موضوع الدراسة عبر تسليط الضوء على المفاهيم المختلفة للأمن و أهم المدارس الأمنية في العلاقات الدولية، إلى جانب تناول مفهوم الحلف و نظريته، و كذا الإطار العام لحلف الشمال الأطلسي.

المبحث الأول: التعريف بمفهوم الأمن

يعتبر الأمن من بين مفاهيم العلاقات الدولية التي تتميز بالغموض و غياب الإجماع بين الباحثين المختصين في المجال حول معناه، حيث أثار العديد من النقاشات حول مفهومه و أبعاده و مستوياته. فإذا كان الأمن في فترة الحرب الباردة قد ارتبط بمدى محافظة الدولة على قوتها و كيانها عسكريا، فإنه و بعد نهاية هذه الحقبة استلزم الأمر إعادة النظر في مدلول و مرتكزات المفهوم.

و سيتم في هذا المبحث تناول أهم تعاريف الأمن لغة و اصطلاحا و مفهومه في نظريات العلاقات الدولية و أبرز المدارس الأمنية في هذا الحقل.

المطلب الأول: مفهوم الأمن و تطور النظريات الأمنية

الفرع الأول: حول مفهوم الأمن

1- الأمن لغة:

يقصد بالأمن لغة[1]:

يَعيشُ في أَمْنٍ :في طُمَأْنينَةٍ وَيُسْرٍ.

أمـان: اطمئنـان مـن بعـد خـوف كمـا فـي قولـه تعـالى: { و إذ جعلنـا البيـت مثابـة للنـاس و أمنًا}

الأمــن الــداخلي: مــا يَمَــسُّ الوضــع الــداخلي بــالبلاد وصــيانته بالحفــاظ علــى ســيادة القانون.

الأمن الخارجي: ما يَمَسُّ حُدود البلاد و حمايتها و سيادتها ضد أي اعتداء خارجي

و الأمانــة ضــد الخيانــة. و يعتبــر الأمــن مــرادف للكلمــة الإنجليزيــة security الــذي يرتكز على مبدأ تحقيق الطمأنينة و عدم الخوف

2- الأمن اصطلاحا

تباينـت الآراء حـول مـدلول مفهـوم الأمـن رغـم اسـتخدامه الواسـع و ذلـك لارتباطـه ببقـاء الشـعوب و الأفـراد و الـدول واسـتمرارها و تطورهـا، و قـد تعـددت اتجاهـات تعريـف الأمـن حسب طبيعة العلاقات الدولية.

عرفتـه دائـرة المعـارف البريطانيـة بأنـه: "حمايـة الدولـة-الأمـة مـن خطـر القهـر علـى يـد قـوة أجنبيـة"[2]. و هنـا يلاحـظ بـأن تعريـف الأمـن يبقـى فـي الإطـار التقليـدي لـه إذ يـرتبط فقـط بالتهديد الخارجي للدولة .

---

[1] معجم المعاني الجامع، "تعريف و معنى الأمن"، متحصل عليه: https://www.almaany.com/ar/dict/ar- ، بتاريخ 2020/03/01 على الساعة 06:30.

[2] وهيبـة تبـاني، "الأمـن المتوسـطي فـي إسـتراتيجية الحلـف الأطلسـي: دراسـة حالـة ظـاهرة الإرهـاب"، رسـالة ماجسـتير(قسـم العلـوم السياسـية و العلاقـات الدوليـة، كليـة الحقـوق و العلـوم السياسـية، جامعـة تيـزي وزو مولـود معمـري ، 2014)، ص 19، متحصـل عليـه: https://dl.ummto.dz/handle/ummto، بتـاريخ: 2019/12/04، على الساعة: 18:05.

يعرفه هنري كيسنجر على أنه "أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء[1]."أي أن ضمان بقاء المجتمع حسب كيسنجر يتطلب توفير سبل الأمن، و بالتالي يبقى تعريفه للأمن محدود.

بالنسبة لروبرت ماكنامارا فيري بأن الأمن بقوله:"لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدنى للتنمية"[2] و بالتالي فحسب ماكنامارا فإن الأمن يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية أي أن تحقيق التنمية يساوي تحقيق الأمن فهو يعكس بذلك البعد الاقتصادي لمفهوم الأمن.

أما باري بوزان الذي يعد من المختصين في الدراسات الأمنية فيعرف الأمن بأنه:"غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع".

"يرى أرنولد ولفرز* بأن الأمن موضوعيا مرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية و بمعنى ذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم، و يقصد بالقيم المركزية: بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الهوية الثقافية، الرفاه الاقتصادي، الحريات الأساسية"[3].

"شارل سلاينشر عرف الأمن بدوره على أنه يشير إلى قيم مثل الحرية و الرفاهية و السلام و العدالة و أسلوب الحياة، و هذه القيم هي أهداف الأمن، و من ثم يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها"[4] .

---

[1] المرجع نفسه، ص 19.

[2] المرجع نفسه، ص 20.

* يعتبر تعريف ولفرز المقدم سنة 1956 من أقدم التعريفات للأمن و الذي كان محل إجماع بين الدارسين، حيث اعتبره باري بوزان أحسن مقاربة مقدمة لمفهوم الأمن.

[3] عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أفريل 2005، ص56.

[4] لخميسي شيبي، "الأمن الدولي و العلاقة بين منظمة حلف الشمال الأطلسي و الدول العربية–فترة ما بعد الحرب الباردة–1991–2008". رسالة ماجستير(قسم الدراسات السياسية، معهد البحوث و الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2009)، ص9، متحصل عليه: hamdoucheriad.yolasite.com /resources ، بتاريخ: 2020/03/01، على الساعة: 17:00.

أما من جانب المفكرين و الباحثين العرب فقد تعددت واختلفت تعريفاتهم للأمن و سنستعرض البعض منها:

يعرف الدكتور محمد مصالحة الأمن بأنه حالة من الإحساس بالطمأنينة والثقة التي تدعو بأن هناك ملاذا من الخطر أو أنه يخل من وجود تهديد القيم الرئيسية (سواء أكانت قيما تتعلق بالفرد أو بالمجتمع).[1]

و حسب"بطرس بطرس غالي فالأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي و لا يمس فقط سلامة الدولة و سيادتها ووحدتها الإقليمية، و إنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي"[2]. و يتبين من خلال تعريف غالي بأن الأمن لا يقتصر على الجانب العسكري التقليدي و إنما أكد على أهمية الأبعاد الأخرى له.

أما يزيد صايغ فيقدم صورة أوسع للأمن بحيث يشمل الدفاع عن القيم الوطنية و الوحدة الترابية، و بقاء الدولة و ضمان سلامة السكان و ايجاد ظروف اقتصادية للرخاء، و الحفاظ على الانسجام الاجتماعي و البناء الوطني[3] .

الفرع الثاني: تطور النظريات الأمنية.

شكل مفهوم الأمن هاجس كبير لدى المفكرين و الباحثين وصناع القرار على حد سواء، حيث مثل ضمان البقاء والأمن و الإستمرار أولوية في السياسة الداخلية والخارجية للدول. و قد عرف هذا المفهوم تحولات كبيرة منذ نهاية الحرب الباردة في توسيع أبعاده واعتماد وحدات مرجعية غير الدولة .

حيث سيطر التحليل الواقعي بشكل كبير خلال الحرب الباردة على التنظير في حقل العلاقات الدولية، وعمد هذا الاتجاه على تعريف الدراسات الأمنية تعريفا ضيقا من خلال التركيز على قضايا الأمن العسكري ومحورية أمن الدولة بإعتبارها المرجعية الأساسية في التحليل الأمني، والأمن الوطني بإعتباره التصور الأمثل للأمن لتكيفه مع التهديدات

[1] المرجع نفسه ، ص 9.

[2] وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 21.

[3] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 57.

الأمنية في ظل نظام ثنائي القطبية الذي تتنافس فيه الجبهة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية و الجبهة الشرقية بزعامة الإتحاد السوفيتي.

إلا أنه مع نهاية الحرب الباردة، ظهرت فواعل جديدة سواء كانت تحت قومية كالأفراد والجماعات والحركات الاجتماعية المختلفة أو فوق قومية كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، إلى جانب ظهور تهديدات أمنية جديدة ذات طبيعة مغايرة، تم بفعله التراجع عن التركيز على الافتراضات و المفاهيم المرتبطة بالاتجاه الواقعي والقائمة على فكرة حماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية، واستدعى الأمر ضرورة إعادة النظر في مفهوم الأمن بالشكل الذي يستوعب كل التهديدات الأمنية الجديدة، لذلك فقد عرفت تلك المرحلة بمرحلة النهضة في لما شهدته من تطور ملحوظ في الدراسات الأمنية و التي عرفت نقاشا فكريا وأكاديميا حول ضرورة توسيع وتعميق مفهوم الأمن في ظل بروز القضايا البيئية و الإقتصادية والمجتمعية والسياسية الجديدة، وهو ما أعطى الأولوية للسياسة الدنيا (الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية) مقابل تراجع قضايا السياسة العليا المتمركزة حول الشؤون العسكرية.

وبالتالي شكلت مرحلة نهاية الحرب الباردة نقطة تحول في مفهوم الأمن والدراسات الأمنية على إعتبار ظهور مقاربات نظرية جديدة مفسرة للأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة عبر طرح تصور جديد للأمن.

المطلب الثاني: المدارس الأمنية في العلاقات الدولية

شهد حقل الدراسات الأمنية تطورا كبيرا من بداية تسعينيات القرن الماضي تمثل في بروز جيل جديد من الباحثين و ظهور مدارس و مفاهيم أمنية جديدة ، و سيتم في هذا المطلب تقديم التصور لمفهوم الأمن و أبعاده لدى أهم نظريات العلاقات الدولية و كيف تغير بتغير ظروف و أوضاع النظام الدولي و المستجدات التي عرفها.

1-الأمن عند المدرسة الواقعية الكلاسيكية

ترجع جذور النظرية الواقعية إلى الفلسفة السياسية القديمة عند المفكر الهندي كوتيليا(kautilya)296-312ق.م الذي بحث في أسباب توسع الدول سواء بالتحالف مع

الخصوم أو بالقضاء عليهم ، وفي الحالتين الدولة مطالبة بتطوير قوتها لمواجهة التهديد المرتقب من الخصوم المباشرين ، إذ يعتبر "كوتيليا" بأن دول التماس الجغرافي هي مشاريع أعداء محتملة ، وفي وصفه لسلوك الدول فإنه يصنفها إلى دول محاربة وأخرى حيادية إذ يقول :" إن شعرت بتفوقك على خصمك لابد من شن الحرب ، أما إذا شعرت بعدم القدرة على ذلك ولكنك تستطيع الدفاع عن نفسك فعليك التزام الحياد"، ومن خلال هده المقولة يعتبر كوتيليا بأن الدور الذي تلعبه القوة كمحرك أساسي للسلوكية الدولية أو السلوك السياسي الخارجي للدولة، ولذلك فإنه يرى ضرورة أن تتسلح الدول بعنصر القوة للدفاع عن نفسها، أو لغزو جيرانها أو لمواجهة أي عدوان محتمل عليها[1].

برز المنظور الواقعي للأمن منذ معاهدة وستفاليا 1648 ونشأة الدولة القومية إلى يومنا هذا، حيث ينظر للدولة على أنها وحدة التحليل الأساسية ومحور أية سياسة أمنية وأن الأولوية هي تحقيق أمنها في مواجهة أية تهديدات عسكرية، إذ تعتبر الوسائل العسكرية وحدها الوسائل المتاحة أمامها لتحقيق أهدافها.[2]

فالأمن حسب المدرسة الواقعية يعني قدرة الدولة على الحفاظ على بقائها واستقلالها السياسي و وحدة أقاليمها في ظل نظام دولي يتميز بالفوضى بالنظر لعدم وجود سلطة عليا تستطيع فرض هيمنتها على جميع الدول، وفي هذا الإطار يذهب فريدريك شومان في دراسة له في عام 1933م للقول بأنه:" في ظل إفتقاد النظام الدولي لحكومة عالمية فإنه من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتمادا على قوتها الذاتية، وأن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة"[3].

---

[1] سليم قسوم، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية"، رسالة ماجستير.(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2010) ص7.

[2] المرجع نفسه ، ص 65.

[3] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية.(تر: وليد عبد الحي)، الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، 1995، ص 61.

ينطلق الواقعيون في تصورهم للأمن من رفض وجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، ويرون أن الدول غالبا ما تعرف تضاربا بين مصالحها لدرجة قد يقود بعضها إلى الحرب، لذلك يفترض المنظور الواقعي تحليلاً صراعيًا للعلاقات بين الدول التي تتعارض إراداتها حتمًا في سياق بحثها عن القوّة، البقاء والحفاظ على المكانة، لذا فالدول مشغولة بأفاق الحرب، وهي تعتمد على الوسائل العسكريّة من أجل تحييد التهديد وتحقيق الأمن، حيث ارتبط الأمن بالقوة العسكرية المفضية إلى العمل المسلح، أو ما يطلق عليه بالعمل العسكري الدولتي، فبحسب والتر ليبمان (Walter Lippman):" تعتبر الدولة أمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها إذا أرادت تجنب الحرب، فالأمن مساو للقوة العسكرية ومرادف للحرب"[1].

كما يمثل الواقعيون المنظور الأكثر دفاعا عن اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية، ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية وإقامة تحالفات عسكرية دولية [2]وهو مفهوم يعكس التحديات الأمنية في ظل الترتيب العالمي ثنائي القطبية، من هنا فإن المنظور الواقعي للأمن يركز على بقاء الدولة الوطنية باعتبارها الفاعل المركزي والوحيد في السياسة الدولية، وذلك من خلال حماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية و استقرارها، ضد أي تهديد عسكري خارجي، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن.

فالأمن وفقا لهذا مساو للقوة العسكرية و مرادف للحرب، و قد أكد دافيد بالدوين (David Baldwin) الذي حاول توضيح مفهوم الأمن السائد خلال الحرب الباردة على أنه إذا

[1] سليم قسوم، مرجع سابق، ص67.

[2] Roche, Jean Jacques, Théorie des Relations Internationales, 4ed, Paris: Montchrestien, 2001, p99.

كـان للقـوة العسـكرية صـلة بمسـألة مـا فـيمكن اعتبارهـا مسـألة أمنيـة، أمـا إذا لـم يكـن للقـوة العسكرية صلة بهذه المسألة تصنف ضمن طائفة السياسات الدنيا [1].

و بالتـالي فـالأمن الحقيقـي بنظـر الـواقعيين يكـون فـي سـياق الحـرب و الصـراع فـي ظـل بيئـة فوضـوية لا مكـان فيهـا لسـلطة مركزيـة و لا اتفـاق أخلاقـي أو حـس تضـامني و غيـاب الثقـة بـين الـدول حيـث تسـعى كـل منهـا لتطـوير قـدراتها العسـكرية للـدفاع عـن نفسـها و توسيع نطاق سيطرتها.

2- الأمن عند الواقعية الجديدة:

تـرى الواقعيـة الجديـدة بـأن الـدول تعمـل وفقـا لمبـدأ الحـوافز الماديـة، وتعكـس مواقفهـا و مواقعهـا ضـمن النظـام الـدولي، وعليـه فالـدول تسـعى للحفـاظ علـى مكانتهـا النسـبية ، فكلمـا نمـت قـدرات دولـة مـا ازدادت مكانتهـا فـي تراتبيـة السـلطة وازداد نفوذهـا وتتحـدد بنيـة النظـام العالمي عبر هذا التوزيع للقدرات بين الدول[2].

تتفـق الواقعيـة الجديـدة مـع الواقعيـة الكلاسـيكية فـي دور الدولـة وأهميـة القـوة وميـزان القـوى والمصـلحة القوميـة، هـذه الأخيـرة التـي تسـير السـلوك الخـارجي للدولـة التـي فـي مقـدمتها تحقيـق الأمـن والبقـاء ، ويـرى والتـز Waltz أن النظـام الـدولي يتميـز بالفوضـى وهـو الـذي يحـدد سـلوك الفـاعلين فيـه (الـدول) والـذين يحتلـون نفـس المركـز خلافـا للأنظمـة السياسـية الداخليـة التـي تحكمهـا الهرميـة ، فكـل الـدول تمـارس الوظـائف نفسـها أي لا يوجـد تقسـيم للعمـل بسـبب غيـاب ثقـة الدولـة فـي الـدول الأخـرى، ولهـذا لا توكـل الدولـة شـؤون أمنهـا للآخـرين، وفـي هـذا الإطـار يؤكـد الواقعيـون الجـدد علـى أن فوضـوية النظـام الـدولي تسـتدرج وحـدات النظـام الـدولي (الـدول) إلـى اتبـاع سـلوك الاعتمـاد علـى الـذات أو المسـاعدة الذاتيـة. وقـد طبـق والتـز مفهـوم الفوضـى علـى السياسـة الدوليـة، ومفـاده أنـه مـع وجـود دول ذات سـيادة، وعـدم وجـود نظـام قـانوني يملـك السـلطة عليهم، فـإن النـزوح نحـو الحـرب يصـبح شـيئا مؤكـدا، وفـي حالـة الفوضـى الدوليـة لا يوجـد إنسـجام تلقـائي بـين الـدول، فهـي علـى

[1] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 67.

[2] المرجع نفسه ، ص 68

عكس الواقعية التقليدية تربط حالة الصراع بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي الذي يعرقل تشكيل علاقات تعاونية[1].

و عليه يمكن القول أن الواقعية الجديدة تشكك في إمكانية التعاون على المستوى الأمني بإعتبار أن الدول تهتم بالأرباح النسبية للتعاون أكثر من إهتمامها بالأرباح المطلقة حتى تتفادى استعمال ذلك التفوق ضدها.

ويعتبر كينيث والتز (K.Waltz) بأنه: "في ظل الفوضى فالأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء و استمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء والربح والقوة".

لذلك يستند أنصار التحليل الواقعي البنيوي للدراسات الأمنية على مسألتين مهمتين تجعلان من التعاون بين وحدات النظام الدولي صعب التحقيق:

1/ مسألة الخوف والغش وإنعدام الثقة: على الرغم من أن الواقعيون الجدد أمثال والتز وميرشايمر يقرّون بإمكانية التعاون في ظل الفوضى، غير أن تحقيقه والمحافظة عليه صعب المنال بين الدول لأن هذه الأخيرة تبقى خائفة من قيام الآخرين بنقض إتفاقياتهم.

2/ مسالة المكاسب النسبية: فحسب الواقعية الجديدة فإن الدول تهتم بالمكاسب النسبية بدل الاهتمام بالمكاسب المطلقة، فما يهم الدول ليس المزايا التي تحصل عليها من المحصلات المختلفة، بل كم تستحق من الفائدة مقارنة بمنافسيها."[2]

وبالرغم من إقرار الواقعين الجدد بالهدف الأمني ، إلا أن والتز وغيره من الواقعيين الجدد يعترفون بفكرة مفادها أن الدولة العقلانية هي تلك التي تسعى إلى القوة عندما يكون الهدف الأمني قد تحقق، وفي هذا السياق ظهر المفكر جون ميرشايمر (John Mearsheimer) وكأنه يناقض والتز في هذه الفكرة معتبرا أن الدول تهدف بشكل أو بآخر إلى زيادة قوتها وبالتحديد قوتها العسكرية ، ثم يعود ليعترف بأهمية الهدف الأمني على أن لا يكون ذلك على حساب هذه القوة ، فالدول تسعى إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأمن مع تدعيم قوتها العسكرية في نفس الوقت فرغم تراجع الترتيب

[1] Roche, Jean Jacques,Op.cit, p 99-100.

[2] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 71.

الاستراتيجي العسكري العالمي ، إلا أن الواقعيين الجدد بزعامة ميرشايمر يصرون على أهمية القوة العسكرية كمحدد أساسي للتأثير على الدول الكبرى والتحكم في علاقاتها.[1]

علما أن مفهوم الأمن لدى الواقعيين الجدد يقترن بعنصر الخوف لاعتقادهم أن هذا الأخير ناتج عن حالات اللاأمن المنبثقة من الفوضى وهو ما يميزهم عن الواقعيين الكلاسيكيين الذين يربطون القوة بالغريزة العدوانية والشريرة للطبيعة البشرية، و فكرة الأمن في الواقعية الجديدة أدت إلى انقسام أنصارها إلى فريقين: [2]

- الواقعيون الهجوميون: على رأسهم جون ميرشايمر وروبرت غيبلين اللذين يرون صعوبة توفير الأمن في النظام الدولي، و القوة حسب الاتجاه الهجومي هي وسيلة ذات أهمية قصوى لتعظيم المكاسب معتبرين العلاقات الدولية بأنها لعبة صفرية
- الواقعيون الدفاعيون: من بينهم كينيث والتز وجيريكو حيث يعتقدون بوجود الأمن رغم الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي وينظرون إليه كلعبة غير صفرية مع تفاؤلهم لوضع حد لوقوع الحرب، أما القوة في نظرهم فهي وسيلة لتحقيق الأهداف الضرورية التي ترتبط بالأمن معتبرين أن العلاقات الدولية عبارة عن مأزق السجين أو مأزق أمني معقد.

3-الأمن حسب المدرسة الليبرالية:

تعتبر المدرسة الليبيرالية أكثر مدارس العلاقات الدولية ميولا نحو قيمة التعاون الدولي، حيث تنظر إليه على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية، في حين أن النزاعات والحروب هي الاستثناء، و قد شهد الاتجاه الليبيرالي تطورا كبيرا خلال سبعينات وثمانينيات القرن الماضي في ظل تطور نظرية الاعتماد المتبادل وتشابك العلاقات

[1] عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى و النظام الدولي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011، ص 201.

[2] المرجع نفسه، ص 202-203.

الاقتصادية الدولية، حيث أعطى مقاربات جديدة لمحاولة فهم وتعزيز السلم والأمن الدوليين.[1]

❖ **الليبيرالية المؤسساتية:**

هو إتجاه تم تطويره من طرف روبرت كوهين(Robert O.Keohane) وجوزيف ناي(Joseph S.Nye) في إطار النظرية المؤسساتية الدولية التي تؤكد على الدور المركزي للمؤسسات الدولية في إطار الرأسمالية وقيم الديمقراطية، كما تؤكد على أن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي وتحقيق التعاون و الإستقرار نظرا لإمكانها توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وتعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل، كما تعمل على تعزيز الأمن الداخلي عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج للتحولات التي مست السياسة العالمية، والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياساتها الداخلية.[2]

تعتمد الليبرالية المؤسساتية في تعريف الأمن على منطلقات أوسع مبتعدة عن الرؤية العسكرية للمصطلح التي ركز عليها التيار الواقعي، مؤكدة على أهمية قضايا الثروة والرفاه والبيئة مع إدراج فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين. إذا فأساس التصور الليبرالي للأمن موسع بمعنى "ما فوق الدولة" ليشمل العوامل المؤسساتية الاقتصادية والديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام باعتبار أن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن وتجعل التعاون بين الدول أمرا لا مفر منه.

---

[1] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 94.

[2] خالد معمري، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، رسالة ماجستير.(كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 2008)، ص 98، متحصل عليه http://boulemkahel.yolasite.com/resources بتاريخ 2020/03/01، على الساعة: 23:00.

وفـي هـذا الإطـار يعـرف أميتـاف أشـاريا (Amitav Achrya)* مفهـوم الأمـن التعـاوني علـى أساس تميزه بثلاث عناصر:

- قبـول فكـرة الشـمولية فيمـا يتعلـق بالمشـاركين وتوسـيع الأجنـدة الأمنيـة لتشـمل مصـادر تهديد غير تقليدية.
- الإعتماد على الحوار بين الأطراف المختلفة كآلية لحل النزاعات.
- معظـم قضـايا الأمـن لـم تعـد تتطلـب تحركـا فرديـا، لكنهـا تتطلـب إقترابـات تعاونيـة بين الدول [1] .

كمـا أن هنـاك رأي شـائع ضـمن الاتجـاه الليبرالـي المؤسسـاتي ظهـر فـي أوائـل تسـعينيات القرن الماضـي بـين جماعـة مـن الكتـاب الأكـاديميين مـن أمثـال تيمـوثي دن Timothy Dunne حيـث يعتقـد مـن خلالـه بـأن الـنمط الناشـئ للتعـاون المؤسسـاتي بـين الـدول يفـتح المجـال أمـام فـرص لـم يسـبق لهـا مثيـل فـي السـنوات القادمـة، ومـع أن الماضـي ربمـا تميـز بحـروب مسـتمرة وصـراع دائـم، فـإن العلاقـات الدوليـة شـهدت تغيـرات هامـة فـي نهايـة القـرن العشرين توفر الفرص لتقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول.[2]

و للإشـارة فقـد طـور كـل مـن كيوهـان ونـاي نظريـة الاعتمـاد المتبـادل بوضـع مصـطلح جديد:الاعتماد المتبادل المركب Interdependence Complex Theory ذلك أن الأمـن يتحقـق نتيجـة تعقـد وتـرابط العلاقـات التجاريـة والاقتصـادية بـين الـدول، إذ يعتقـد الليبراليـون أن نشـر القـيم الليبراليـة وتحريـر التجـارة يحفـزان علـى السـلام، وأنـه كلمـا زاد العـالم رأسـمالية كلمـا كـان سـلميا، وأن السياسـات الـدنيا هـي التـي تحـدد أجنـدة الأمـن، وينظـران إلـى تـداعيات الاعتمـاد المتبـادل–الشـبكات الماليـة العـابرة للقـارات والفـاعلين غيـر الـدولاتيين–علـى أنهـا مفيدة للاندماجين القاري والعالمي.

---

[1] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 97.

*أميتاف أشاريا ولد في كندا سنة 1962 هو باحث ومؤلف هندي الأصلوبروفيسور العلاقات الدولية في الجامعة الأمريكية بواشنطن، يشغل منصب في اليونسكو للتحديات العابرة للحدود والحوكمة، كما يشغل منصب رئيس مبادرة دراسات دول جنوب شرق آسيا في كلية الخدمة الدولية في الجامعة الأمريكية بواشنطن، قدم العديد من الإسهامات العلمية في مواضيع متعددة في العلاقات الدولية بما في ذلك النظرية البنائية.

[2] خالد معمري، مرجع سابق، ص 98.

❖ الليبيرالية البنيوية و السلام الديمقراطي:

اقترن هذا الاتجاه بكتابات كل من مايكل دويل (Michael Doyle) وبروس راست (Russet Bruce) من خلال تأكيدهما على أن التحليل الأمني يجب أن يستند إلى المتغير الديمقراطي، لأن انتشار الديمقراطية وترسخها على مستوى الدول وأيضا على مستوى بنى النظام الدولي من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم التي تفتح المجال أمام مسارات جديدة للسياسة الدولية تكون الصفة التعاونية سمتها الرئيسية، بعكس حالة الصراع الدائم التي صورها الواقعيون أو كما عبر عنها ايمانويل كانط (Emmanuel Kant) بأنها حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون[1] . من هنا تبرز كتابات كانط كمرجعية فكرية لأصحاب هذا الاتجاه، فكانط في كتابه "مشروع السلام الدائم" لعام 1795 حاول أن يبين بأن السلام ممكن إذا توفرت بعض الشروط مثل بداية تحول في الوعي الفردي وإقامة جمهورية دستورية ومعاهدة فيدرالية بين الدول لإنهاء الحرب وليس تنظيمها فقط.

– تعتمد الليبيرالية البنيوية على فكرة أن الدول الديمقراطية أكثر ميولا لاحترام إرادة مواطنيها، وأقل ميولا للإقدام على شن الحرب مع جيرانها الديمقراطيين، ورغم أن جوهر الفكرة قديم إلا أن هذه الرؤية قد أعيد تقديمها حديثا في إطار ما يعرف بنظرية السلام الديمقراطي، حيث يرى أنصارها أن الدول الديمقراطية لا تسعى إلى محاربة بعضها البعض، إذ تشكل الديمقراطية مصدرا رئيسيا للسلام، وفي هذا الإطار يرى روبرت كوفمان (Robert R. Kaufman) أن سبب الحروب وعدم الاستقرار الأمني يعود إلى غياب الديمقراطية، لذلك فان الاقتراب الرئيسي لهذه المقاربة يرتكز على أن الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض، رغم دخولها في حروب مع دول أخرى كون الحكومات الديمقراطية لها دور في صنع ودعم السلم الدولي. [2]

[1] خالد معمري، مرجع سابق، ص 93.

[2] عمار بالة، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري: مالي نموذجا"، أطروحة دكتوراه (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 01، 2018)، ص 49.

" فالديمقراطيات مصممة مؤسسيا بحيث تستجيب لآراء جمهور ناخبيها، فبما أن الناس يفضلون السلام على الحرب بصفة عامة، وبما أن الناس هم الذين يعانون في الحرب فإن الحكومات الديمقراطية تتصف بالحساسية إزاء تكاليف الصراع، لذا يغلب عليها إتباع إستراتيجيات ترمي إلى تجنب الحرب، وفيما يخص المعايير والثقافة فان الديمقراطيات تفترض أن الديمقراطيات الأخرى تؤمن أيضا بفكرة التسوية السلمية للمنازعات واستخدام القوة فقط في الملاذ الأخير". [1]

4-نظريات الأمن الحديثة: مفهوم الأمن الموسع

توسع مفهوم الأمن في إطار مدرسة كوبنهاغن خلال مساهمة مفكرين مثل باري بوزان(Barry Buzan) و أولي ويفر، و ظهر ذلك من خلال مؤلف بوزان بعنوان: "الشعب-الدولة-الخوف"، وتعتبر إسهامات باري بوزان جد مهمة في تطور الدراسات الأمنية فهي قلب مدرسة كوبنهاغن School Copenhagen وهي همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية للأمن[2].

قدم هذين المفكرين مقاربات نظرية لإعادة مفهوم الأمن و هما مقاربة الأمن المجتمعي و نظرية الأمننة[3]:

أ- مقاربة الأمن المجتمعي: "يعرف بوزان الأمن المجتمعي على أنه الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطور للأنماط التقليدية اللغة، الثقافة، الهوية الدينية و القومية و العادات"[4] و هنا يتضح بأنه تجاوز الأمن الصلب إلى الأمن اللين.

و طرح بوزان خمسة أبعاد أساسية للأجندة الأمنية وهي القطاع العسكري، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والأمن البيئي، وتكمن أهمية طرحه في جعل الأفراد وحدات للتحليل في الدراسات الأمنية و لكن ليس وحدة مرجعية أساسية حيث أن الدولة هي التي تتميز بذلك للاعتبارات الآتية:

---

[1] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 99.

[2] توفيق بوستي، مدرسة كوبنهاغن نحو توسيع و تعميق مفهوم الأمن، المعهد المصري للدراسات، متحصل عليه: https://eipss-eg.org، بتاريخ: 2020/02/01، على الساعة: 02:10.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه.

- اعتبـار أن الدولـة هـي القـادرة علـى التخفيـف مـن حـدة الأمـن فـي إطـار إشـكالية الأمـن الدولي.
- الدولـة هـي المصـدر الأعلـى للسـلطة الحاكمـة و هـي التـي تتعامـل مـع مـا تحـت الدولة sub-state.
- الدولة هي الفاعل الرئيسي في النظام السياسي الدولي[1].

تتمثل الأبعاد الأساسية للأمن عند بوزان في:

البعـد العسـكري: يتعلـق بقـدارت الدولـة الدفاعيـة و الهجوميـة و ردع الخصـوم و تحقيـق أمـن المجتمع.

البعد السياسي: يرتبط بالاستقرار السياسي للدول.

البعـد الاقتصـادي: مـدى تحقيـق التنميـة و غيـاب الصـراعات الاقتصـادية و الـتخلص مـن التبعيـة الاقتصـادية، و الوصـول إلـى المـوارد الماليـة للحفـاظ علـى مسـتوى مقبـول مـن الرفـاه و قوة الدولة.

البعد الاجتمـاعي: الحفـاظ علـى الانـدماج الـوطني، و قـدرة المجتمـع علـى إعـادة إنتـاج أنمـاط خصوصياته كاللغة و الثقافة و الهوية الوطنية و الدينية.

الأمـن البيئـي: الحفـاظ علـى الظـروف البيئيـة التـي تـدعم تطـوير النشـاط البشـري ، مواجهـة الأخطار البيئية، مجابهة ندرة الموارد[2].

إن تحقيـق هـذه الأبعـاد حسـب بـوزان يجنـب المـأزق الأمنـي المجتمعـي، و يبقـى أمـن الفـرد تابع لأمن الدولة.

---

[1] سـفيان نباشـي، صـلاح الـدين بلغيـث، "التعـاون الأمنـي بـين شـمال و جنـوب المتوسـط فـي مواجهـة التهديـدات الأمنيـة"، مـذكرة ماسـتر.(قسـم العلـوم السياسـية، كليـة الحقـوق و العلـوم السياسـية، جامعـة تبسـة العربـي التبسـي 2014)، ص 9، متحصـل عليـه: http://www.univ-tebessa.dz/fichiers/masters/politique، بتـاريخ: 2020/02/16، على الساعة: 21:55.

[2] عبـد الحـق شـخناب، "الحـوار المتوسـطي فـي ظـل التحـول الاسـتراتيجي الجديـد لحلـف النـاتو". مـذكرة ماستر(قسـم العلـوم السياسـية، كليـة الحقـوق و العلـوم السياسـية، جامعـة سـعيدة الـدكتور مـولاي الطـاهر، 2016)، ص9 متحصـل عليـه: https://pmb.univ-saida.dz/budspopac/doc ، بتـاريخ: 2020/04/27، علـى السـاعة: 22.30.

ب- مقاربـة الأمننـة: هـي أحـد إسـهامات مدرسـة كوبنهـاغن، أول مـن اسـتخدمها أولـي ويفـر و تعمـق فيهـا مـع بـوزان سـنة 1997، وحسـب هـذه المقاربـة فـإن التهديـدات التـي تواجههـا الـدول كحقيقـة موضـوعية هـي تهديـدات ذات بنـاء منجـز مـن طـرف أحـد الفواعـل الـذين يسـتخدمون خطابـا أمنيـا لإقنـاع جمـاهير بهـدف السـعي لاتخـاذ تـدابير اسـتثنائية بخصـوص شـيء معـين. بمعنـى آخـر أن الأمننـة تعتمـد علـى صـيغة الخطـاب لإقنـاع الجمـاهير بـأن تلـك القضـية أمنيـة و يجـب تجنيـد مـوارد و طاقـات الدولة لمجابهة الخطر أو التهديد المزعوم.

فوفقـا لهـذه النظريـة فـإن تحـول قضـية مـا إلـى قضـية أمنيـة يتطلـب مجموعـة مـن الشـروط أهمها:

- وجود قضية معينة ينظر إليها على أنها مصدر تهديد.
- وجـود فاعـل يطلـق عمليـة الأمننـة و يكـون قـادرا علـى صـياغة خطـاب يـؤطر قضـية ما على أنها قضية أمنية.
- أن يحضـى هـذا القطـاع بتأييـد قطاعـات متعـددة فـي المجتمـع علـى نحـو يضـفي مشروعية ما على أي إجراءات أو سياسات أمنية سيتم اتخاذها.

ومـن ذلـك مـثلا أمننـة الإرهـاب: كانـت أحـداث 11 سـبتمبر نقطـة تحـول فـي سياسـة الـدول الغربيـة فـي مواجهـة انتشـار تهديـدات ظـاهرة الإرهـاب، إذ أقـدمت هـذه الـدول علـى تبنـي سياسـات و ممارسـات أمنيـة غيـر مسـبوقة للحـد مـن تـأثير هـذا التهديـد التـي انطـوت علـى المبالغـة فـي تقـدير المخـاطر الإرهابيـة و التـرويج فـي الخطابـات علـى أنهـا تهديـد وجـودي و ذلـك بغـرض تبنـي سياسـات أمنيـة موسـعة فيمـا سـمي بأمننـة الإرهـاب خاصـة مـن قبـل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ممـا أدى إلـى انتهاكـات حقوقيـة و إنسـانية مثـل الحـرب فـي أفغانسـتان و غـزو العـراق و كـان الهـدف مـن وراءهـا التوسـع و تحقيـق الهيمنة [1].

[1] فـوزي نـور الـدين، **النظريـات المفسـرة للأمـن**، محاضـرة (ألقيـت علـى طلبـة السـنة أولـى ماسـتر علاقـات دوليـة قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة محمد خيضر 2019، القاعة 9).

ت- نظريـة مركـب الأمـن: تنـدرج هـذه النظريـة ضـمن إسـهامات مدرسـة كوبنهـاغن، يعرفـه بـوزان بأنـه مجموعـة مـن الـدول ترتـب مسـائلها الأمنيـة الأوليـة فيمـا بينهـا ممـا يجعل من الصعب فصل أمن دولة ما عن الأخرى.

يركـز مركـب الأمـن علـى المشـاكل الأمنيـة الآتيـة مـن الجـوار المباشـر و لـيس مـن الـدول الكبـرى البعيـدة ، فـالأمن يسـجل فـي إطـار منـاطق ذات بيئـة اجتماعيـة متقاربـة كمـا يعتبـر المنـاطق كيانـات إقليميـة متجانسـة مكونـة مـن مجموعـة مـن الـدول تتقاسـم حـدود مشـتركة و لا تربطهـا بالضـرورة روابـط ثقافيـة و اثنيـة و هـو مـا يزيـد مـن كثافـة التفـاعلات الأمنيـة بينهـا و هـذا مـا يعكـس نمـوذج الإقليميـة الجديـدة التـي تشـجع الاندماج بين دول متباعدة جغرافيا[1].

5- مقاربة الأمن الإنساني

بـدأ الاهتمـام بموضـوع الأمـن الإنسـاني كفكـرة جديـدة فـي المحـيط الأمنـي فـي فتـرة الحـرب البـاردة، إلا أن هنـاك فئـة مـن الدارسـين شـككوا فـي مـدى صـحة و شـرعية هـذا الموضـوع الجديـد نظـرا لغموضـه و عـدم وضـوحه و أنـه غيـر وارد ضـمن الأجنـدة الأمنية التقليدية[2] .

لكـن بعـد إصـدار منظمـة الأمـم المتحـدة لبرنـامج التنميـة البشـرية سـنة 1994 اعتبـر هـذا الموضـوع مهمـا ، وذكـر بـأن نهايـة الحـرب البـاردة أتـت بحـافز كبيـر لإعـادة التفكيـر فـي المواضـيع و المسـائل الأمنيـة ، و قـد اقتـرح البرنـامج بـأن يكـون التركيـز باتجـاه الأمـن الإنساني عوض الأمن النووي.

تنطلـق المقاربـة مـن مفهـوم الفـرد/ الإنسـان كموضـوع للأمـن فـي إطـار عـالمي شـامل (الأمـن الإنسـاني) وعـدم اقتصـار مفهـوم الأمـن علـى المجـال العسـكري واعتبـاره مـن

[1] وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 36.

[2] سفيان نباشي، صلاح الدين بلغيث، مرجع سابق، ص 12.

صـميم اختصاصـات الدولـة[1]، أي أنـه يعنـي أكثـر مـن مجـرد غيـاب الصـراع العنيـف حيـث يتضـمن حقـوق الانسـان، الحكـم الراشـد، الوصـول إلـى الفـرص الاقتصـادية، التعلـيم و العنايـة الصـحية؛ بمعنـى آخـر يجـب أن يكـون الهـدف مـن السياسـة الأمنيـة تحقيـق أمن الفرد إلى جانب أمن الدولة.

يعـرف برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي الأمـن الإنسـاني: "التحـرر مـن الخـوف و التحـرر من الفقر"، و بتعبير آخر كل موارد الدولة تصب في الأمن الإنساني.

يحدد تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 أربع خصائص لهذا المفهوم:

- كوني يخص كل البشر،
- تكامل مكوناته،
- الوقاية المبكرة: أقل تكلفة لتحقيق الأمن الإنساني،
- محوره الإنسان و يخص كامل البشر[2].

فنهايـة الحـرب البـاردة جعلـت الأفـراد يـرون أن الحـروب داخليـة أكثـر منهـا بـين الـدول و بالتـالي فـإن الأمـن مـرتبط بحيـاتهم اليوميـة أكثـر مـن التهديـدات الخارجيـة، و بالتـالي طـرح مفهوم الأمن الإنساني كبديل عن الأمن الوطني.

كما حدد برنامج الأمم المتحدة أبعاد الأمن الإنساني كمايلي:

الأمن الاقتصادي: ضمان الحد الأدنى من الدخل

الأمـن السياسـي: تعزيـز الحقـوق المدنيـة و الحريـات العامـة و ترقيـة الديمقراطيـة و حقـوق الإنسان.

الأمن الغذائي: ضمان الحد الأدنى من الغذاء

الأمن الصحي: ضمان الرعاية الصحية

الأمن البيئي: الحفاظ على البيئة و الثروات البيئية و الطبيعية.

---

[1] جمال منصر، تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد الأول، جانفي 2009، ص10-11، متحصل عليه: www.asjp/cerist.dz ، بتاريخ: 2020/02/17، على الساعة: 10:17.

[2] عبد الحق شخناب ، مرجع سابق، ص 13.

الأمن المجتمعي: ضمان الاستقرار المجتمعي و الحد من الطبقية و التعسف.

الأمن الفردي: حماية الفرد من العنف.

وحدد ستة مصادر رئيسية لتهديد الأمن الإنساني و هي : النمو الديمغرافي غير محدد، عدم المساواة في الفرص الاقتصادية، ضغط الهجرة، التلوث البيئي، تجارة المخدرات، الإرهاب الدولي[1].

المطلب الثالث: مبدأ السلم في الفقه الدولي

يعد السلم قيمة إنسانية، تعبر عن الحوار والتعايش والتعاون بين أفراد المجتمع أو بين شعوب الدول المختلفة؛ وما يرتبط بذلك من استقرار وطمأنينة وغياب لمظاهر التوتر والحروب والصراع.

و كمفهوم الأمن فإن تحديد تعريف دقيق للسلم الدولي يعرف صعوبات سياسية ومعرفية وذلك بالنظر إلى تعدد الزوايا التي ينطلق من خلالها الباحثون والمهتمون بهذا المفهوم والمصالح والخلفيات التي تتحكم في ذلك، إلا أن الاتفاق بينهم يتمحور حول اعتبار السلم نقيض الحرب، و هو حاجة إنسانية مطلوبة تسعى إليها كافة الشعوب و الحكومات بهدف تحقيق الاستقرار و التنمية في كافة المجالات.

و بالرغم من تكرّر مصطلح السلم والأمن الدوليين ضمن ميثاق الأمم المتحدة ، إلا أن هذا الأخير لم يتضمن تفسير أو تحديد واضح ومحدد لهذا المصطلح على الرغم من أهميته وحيويته.

وقد تحدّث ريتشارد نيكسون (1913-1994) عن صنفين متباينين من السلام؛ الأول وهمي: يُفترض أن يكون كاملا وتنعدم معه الخلافات والتناقضات بين الدول، والثاني حقيقي وواقعي تعترف فيه الدول بتناقضاتها وخلافاتها وتتعايش ضمنه؛ محاولة التغلّب على أشكال الصراع بشتى الوسائل السلمية.

يرى ايمانويل كانط Emmanuel Kant السلام الدولي بأنه انتقال الدول من الحالة الطبيعية (الحرب) إلى الحالة الموضوعية القانونية، و تكون حالة السلام الدولي إذا

[1] سفيان نباشي، صلاح الدين بلغيث، مرجع سابق، ص 13.

تأسست على الأخلاق و تحمل مضمونا قانونيا يضم مجموعة كبيرة من الشعوب تعيش في ظله[1].

يعرف اينيس لوثر كلود (Inis L. Claud)* السلم الدولي بناء على العديد من المناهج التي تفضي إلى إرسائه على مستوى المجتمع الدولي، حيث أن كل منهج يركز اهتمامه في جانب واحد من مجموع الجوانب المؤدية للحرب بين الدول، و تضافر هذه المناهج يؤدي إلى السلم الدولي الذي يعني:" انتفاء للحرب و إحلال للوسائل الودية محل الوسائل القهرية لحسم النزاعات و التي تنجم عن المطالبة بتغيير الوضع القائم بين الدول"[2].

و بحسب اينيس فإن مصير المجتمع الدولي يتوقف على إحلال السلام بين وحداته لتجنب الحرب التي تمثل طريقة تقليدية لحسم النزاعات، و بما أن هذه الحروب لا مفر منها يجب إيجاد بديل لها حيث تقع مهمة ذلك على عاتق التنظيم الدولي المتمثل في منظمة الأمم المتحدة، التي توفر مجموعة من البدائل السلمية التي تحل محل اللجوء إلى العنف و تكون قابلة للاستعمال من قبل أطراف النزاع [3].

أما بحسب هنري كيسنجر (Henry Kissinger) فالسلام الدولي ليس هدفا في حد ذاته و إنما ينشأ نتيجة لقيام نظام دولي مستقر، و إذا أصبح السلام الدولي هدفا في حد ذاته فإن المجتمع الدولي يجد نفسه تحت رحمة أكثر أطرافه عنفا، و ذلك أن الأطراف الأخرى ستحاول تهدئة هذا العنف بأي ثمن صيانة للسلام و هذا في الحقيقة يؤدي إلى عدم الاستقرار و ضياع الأمن الدولي[4].

---

[1] ايمانويل كانط، نحو السلام الدائم .(تر: نبيل الخوري)، بيروت: دار صادر، 1983 ، ص51 .

*اينيس لوثر كلود (1922-2013):أستاذ فخري في العلاقات الدولية بجامعة فيرجينيا وهو باحث رائد في العلاقات الدولية والمنظمات الدولية، وقد شغل أيضا مناصب أكاديمية في جامعة هارفارد وجامعة ديلاوير وجامعة ميشيغان، وحصل على درجة فخرية من هندريكس في عام 1984 و عمل كوصي مساعد في مكتبة وودرو ويلسون الرئاسية.

[2] اينيس لوثر كلود، النظام الدولي و السلام العالمي. (تر: عبد الله العريان)، القاهرة: دار النهضة العربية، 1964، ص 304.

[3] المرجع نفسه ، ص 305.

[4] محمد حسين هيكل، الحل و الحرب، بيروت: شركة المطبوعات للنشر و التوزيع، 1983، ص 91.

مـن خـلال هـذه التعريفـات المقدمـة يتضـح ارتبـاط مفهـوم السـلم الـدولي فـي مضـمونه بالشـق العسكري و تفادي نشوب الحرب بين الدول.
إلـى جانـب الاخـتلاف بـين مـن يـرى بـأن إحـلال السـلم الـدولي يقـع علـى عـاتق المؤسسـات، و من يعتبره مرتبطا بالالتزام بالأخلاق و احترام و تطبيق القانون .

وفـي العقـود الأخيـرة خاصـة بعـد نهايـة الحـرب البـاردة أضـحى تحقيـق السـلم والأمـن الـدوليين مطلبـا ملحـا نتيجـة لتنـامي الحـروب وتفـاقم الصـراعات وتطـور الأسـلحة لتصـبح أكثـر فتكـا و ضـررا بالإنسـانية؛ وبـروز أخطـار جديـدة تتجـاوز فـي تـداعياتها ومظاهرهـا وأبعادهـا حـدود الـدول يعبّـر عنهـا بالتهديـدات اللاتماثليـة مثـل: مثـل تلـوث البيئـة؛ الفقـر وتهريـب الأسـلحة؛ تجـارة المخـدرات؛ نـدرة مصـادر الطاقـة والميـاه؛ والجريمـة المنظمـة؛ والإرهـاب الـدولي بكـل أشـكاله؛ والصـراعات والنزاعـات الإثنيـة؛ والأمـراض المعديـة والمميتـة العـابرة للحـدود. ممـا تطلـب توسـيع مفهـوم السـلم الـدولي تماشـيا و هـذه المسـتجدات و الأوضاع.

مـن خـلال مـا تـم تقديمـه ، يتبـين أن مفهـوم السـلم الـدولي يختلـف بـاختلاف الزوايـا و المنطلقـات التـي يتبناهـا كـل باحـث أو مهـتم بالشـأن السياسـي الـدولي و ذلـك فـي ظـل التطـور الـذي نشـهده البيئـة الدوليـة، و يمكـن اقتـراح تعريـف اجرائـي للسـلم الـدولي:" يعبـر عـن حالـة اسـتقرار و أمـان فـي ظـل غيـاب الحـروب و الصـراعات المسـلحة بـين الـدول باعتبارهـا فواعـل المجتمـع الـدولي إلـى جانـب التصـدي للتهديـدات الجديـدة التـي تتجـاوز البعـد العسـكري، مـع وضـع الأطـر القانونيـة التنظيميـة و المؤسسـاتية التـي تضـمن تجسـيد شـروط السلم و حمايته لتحقيق تنمية و تطور الشعوب وازدهارها".

المبحث الثاني: التعريف بمفهوم الحلف

تولي الدول اهتماما كبيرا للأحلاف العسكرية بهدف زيادة قوتها و تحقيق أهدافها لا سيما عندما تكون قدراتها الخاصة غير كافية لذلك إضافة إلى شعورها المستمر بالخوف و اللأمن ، بحيث يتم اختيار الشريك أو الحليف على نحو واقعي و مدروس لتحقيق النتائج المطلوبة و من ثم يشتد التنافس بين الدول لتعظيم القوة.

وعلى الرغم من أن ظاهرة الأحلاف العسكرية ليست حديثة، إلا أن الفقه الدولي لم يتصد لوضع تعريف لها أو تحديد إطار قانوني يمكن من خلاله لهذه الأحلاف أن تأخذ صبغة الشرعية في المجتمع الدولي، إلى أن تطورت أساليب التنظيم الدولي من خلال تعاون الحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى و ما أعقبها من تأسيس عصبة الأمم 1920 حيث كان الهدف منها حسب الرئيس الأمريكي ولسن إلغاء الأحلاف العسكرية و الاكتفاء بقيام حلف عسكري واحد يكون كافلا للسلام العالمي و عضويته مفتوحة أمام جميع الدول[1].

المطلب الأول: مفهوم الحلف في الفقه الدولي

1- الحلف لغة:

يعرف الحلف لغويا في المعجم الوسيط– الجزء الأول– بأنه المعاهدة على التعاضد و التساعد والاتفاق و الجمع أحلاف، وهو ما يلازم الشيء و لا يفارقه.

حلف الفضول: جرى بين قبائل من قريش قبل بعثة الرسول صلَّى الله عليه وسلّم، حيث تعاهدوا فيه على ألا يجدوا مظلوما في مكة إلا نصروه.

أما في لسان العرب– الجزء التاسع – فيعني" التعهد" ويكون بين القوم، وقد حالفه أي عاهده، قال ابن الأثير أصل الحلف هو المعاقدة أو المعاهدة.

2- الحلف اصطلاحا:

أدى واقع العلاقات الدولية إلى التراجع عن اعتبار عصبة الأمم حلف عسكري يكفل السلام العالمي بحسب ولسن كما سبق ذكره أعلاه و ذلك من خلال المادة 21 من عهد

[1] مرغني حيزوم، بدر الدين. "دور الأحلاف العسكرية في حفظ الأمن الجماعي الدولي وفقا لميثاق الأمم المتحدة"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 8، جانفي 2014، ص 93.

عصبة الأمم التي نصت على أن "الاتفاقيات الدولية التي تضمن استتباب السلام ....لا تعتبر منافية لأي نص من نصوص العهد"، و هو الأمر الذي لم يحسم الخلاف حول شرعية الأحلاف العسكرية[1]، وقد اتبع ميثاق منظمة الأمم المتحدة نفس النهج حيث سمحت المادة 52 منه بقيام تنظيمات و وكالات إقليمية تعالج الأمور المتعلقة بالسلم و الأمن الدوليين و تتماشى مع مبادئ المنظمة و أهدافها دون تحديد مفهوم أو تعريف لهذه التنظيمات، "مما دفع بفقهاء القانون الدولي إلى محاولة تعريف مصطلح الأحلاف العسكرية خارج نطاق المعاهدات الثنائية المبرمة لأغراض الدفاع المشترك و اعتبر بعضهم الحلف بأنه علاقة تعاقدية بين أكثر من دولتين يتعهدون فيها بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب[2].

تعددت تعريفات الأحلاف بتعدد الدارسين الذين تناولوا الظاهرة، فيعرف بأنه معاهدة تبرم بين دولتين أو أكثر من أجل صد عدوان يقع على طرف أو أكثر من أطراف المعاهدة من دولة معينة أو دولة غير معينة، وهذا هو الحلف العسكري الدفاعي الشائع، أما الحلف العسكري الهجومي الذي يكون عادة حلفا سريا فإنه تعاهد بين دولتين أو أكثر للهجوم على دولة معينة.

يعرف قاموس العلوم السياسية الحلف كمايلي: "الحلف في القانون الدولي و العلاقات الدولية هو علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب. سياسة الأحلاف هي بديل لسياسة العزلة التي ترفض أية مسؤولية عن أمن الدول الأخرى و هي تتميز كذلك عن سياسة الأمن الجماعي التي تعمم من حيث المبدأ ، مبدأ التحالفات حتى تجعله عالميا بحيث تردع العدوان و تتصدى له عند الضرورة"[3] .

---

[1] المرجع نفسه ، ص 93.

[2] المرجع نفسه ، ص 93.

[3] محمد عزيز شكري، الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب-الكويت-، جويلية 1978، ص11.

و بحسب ستيفن والت (Stephen Walt) فالحلف علاقة رسمية أو غير رسمية للتعاون الأمني بين دولتين أو أكثر تنطوي على نوع من التعهد وتبادل المنافع وأضاف أن السمة الأساسية هي التعهد بالمساعدة العسكرية المتبادلة في ظروف محددة.

و يرى باتريك جيمس (Patrick James) بأن الأحلاف اتفاق رسمي بين دولتين أو أكثر للتعاون في المجالات الأمنية العسكرية .

يعرف هنري كبينتان (Henri Capintant) بدوره الحلف على أنه "معاهدة بين دولتين تتعهد بمقتضاها كل منهما بأن تهب لنجدة الأخرى سواء ذلك من خلال القيام بعمل عسكري أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العون وذلك حال تعرض أي منهما لخطر الحرب"[1].

أما إيدوين فيدر (Edwin Fedder) فيرى بأن الحلف هو "تضافر قوى مجموعة من الدول خلال فترة زمنية معينة بهدف زيادة أمن الدول الأعضاء"[2].

يقول إدوارد (Edwards) :"يستعمل تعبير الحلف للدلالة على الالتزام التعاقدي من النوع السياسي أو العسكري المتبادل بين عدد من الدول، و الموجه ضد دولة محددة و لو لم تكن مسماة... مثل هذه الأحلاف تنشئ منظمات للسهر على تنفيذ أهداف الالتزام و هي عادة تتسم بالطابع الرسمي بتوقيع معاهدة أو اتفاقية"[3].

و هناك من عرفه على أنه معاهدات ذات طابع عسكري، تبرم بين دولتين أو أكثر للتعاون في تنظيم دفاع مشترك بينها[4] .

يتضح من خلال التعريفات المقدمة للحلف أن العامل المشترك بينها هو وجود مصلحة مشتركة بين الدول التي تسعى لتشكيل الحلف و تعمل بشكل تعاوني عسكري لصد

---

[1] نسرين محمد نمر عواد، "السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أوربا الغربية: دراسة في استمرارية حلف الناتو بعد الحرب الباردة". رسالة ماجستير(كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت فلسطين، 2006)، ص 78، متحصل عليه: https://fada.birzeit.edu/handle، بتاريخ: 2019/12/16، على الساعة: 23:23.

[2] المرجع نفسه، ص 78.

[3] كارل دوتش، دافيد سينجر، نظام تعدد القوى و الاستقرار الدولي، نقلا عن محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص 9.

[4] ممدوح شوقي مصطفى كامل، الأمن القومي والأمن الجماعي القومي، نقلا عن بدر الدين مرغني حيزوم، مرجع سابق، ص 94.

أي اعتداء قد يطالها و ذلك من خلال إبرام معاهدة أو اتفاقية تحدد الطابع التنظيمي للعمل الدفاعي، مع وضع أجهزة داخلية تسهر على تنسيق الأعمال الدفاعية و الأمنية المشتركة.

المطلب الثاني: النظرية العامة للأحلاف العسكرية

تصدى الدارسون إلى ظاهرة الأحلاف واجتهدوا في عرض نظريات دقيقة و جزئية ووضعوا الأحلاف في إطار دراسات العلاقات الدولية، و كانت الأحلاف موضوعا مركزيا في الكتابات السياسية قبل سنة 1945 و ذات أهمية كبيرة في تحليل التاريخ الدبلوماسي الأوربي من جهة، و تفسير ظاهرة الحرب و السلام و الاستقرار من جهة ثانية [1].

و اقترنت دراسات نظرية الأحلاف و التحالف بالمدخل التاريخي و القانون الدولي و التاريخ الدبلوماسي و نظرية القوة، و قد اصطلح على وصف هذه الاتجاهات أنها تمثل النظرة الواقعية في دراسة السياسة الدولية و الأحلاف، حيث أن هدف و دوافع و سياسة أي حلف عند الواقعيين له صلة بالقوة أو توازن القوى لكون الدول تخشى العداء من خصومها الأقوياء سواء من دولة واحدة أو عدة دول في مجتمعة في تحالف أو ائْتلاف يهدد مصالحها و أمنها [2].

إن التحالفات وظيفة ضرورية لتوازن القوى تعمل ضمن نظم الدول المتعددة لذلك فهي قديمة قدم انقسام العالم إلى كيانات سياسية تتنافس على القوة والنفوذ .

يقول هانس مورغانتو(Hans Morgentho) أن الدولتين (أ) و(ب) المتنافستين مع بعضهما تجدان أمامهما ثلاثة خيارات لتدعيم و تطوير مراكز قواهما فبإمكانهما أن تزيدا من قوتهما و بإمكانهما أن تضيفا إلى قوتهما قوى دول أخرى، و بإمكانهما أن تسحب كل منهما من قوة الخصم قوى الدول الأخرى، فإذا اختارتا السبيل الأول فإن عليهما أن

[1] كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي التوسع إلى الشرق–الحوار مع الجنوب و الأمن القومي، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2003، ص 27–26.

[2] المرجع نفسه ، ص 53.

تدخلا في سباق للتسلح أما إذا اختارتا السبيل الثاني أو الثالث فإنهما اختارتا سبيل الأحلاف[1] .

فاختيار دولة ما لوسيلة الأحلاف ليس مسألة مبدأ بل مسألة ملاءمة، فالدولة تستغني عن أحلافها إذا ما هي اقتنعت بقوتها و قدرتها بحيث يمكنها الصمود أمام أعدائها من دون دعم أحد، أو أن أعباء الارتباطات الناتجة عن الأحلاف تفوق ايجابياتها المرتقبة: فلأحد هذين السببين أو لكليهما معا رفضت بريطانيا وأمريكا الارتباط فيما بينهما بأحلاف زمن السلم في الماضي، لكن اتساع رقعة اللعبة الدولية بين الكبار المتصارعين على النفوذ في العالم جعلت الأحلاف ضرورة لهما في الخمسينات وخاصة مع بوادر الحرب الباردة [2].

وليست كل مجموعات المصالح المشتركة التي تستدعي سياسات وتصرفات متناسقة أو متطابقة تستدعي الدخول في تحالفات صريحة، ولكن التحالف يتطلب وجود مصالح مشتركة وثيقة لقيامه، وفي هذا يقول ثيوكيدايدس "وحدة المصلحة هي الرباط الأكثر قوة سواء بين الدول أو الأفراد" وهذا ما يعبر بـ: ليس في العلاقات الدولية صداقة دائمة أو عداوة دائمة بل مصلحة دائمة. وهذا ما يعكس اجتماع ألمانيا وفرنسا ضمن حلف شمال الأطلسي (الناتو) في حين استمر عداؤهما عقودا طويلة من الزمن.

و يميز مورغانتو بين التحالفات التي تخدم مصالح و سياسات متطابقة من التحالفات المتممة أو العقائدية ، و بين التحالفات المتبادلة (توازن المنافع) و وحيدة الطرف (يتلقى طرف واحد في الحلف حصة الأسد من المنافع في حين يتحمل الآخرون الأعباء) و التحالفات العامة(مثل التحالف البريطاني البرتغالي عام 1703 الذي استمر لقرون عديدة لأن المصلحة المشتركة التي قام عليها بسيطة و محدودة)من المحدودة و التحالفات الدائمة من المؤقتة، و التحالفات الفعالة من غير الفعالة، فالتحالف الأمريكي البريطاني يقدم نموذج التحالف الذي يخدم المصالح المتطابقة (الحفاظ على توازن القوى في أوربا) على عكس التحالف بين الولايات المتحدة وباكستان الذي يخدم

[1] المرجع نفسه ، ص11-12.

[2] المرجع نفسه ، ص 12.

مصـالح متممـة (ترسـيخ نطـاق سياسـة الاحتـواء للمـد الشـيوعي بالنسـبة لأمريكـا و تمكـين باكستان زيادة إمكاناتها السياسية و العسكرية و الاقتصادية اتجاه جيرانها)[1].

حسب النظرية هناك العديد من أسباب والدوافع تجعل الدول تلجأ لسياسة التحالف أهمها:

- يمثل ردع العدو أقدم وأهم دوافع إنشاء التحالفات، حيث أن الخوف من التعرض للعدوان و السعي لردع هذا الخطر هو الدافع التقليدي وراء انتهاج الدولة لسياسة التحالف[2]. و قد تكون أسباب ردعية هجومية من أجل تحقيق أهداف استراتيجية و هذا ما يجعل التحالفات القوية تعتمد على أسلوب التدخلات العسكرية. و في هذا السياق درس جاك ليفي (Jack Levy) أحلاف القوى العظمى خلال فترة 1945-1975 و استنتج أن الأحلاف باستثناء الأحلاف الدفاعية في القرن التاسع عشر تساعد على اندلاع الحروب، كما درس ايدو أورن(Ido Oren) العلاقة بين حجم الحلف واندلاع الحروب وتوصل إلى أن الأحلاف الأكبر حجما تبدو أكثر ميلا للتورط في الحروب.
- الدفاع والبحث عن الأمن باعتباره مطلبا طبيعيا تهدف أو تسعى إليه الدول حتى تحافظ على بقاءها واستمرارها ضمن النسق الدولي. فالتكتل في نظر المجتمع الدولي أصبح آلية ذات فعالية لتحقيق الأمن، ولكن ليس كل تكتل في إطار تحالفي يؤدي إلى تحقيق ذلك، فغالبا ما تفشل السياسة الأمنية لبعض التحالفات أمام قوة الأحلاف الأخرى أو بعض الدول الكبرى، و الوقائع التاريخية بينت ذلك مثل عجز حلف وارسو عن تحقيق الأمن في مواجهة حلف الناتو.
- السبب الآخر هو سعي الدولة إلى زيادة القوة، و في سبيل ذلك، قد تلجا الدولة إلى سياسة التحالف كبديل لسياسة التسلح التي قد تستنزف جانبا كبيرا من مواردها الاقتصادية، من هنا قد يلجا صانعوا القرار السياسي الخارجي إلى الاختيار بين سياستي التحالف والتسلح على اعتبار أن سياسة التحالف قد تؤدي إلى نفس النتيجة و هي زيادة قوة الدولة ولكن بتكلفة أقل[3] .

---

[1] محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص13،15.

[2] نسرين محمد نمر عواد، مرجع سابق ص 81.

[3] المرجع نفسه ، ص 82.

- رغبـة هـذه الـدول منفـردة أو مجتمعـة فـي فـرض الهيمنـة و السـيطرة علـى المتحـالفين: فقـد يكـون مـن بـين الوظـائف الداخليـة للحلـف تقييـد السـلوك الـدولي لـبعض الـدول الحليفـة أو بسـط الهيمنـة عليهـا مـن جانـب الدولـة التـي تتـزعم الحلـف أو منـع بعـض الحلفـاء مـن إلحـاق الضـرر بمصـالح بـاقي أعضـاء الحلـف، ومثـال ذلـك كـل مـن حلفـي النـاتو و وارسـو، إذ يـرى الـبعض أن الحلفـين قـد تـم اسـتخدامهما مـن جانـب كـل مـن الـدولتين القطبيتـين (أمريكـا و الاتحـاد السـوفياتي) كـأداة للسـيطرة علـى سـلوك الحلفاء الأوروبيين.

يـرى إدواردز بـأن الـدول تشـكل حلفـا عنـدما تواجـه تغييـرا جديـدا و مهـددا فـي الوضـع العسـكري و تحـاول الدولـة المسـيطرة فيهـا طرقـا جديـدة لتـدعيم مركـز قوتهـا فـي مواجهـة الخصـم و مركـز نفوذهـا علـى حلفائهـا إذا تعـرض أحـد المركـزين للخطـر[1]، و هـذا التصـور ينطبق على إنشاء حلف الناتو، حلف وارسو ، حلف جنوب شرق آسيا CENTO .

و كمـا تنشـأ الأحـلاف و تتطـور فإنهـا تنتهـي و تـزول، و يكـون الـزوال بشـكل رسـمي و آخـر واقعـي: فـأهم أسـباب انقضـاء الأحـلاف الرسـمية هـو انتهـاء مـدتها المحـددة فـي معاهـدة الإنشـاء و ذلـك بصـورة اتفاقيـة أو انفراديـة، كـذلك تنقضـي بهزيمـة أو تحطـم أحـد أفرادهـا، أو بـرفض الالتـزام بهـا أو الانحـراف عنهـا بـأي شـكل، كمـا قـد تنقضـي الأحـلاف بسـبب تغيير السياسة الداخلية لأحد أطرافها أو بعضهم [2] .

و مـا زال عنـد الكثيـر مـن المنصـرفين إلـى نظريـة العلاقـات الدوليـة قناعـة بـأن الأحـلاف لـم تحـظ بنصـيبها مـن النظريـة العامـة التـي قـد تفلـح فـي إخراجهـا مـن دائـرة نظريـة جزئيـة و كمـا يتضـح فـي الاتجاهـات الراهنـة فـي أدبيـات العلاقـات الدوليـة ذات الجانـب النظـري أن ثمـة توكيـد علـى الحاجـة إلـى نظريـة للأحـلاف و إلـى إعـادة صـياغة و إثـراء فـي مجـالات عديدة نظرا للتغيير الشامل الذي وقع في بيئة السياسة الدولية [3].

[1] محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص21.

[2] المرجع نفسه ، ص 23.

[3] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص 26.

المبحث الثالث: مفهوم منظمة حلف شمال الأطلسي

تسعى الوحدات الدولية إلى تعزيز علاقات متنوعة فيما بينها، والتي تتنوع ما بين علاقات تعاونية أو صراعية تتخذ أشكالا عديدة تتأثر بطبيعة أحداث و مجريات النظام الدولي، و تعتبر الأحلاف شكل من أشكال العلاقات بين الدول و وسيلة لتحقيق التعادل في نظام توازن القوى .

فكانت نهاية الحرب العالمية الثانية و الخسائر التي خلفتها، و التحولات التي طرأت على الفضاء الجيوسياسي الأوروبي لا سيما بصعود قوة جديدة شكلت تهديدا للحكومات الأوربية آنذاك و المتمثلة في الاتحاد السوفياتي المتبني لمفاهيم و إيديولوجية مغايرة و مناقضة للمفاهيم و القيم الغربية، حدثا دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى صياغة إستراتيجية جديدة بعد أن قررت الخروج من عزلتها السياسية تسعى من خلالها درء أي تهديد يواجهها أو يؤثر على أمنها واستقرارها وكذا تواجدها و فرض سيطرتها في الساحة الدولية. حيث شرعت في دعم الاستقرار الاقتصادي للدول الأوربية و إعادة إعمارها بتقديم مساعدات في إطار مشروع مارشال بهدف كسبها في صفها و عدم التأثر بالأحزاب الشيوعية[1] ، إضافة إلى إدراك أمريكا أن مصالحها الإستراتيجية ستكون في خطر إذا سقطت أوروبا في قبضة الاتحاد السوفياتي و هو ما يعكس أهمية المصلحة القومية الأمريكية بالدرجة الأولى.

بعد الانتهاء الفعلي للحرب العالمية الثانية شهدت أوروبا تحولا في طبيعة التحالفات بين الدول، و بروز صراع دولي جديد بعد ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مقابل التراجع و الضعف الأوروبي ، لتصبح بذلك أوروبا ساحة للاستقطاب و الصراع الثنائي بين المعسكرين الغربي و الشرقي مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتأسيس حلف شمال الأطلسي كحلف عسكري لاحتواء و محاصرة المد الشيوعي

[1] Division Diplomatie publique de l'OTAN ;Une brèves histoire de l'OTAN; p 1; disponible sur : www.nato.int/assets/pdf ;visité le : 30/04/2020; à 14:00.

في الجهة الغربية للقارة الأوربية و بذلك إعطاء صبغة جديدة للحرب سميت بالحروب بالوكالة [*] و التي استخدمت فيها استراتيجيات عسكرية دفاعية لاحتواء مناطق جديدة.

المطلب الأول: نشأة منظمة حلف شمال الأطلسي

تأسس حلف شمال الأطلسي أو كما يطلق عليه بحلف الناتو NATO سنة 1949 بموجب معاهدة واشنطن كأداة سياسية و عسكرية لمنع الغزو السوفياتي لأوروبا الغربية و يرى البعض أن جذوره ترجع إلى التحالف الذي ربط كل من إنجلترا و فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الأولى [1].

و هناك من يُرجع فكرة نشوء الحلف إلى سنة 1929 بتكتل الدول الديمقراطية لمواجهة النظم الديكتاتورية(الفاشية الايطالية و النازية الألمانية و الشيوعية السوفياتية) حيث فشلت عصبة الأمم في حل المشاكل الدولية، لكن نشوب الحرب العالمية الثانية أوقف تنفيذ هذه الفكرة[2] .

بدأ التفكير فعليا في إنشاء الحلف الأطلسي بعد نشر كتابين في الولايات المتحدة الأمريكية كان لهما أثر كبير لدى الرأي العام في المضي نحو فكرة التكتل مع الدول الديمقراطية في أوروبا والتخلي على سياسة العزلة ، الأول بعنوان "الاتحاد في الحال" لمؤلفه كلارنس ستريت سنة 1939 الذي رأى أن النظام عصبة الأمم مآله الفشل و البديل هو اتحاد بين الدول الديمقراطية الخمسة عشر(*) لكن فكرته لم تتجسد بسبب قيام الحرب العالمية الثانية و التي بنهايتها عم الدمار على أغلب القارة الأوربية حيث وصفها

---

[*] الحرب بالوكالة: يشير هذا المفهوم إلى الفترات التي تتنافس فيها قوى كبرى (إقليمية أو دولية) على النفوذ في منطقة معينة أو في العالم وتحاول هذه القوى أن تتجنب حروبا مباشرة بينها، فتبدأ في زيادة نفوذها من خلال التدخل في بعض الدول الصغيرة والتي تمثل قيمة استراتيجية أو جغرافية أو اقتصادية، أو تقوم بدعم بعض الجماعات أو الأحزاب السياسية لإسقاط أنظمة معادية لها، أو مواليه لأعدائها.

[1] رياض مزيان، "الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية –دراسة حالة حرب الخليج الثانية–". رسالة ماجستير(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة الحاج لخضر، 2005)، ص 25.

[2] مشعل حبيب الفرج، "حلف شمال الأطلسي (الناتو) و إسهاماته في حفظ السلم و الأمن في منطقة الخليج العربي من 1991 إلى 2012"، رسالة ماجستير(قسم العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013)، ص26، متحصل عليه: http // :www.almajmaa.org/bibn/upload بتاريخ 2020/07/25 على الساعة 19:30.

رئـيس الـوزراء البريطـاني آنـذاك وينسـتون تشرشـل بأنهـا كومـة مـن الأنقـاض و مقبـرة وأرض خصبة للأوبئة والكراهية .

وقـد عقـدت بعـد الحـرب عـدة مـؤتمرات لـوزراء خارجيـة الـدول الأوربيـة والقـوى العظمـى فـي لنـدن وبـاريس و موسـكو، إلا أنـه لـم يـتم التوصـل إلـى اتفـاق حـول نقـاط الخـلاف مـع الاتحـاد السـوفياتي لترتيبـات السـلام فـي القـارة الأوربيـة لا سـيما الوضـع فـي دول أوربـا الشـرقية الواقعـة تحـت الاحـتلال العسـكري للاتحـاد السـوفياتي منـذ نهايـة الحـرب و الـذي لـم يتـوان عن نشر إيديولوجيته الشيوعية بالقوة [1].

– وكـان الكتـاب الثـاني لــ ولتـر ليبمـان (Walter Lippman) تحـت عنـوان "السياسـة الخارجيـة للولايـات المتحـدة" سـنة 1943 الباعـث الجديـد لفكـرة الاتحـاد حيـث أوضـح ليبمـان العلاقـة الوثيقـة التـي تـربط الشـعوب الواقعـة حـول المحـيط الأطلسـي خاصـة بريطانيـا وأمريكا.

فـالتحولات التـي طـرأت علـى الخارطـة الجيوسياسـية لأوربـا و الناتجـة عـن الحـرب العالميـة الثانيـة ومـا أعقبهـا مـن صـراع أمريكـي – سـوفياتي علـى النفـوذ والسـيطرة فـي القـارة الأوروبيـة كانت هي العامل الأول لتأسيس حلف شمال الأطلسي كنظام دفاعي جماعي .

البدايـة كانـت بعقـد مشـاورات بـين كـل مـن كنـدا و بريطانيـا و الولايـات المتحـدة الأمريكيـة حـول فكـرة معاهـدة الـدفاع الجمـاعي لمنطقـة شـمال الأطلسـي، وعـرض حينهـا الـرئيس الأمريكـي هـاري ترومـان (Harry S.Truman) علـى الشـعوب الحـرة مسـاعدتها فـي الـدفاع عـن نفسـها ضـد أي قـوة تحـاول التسـلط عليهـا و قـد تـم علـى إثـر ذلـك إبـرام ميثـاق بروكسـل بتـاريخ 17 مـارس 1948 وهـو حلـف دفـاعي ضـد أي عـدوان يضـم كـل مـن فرنسـا، بلجيكـا، هولنـدا ، انجلتـرا ، لوكسـمبورغ [2] و يمكـن القـول بأنـه كـان اسـتجابة للتـوترات و المخـاوف الأمنية المتزايدة.

[1] عبد الحكيم سرارية، مرجع سابق، ص19 .

[2] حسين خلف موسى، سيد العزازي، "حلف الناتو و مدى تأثيره على المنطقة العربية في ظل الصراعات العربية الداخلية"، دراسات بحثية، المركز الديمقراطي العربي، متحصل عليه: http://democraticac.de بتاريخ 2020/06/30، على الساعة 07:00.

ثم وافق مجلس الشيوخ الأمريكي في 11 جوان 1948 على اقتراح انضمام الولايات المتحدة لأي ميثاق للضمان الجماعي هدفه حفظ السلم و الأمن الدوليين ، وانطلقت بذلك مفاوضات بين دول ميثاق بروكسل و الولايات المتحدة الأمريكية للبحث عن إمكانية تحقيق الأمن المتبادل و التي أسفرت عن توقيع معاهدة واشنطن بتاريخ 04 أفريل 1949 المنشأة لنظام دفاع مشترك بين الدول الاثني عشر (12) وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة حول الدفاع المشروع في شكله الفردي أو الجماعي [1] تجسيدا لمفهوم الأمن الجماعي الذي من بين مضامينه أن العدوان على أي دولة سوف يواجه من جانب جميع الدول المنتمية للحلف**، وتزامن ذلك مع عجز منظمة الأمم المتحدة عن إرساء قواعد نظام أمن جماعي دولي .

ورغم ضغوطات الاتحاد السوفياتي على الدول الإثني عشر التي بدأت اتصالاتها للمشاركة في الحلف ووصفه لهذه الخطوة بالعدوانية إلا أنها وقعت على اتفاقية إنشاء الحلف و صادقت عليها المجالس النيابية لها، و أصبحت سارية المفعول ابتداء من تاريخ 24 أوت 1949، وقائمة الدول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، فرنسا بريطانيا، إيطاليا، النرويج، الدانمارك، ايسلندا، البرتغال، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ وكانت أولى ثمار هذا التحالف هو إنهاء الاتحاد السوفياتي حصاره لبرلين في 9 ماي 1949 [2] .

---

[1] ليلى طورشي، "منظمة حلف شمال الأطلسي من الدفاع إلى التوسع" ، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية ، المجلد 5، العدد 13، سبتمبر 2018 ، ص140، متحصل عليه: www.asjp/cerist.dz بتاريخ 2019/12/19، على الساعة: 07:38

* الدول التي ناد بها كلارنس: هي الولايات المتحدة ، كندا ، بريطانيا ، ايرلندا ، فرنسا ،هولندا ، بلجيكا ، السويد ، النرويج ، الدانمرك فنلندا ، سويسرا ، أستراليا ، نيوزيلندا ، اتحاد جنوب إفريقيا ، وذلك لوجود عوامل جغرافية وتاريخية ومدنية تربط بينها وتقوم على مبادئ الديمقراطية وحرية الفرد وحالة السلام التي تسود بينهم .

** لا يقتصر مفهوم الأمن الجماعي على الجهد المشترك بين الدول للحفاظ على السلم أو تجنب الصراع أو إقامة حلف ضد مصدر عدوان محتمل و إنما يتطلب مجموعة من العناصر مثل: تخلي الدول عن المفهوم الضيق للمصلحة القومية، قبول مبدأ عدم قابلية السلام للتجزئة، ليس هناك أعداء أو أصدقاء سلفا، عدم سعي الدول لزيادة قوتها مقارنة بقوة دولة أو مجموعة من الدول، عدم قيام الدولة بأعمال منفردة للدفاع عن مصلحتها الوطنية.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، الحلف الأطلسي من الحرب الباردة إلى حروب الهيمنة ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2014، ص 38 – 39 .

وبعد فترة وجيزة انضمت أربع دول أخرى للحلف وفي 18 أفريل 1952 انضمت رسميا كل من تركيا و اليونان ، و تمت دعوة جمهورية ألمانيا الاتحادية للانضمام بعد التوقيع على اتفاقية باريس في أكتوبر سنة 1954 لكنها لم تصبح عضو بصفة رسمية إلا بتاريخ 09 ماي 1955 ، و بتاريخ 10 ديسمبر 1981 وُقع بروتوكول انضمام اسبانيا و أصبحت عضو بشكل رسمي في 30 ماي 1982[1].

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف منظمة حلف شمال الأطلسي

تضمن ميثاق حلف الأطلسي مجموعة من المواد تحدد مبادئ الحلف وأهدافه (أنظر الملحق رقم 01)، حيث تمت مراعاة الاحترام و التوافق مع مبادئ منظمة الأمم المتحدة.

استهلت ديباجة الميثاق بتأكيد الدول الموقعة عليه إيمانهم بميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ورغبتهم في الحياة في سلام مع الشعوب والحكومات الأخرى، وأكدوا كذلك إصرارهم على حفظ حرية شعوبهم وحضارتهم القائمة على مبادئ الديمقراطية وحرية الفرد وسيادة القانون، ولذلك فإنهم قد قرروا توحيد جهودهم للدفاع المشترك والمحافظة على الأمن والسلام [2].

الفرع الأول: مبادئ حلف الناتو

وضع الحلف جملة من المبادئ تتوافق مع مبادئ منظمة الأمم المتحدة من جهة و تسمح له بأداء مهامه بفعالية في ظل البيئة التي أُسس فيها و نذكرها كالأتي:

- الاعتراف بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة حسب ما نصت عليه المواد 1 و5 و7و12 من ميثاق الحلف مما يؤكد عدم التعارض مع مبادئ هذه المنظمة .
- حماية الحريات و التراث و الحضارة المشتركة لشعوب الدول الأعضاء و القائمة على مبادئ الديمقراطية و الحرية الفردية وحكم القانون وهذا استنادا للفقرة الثالثة من الديباجة.

[1] ليلى طورشي، مرجع سابق، ص 39 .

[2] حسين خلف موسى، سيد العزازي، مرجع سابق.

- تسوية جميع النزاعات الدولية بالطرق السلمية وقد ورد هذا المبدأ في المادة الأولى من ميثاق الحلف، وهو ما يعكس عدم تعريض السلم والأمن والعدالة الدولية للخطر، و يلاحظ في هذا المبدأ عدم تحديد آلية أو طريقة معينة قانونية أو سياسية أو إجرائية للتسوية السلمية للنزاعات.
- الامتناع عن استخدام القوى أو التهديد بها مما يجعل هذا المبدأ يتماشى مع مبدأ فض النزعات بالطرق السلمية و مكمل له .
- الأمن و الدفاع الجماعي بين الدول الأعضاء حيث يعتبر أي هجوم مسلح ضد الدول الأوربية أو أمريكا الشمالية المنتمية للحلف هو هجوم عليها جميعا و بالتالي تعمل على مقاومته بشكل فردي أو جماعي وبأي وسيلة ممكنة .
- عدم الدخول في اتفاقيات تتعارض مع المعاهدة المنشئة.
- التشاور والتعاون بين الأعضاء فيما يتعلق بمسائل الأمن[1] .

الفرع الثاني : أهداف الحلف

إذا كانت الأحلاف والتكتلات العسكرية تهدف بشكل عام إلى تنظيم الدفاع العسكري للأعضاء ، فان هدف حلف الناتو الرئيسي محاصرة المد الشيوعي ومقاومته عبر العالم عامة وفي القارة الأوروبية خاصة من خلال تنظيم الدفاع العسكري بقيادة الوليات المتحدة الأمريكية التي أخذة على عاتقها مهمة الدفاع على أوروبا.

وقد تضمن ميثاق الحلف مجموعة من الأهداف تعكس الأسباب التي استدعت إنشائه:

- العمل على توثيق العلاقات الدولية السلمية والودية .
- تدعيم قيم السلام والأمن الدوليين من خلال التسوية السلمية للمنازعات الدولية وتجنب استخدام القوة.
- تنسيق الجهود بشكل فعال يمكن الدول الأعضاء من تحقيق أهداف التحالف وفقا لما تضمنته المادة الثالثة من الميثاق .

[1] Qu'est-ce que l'OTAN ? – NATO, disponible sur : www.nato.int / nato-welcome / index_fr , fondement., visité le : 15/06/2020 à 15 :15.

- مبدأ التشاور الجماعي في الحالات التي تشكل تهديد للكيان الإقليمي أو الاستقلال السياسي أو لأمن أي دولة حسب ما جاء في المادة الرابعة من الميثاق.
- العمل على استقرار ورفاهية دول الحلف .
- حماية حرية و أمن الأعضاء بالوسائل السياسية و العسكرية حسب معاهدة واشنطن وبيان لندن، و ذلك من خلال توحيد جهود الأمن الجماعي و الحفاظ على السلم و الأمن و التصدي لأي تهديد بالعدوان قد يطال أي دولة في الحلف[1].

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمنظمة حلف شمال الأطلسي

اتخذ حلف الناتو عند تأسيسه تنظيما أو شكلا مركبا جعله مغايرا للأحلاف الدولية حيث وضعت الدول المنظمة هيكلا تنظيميا يضمن ديمومة الحلف و فعاليته على المستوى الإقليمي و الدولي، و ذلك التزاما بمعاهدة واشنطن التي تعهد فيها الأطراف على التدخل الآلي في حال وقوع اعتداء على أي طرف، التشاور في حالة وقوع عدوان خارج القارة الأوروبية، ولتحقيق هذه الأهداف تم وضع مجموعة من الأجهزة يمكن القول بأنها ذات فعالية لكونها تضم كل من الجانب العسكري و السياسي (أنظر الملحق رقم 02) و التي سنتعرض لها كما يلي :

1/ الهيكل السياسي للحلف:

أ- **مجلس حلف شمال الأطلسي:**

وهو السلطة العليا في الحلف لاتخاذ القرار، فهو تجمع سياسي يشمل جميع دول الحلف، إذ يعتبر منبر للتشاور والتعاون السياسي بين الحلفاء و مسؤول عن اتخاذ القرارات حول جميع المسائل الأمنية .

[1] عبد الحكيم سرارية، مرجع سابق، ص 25.

يستمد هذا الجهاز اختصاصاته وسلطته من معاهدة واشنطن، ويتكون من ممثلين دائمين من كل الدول الأعضاء، حيث يعقد اجتماعاته مع كل سنة في جلسة العادية أو بناء على طلب أحد أعضائه في جلسة غير عادية [1] . يرأس هذا المجلس السكرتير العام للحلف وفي كل عام يتم اختيار وزير خارجية من الدول الأعضاء كرئيس شرفي للمجلس وفقا للترتيب الأبجدي لأسماء الدول، أما القرارات فتتخذ بناءا على قاعدة الإجماع[2] .

كما يتكون من مجموعة لجان متخصصة في بحث ودراسة موضوعات نذكر منها:

- لجنة نواب المجلس : أنشأت في الدورة الرابعة للحلف في لندن بتاريخ 1950/12/19 تهتم بوضع السياسة العامة، العمل على تنسيق أعمال اللجان الدائمة ، تبادل الآراء في المسائل السياسية التي تخص الدول الأعضاء .
- اللجنة الاقتصادية و المالية : هي لجنة غير دائمة مكلفة بالنواحي المالية لتجنب الأزمات الاقتصادية و المالية والاجتماعية التي قد تحدث أثناء تنفيذ برامج الدفاع و الإنتاج العسكري وتقديم الحلول لذلك[3].

2/ الهيكل العسكري للحلف :

تنقسم الهيئات العسكرية لحلف شمال الأطلسي إلى:

- اللجنة العسكرية: تتكون من رؤساء هيئات الأركان للدول الأعضاء وتختص بتخطيط وتوجيه السياسة العسكرية . تم إنشاء هذه اللجنة سنة 1966 و تجتمع مرتين على الأقل كل سنة .
- اللجنة الدائمة : هي هيئة متفرعة من اللجنة العسكرية تتكون من ممثلين عسكريين للدول الكبرى : الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، مقرها واشنطن ومهمتها النظر في تطبيق السياسة العسكرية التي تقرها اللجنة المذكورة أعلاه إلى جانب تقديم التوصيات للجان التنظيم الإقليمية .

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي ، مرجع سابق، ص 49.

[2] عماد جاد، حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 1998، ص 106

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص49-50 .

- القيـادة العليـا للقـوات المتحالفـة فـي أوروبـا : تـم تأسيسـها بتـاريخ 1950/12/20 فـي ريكينكـور بقـرب مـن بـاريس ، وتعتبـر مسـؤولة عـن إدارة أعمـال القتـال للـدفاع عـن الـدول الأوروبيـة العضـوة ضـد أي اعتـداء خـارجي فـي المنطقـة الممتـدة مـن مملكـة النـرويج وحتـى شـمال إفريقيـا ومـن سـاحل المحـيط الأطلسـي إلـى غايـة الحـدود التركيـة الإيرانيـة ، ويقـع مقـر هـذه القيـادة حاليـا بمدينـة ايفيـر قـرب العاصـمة بروكسـل ويتفـرع عنهـا أربـع قيـادات هـي قيـادة المنطقـة الشـمالية ، قيـادة المنطقـة الوسـطى قيادة المنطقة الجنوبية ، قيادة منطقة البحر الأبيض المتوسط .
- لجنـة الإنتـاج العسـكري : هـي لجنـة غيـر دائمـة ولا تملـك مقـر محـدد، كـل الـدول الأعضـاء ممثـل فيهـا، تعهـد لهـا مسـؤولية إنتـاج الأسـلحة و المعـدات و الـذخيرة والأدوات اللازمـة لتنميـة بـرامج التسـليح والـدفاع ، وتتمثـل أهـم مهـام هـذه اللجنـة توحيد الأسلحة والمعدات التي تستخدمها القوات المسلحة للدول الأعضاء[1] .

3/ مجموعة التخطيط النووية :

تمثـل المنتـدى الرئيسـي للمشـاورات فـي القضـايا ذات الصـلة بـدور الأسـلحة النوويـة والسياسـات الأمنيـة والدفاعيـة و تشـارك فيـه كـل الـدول الأعضـاء ماعـدا فرنسـا، و بالنسـبة لإسـلندا فهـي عضـو مراقـب ، تعقـد المجموعـة اجتماعاتهـا مـرتين فـي السـنة على الأقل على مستوى وزراء الدفاع [2].

4/ مجلس تعاون شمال الأطلسي :

أنشـأ عـام 1991 كخطـوة لإيجـاد علاقـة رسـمية مـع دول شـرق ووسـط أوروبـا ، حيـث بـدأ التوجـه فـي قمـة لنـدن المنعقـدة فـي جويليـة 1990 بـدعوة حكومـات الاتحـاد

---

[1] المرجع نفسه، ص 51

[2] مزيان رياض، مرجع سابق ، ص28

* في سنة 1968 أحدثت وحدة استشارية إعلامية سميت بالمجموعة الأوروبية لكنها لا تدخل في المخطط الرسمي لتركيب الناتو مهمتها الرئيسية تنسيق خطط التسلح وإعادة تسليح بلدان الحلف الأوروبية ، وتضم كل من : بلجيكا ، الدانمارك ، ألمانيا الاتحادية ، اليونان ، ايطاليا ، لوكسمبورغ ، هولندا ، النرويج ، تركيا ، بريطانيا العظمى، البرتغال .

** تأسس حلف وارسو كحلف مضاد للناتو في 14 ماي 1955 بعد مؤتمر عقد بالعاصمة البولندية وارسو، ضم دول الكتلة الشرقية و كانت العضوية فيه مفتوحة لجميع الدول بغض النظر عن نظامها السياسي.

السـوفياتي و تشيكوسـلوفاكيا و المجـر وبولنـدا وبلغاريـا ورومانيـا لإقامـة صـلة دبلوماسـية مـع الحلـف، وقـد تـم فـي اجتمـاع وزراء خارجيـة دول الحلـف فـي كوبنهـاغن (جـوان 1991) بحـث قضـايا تطـوير العلاقـات التعاونيـة مـع الشـرق و الاتفـاق علـى إجـراء اجتماعـات دوريـة واتصـالات مـع مجلـس شـمال الأطلسـي و اللجنـة العسـكرية وغيـرهم لتقوية مفهوم الشراكة وتطويرها.

و تجـدر الاشـارة إلـى أن الهيكـل التنظيمـي لحلـف النـاتو كـان يخضـع لتعـديلات خـلال مرحلـة الحـرب البـاردة فـي شـقه العسـكري تحديـدا حتـى يبقـى قـادرا علـى مواجهـة الخطـر السوفياتي ويكون على استعداد في حالة المواجهة المباشرة بين القطبين المتصارعين.

المطلب الرابع : استراتيجية حلف الناتو في ظل الثنائية القطبية

حسـب مـا سـبق ذكـره فـإن الحـرب العالميـة الثانيـة قـد أسـفرت عـن صـورة جديـدة لتوزيـع القـوة فـي النظـام الـدولي، حيـث تراجعـت أقطـاب النسـق المتعـدد بسـبب الخسـائر العسـكرية و الاقتصـادية فاسـحة المجـال لقطبـان جديـدان خـارج القـارة الأوربيـة اللـذان أصـبح قـادرين علـى رسـم ملامـح النسـق العـالمي الجديـد ونمـط التفـاعلات فيـه ووضـع السياسـات و الاسـتراتيجيات العامـة واتخـاذ القـرارات الهامـة ، إضـافة إلـى تسـابق كـل منهمـا علـى مناطق النفوذ واستقطاب اكبر عدد من دول العالم لتبني قيم و إيديولوجيات كلا الطرفين.

وقـد اتجهـت أمريكـا و حلفاؤهـا الغربيـون فـي 1949 لتأسـيس حلـف النـاتو فـي هـذه الفتـرة كوسـيلة لـردع الاتحـاد السـوفياتي و منـع امتـداده، حيـث عـرف الحلـف تطـورات خـلال الحـرب البـاردة تماشـيا و متطلبـات مواجهـة الخطـر الشـيوعي و تطـور الأسـلحة لـدى الحلفـين (حلـف النـاتو و وارسـو**) و فـي كـل مـرة يـتم تعـديل و تكييـف الاسـتراتيجيات بهـدف حمايـة منطقـة شمال الأطلسي[1] حسب ما يلي:

[1] Gregory W. Pedlow ; **L'EVOLUTION DE LA STRATEGIE DE L'OTAN** 1949-1969 , p 11, disponible sur : www.nato.int/docu/stratdoc/fra/intro, Consulté le 01/06/2020 à 23 :51.

أ / **إستراتيجية الاحتواء** Containment Strategy :

ظهرت هذه الإستراتيجية التي تبناها حلف الناتو حيث ساهم في بلورة إطارها العام جورج كنان (George Kennan) الدبلوماسي المتخصص في الشؤون السوفياتية ، ثم تبناها هاري ترومان[1] (Harry Truman) .

تقوم إستراتيجية الاحتواء على تطويق الاتحاد السوفياتي وكتلة دول شرق أوربا بجدار عازل من الأحلاف و القواعد العسكرية ، تمنع نفوذها إلى المناطق الغربية لأوربا . في حين أن موسكو كانت تتبنى الأسلوب الحمائي وهذا ما لم يأخذ في الحسبان من قبل أمريكا مما جعل هذه الأخيرة تعمل على بلورة الإستراتيجية مغايرة في بداية الخمسينات

ب / **إستراتيجية الانتقام الشامل** strategy of massive relation:

في سنة 1953 أعادت الولايات المتحدة توجيه سياستها الدفاعية و تبنت مذهب استراتيجي جديد يركز على استعمال الأسلحة النووية، و ينص ذات المذهب أنه في حال وقوع اعتداء فإن استعمال الأسلحة النووية محتمل مثل أي سلاح أخر، و قد أكد قادة الدول في اجتماع مجلس الحلف أن العامل الرئيسي للردع هو إصرار الولايات المتحدة على استخدام قدرتها الذرية وقوتها للانتقام الشامل في حالة وقوع هجوم على أوروبا الغربية [2].

اتجه وزير الخارجية الأمريكي دالاس فوستر إلى وضع إستراتيجية الانتقام الشامل معتقدا بأنها ستكون تصحيحا لأخطاء الإستراتيجية الأولى وتدارك لنقاط ضعفها لأنها أثبتت فشلها في وقف المد الشيوعي . اعتمدت هذه الإستراتيجية على الانتقام الفوري في أماكن عديدة بمعنى أي هجوم يقدم عليه السوفيات سيعرضهم لانتقام نووي ، فالهدف من

[1] حميدوش نوال، هني خديجة، "إشكالية التدخل الإنساني في ظل الإستراتيجية الجديدة للحلف الأطلسي – دراسة حالة ليبيا 2011 – 2020". مذكرة ماستر (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو مولود معمري 2016)، ص 69، متحصل عليه:
https://dl.ummto.dz/bitstream/handle/ummto/4367، بتاريخ: 2019/12/04، على الساعة: 18:07.

[2] Gregory W. Pedlow , Op.cit,p17.

تبني هذه الإستراتيجية هو تحذير بتوجيه ضربات انتقامية في حال القيام بأي عدوان من طرف القطب الشرقي و سيكون الخاسر في النهاية [1].

وتجدر الإشارة إلى إن الولايات المتحدة الأمريكية قد انفردت بالسلاح النووي في الفترة الممتدة من 1945 – 1953 منذ استعماله أول مرة في هيروشيما و ناغازاكي سنة 1945[*] ، إلا أنها اضطرت إلى إعادة النظر في هذه الإستراتيجية بعد كسر الاتحاد السوفياتي الاحتكار الأمريكي للقوة النووية وذلك عند تفجير قنبلته الذرية سنة 1949 و الهيدروجينية سنة 1953 [2].

وقد كانت حرب الهند الصينية سنة 1954 بمثابة اختبار لإستراتيجية الانتقام الشامل وتبين خلالها بأن التهديدات الأمريكية بشن حرب واستخدام الأسلحة النووية لم يكن إلا وسيلة تهديدية مبالغ فيها لا يمكن تجسيدها في الواقع مما دفع بالإدارة الأمريكية التفكير في تغيير هذه الإستراتيجية نظرا لاستحالة استخدام الأسلحة النووية .

ج / نظرية الحرب المحدودة Theory of limited war:

أدى عدم نجاح الإستراتيجية السابقة إلى البحث عن مجالات أخرى أقل نطاق لاستخدام بعض أنواع الأسلحة النووية ، حيث تم التوجه لوضع نظرية الحرب المحدودة التي تقوم على خوض الولايات المتحدة حروب محدودة بما يضمن لها النصر واقتراح الاشتراك في هذه الحروب بالأسلحة النووية التكتيكية الصغيرة وهذا على أساس فإن تطوير

---

[1] وفاء بوراس، "الإستراتيجية الأمنية لحلف شمال الأطلسي لاحتواء الرهانات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط"، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، العدد 13، جويلية 2018، ص 237، متحصل عليه: http://www.asjp.cerist.dz/en/articles ، بتاريخ 2020/02/28، على الساعة 21:23.

[*] القصف الذري على هيروشيما وناغازاكي هو عبارة عن هجوم نووي شنته الولايات المتحدة ضد اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية (أوت 1945) وذلك بسبب رفض رئيس الوزراء الياباني تنفيذ إعلان مؤتمر بوتسدام الذي ينص على استسلام اليابان بشكل كامل ودون أي شرط ، مما دفع الرئيس الأمريكي هاري ترومان لإطلاق السلاح الذري المسمى بالولد الصغير على مدينة هيروشيما ثم إطلاق قنبلة الرجل البدين على مدينة ناغازاكي وهي الهجمات الوحيدة التي تمت باستخدام الأسلحة الذرية .

[2] محمد فهمي سيدي عبد القادر، التفكير السياسي و الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الأفكار و العقائد و وسائل البناء الإمبراطوري، عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2009، ص 122 .

هذه الأسلحة واستخدامها بالطريق المناسبة سيكون عاملا مكافئ للتفوق البري للكتل الشيوعية[1] .

إلا أن هذه النظرية تعرضت للانتقاد كسابقاتها بسبب عدم ضمان استمرار محدودية الحرب بعد اندلاعها لأنها قد تأخذ أبعادا أخرى كبير وخطيرة .

د / إستراتيجية الاستجابة المرنة Strategy of flexible reponse :

نظرا للصعوبات التي اعترضت تطبيق نظرية الحروب النووية المحدودة ، والتطورات التكنولوجية في مجال إنتاج الأسلحة النووية ووسائل نقلها وتوزيعها، بالإضافة إلى تصاعد التهديد النووي السوفياتي، تولد شعور بالخوف لدى الأوربيين بأن أمريكا غير مستعدة لاستعمال أسلحتها النووية و الدفاع عن قارتهم (لا سيما و أن أمريكا ليست مستهدفة بشكل مباشر)، وتزايد القلق حول الاستراتيجية المتمحورة حول هذه الأسلحة[2] فبدأ الحديث عن إستراتيجية الاستجابة المرنة و التي وضعها الجنرال ماكسويل د. تايلور(Maxwell D Taylor[*]) رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية ، وتقوم على إعطاء الحلف المرونة و التدرج في الاستجابة العسكرية عند وجود تهديد لسيادة واستقلال الدول الأعضاء [3].

تعرف إستراتيجية الاستجابة المرنة عند البعض بأنها إستراتيجية القوة المضادة و المقيدة و مضمونها هو التدرج في رد الفعل العسكري بحسب التحدي ، وقد تبنى الحلف الأطلسي هذه الإستراتيجية رسميا سنة 1967 بعد خروج فرنسا من الهيكلة العسكرية من الحلف لرغبتها في بناء قوة نووية مستقلة عن المظلة الأمريكية[4] .

---

[1] وفاء بوراس، مرجع سابق، ص 236.

[2] Gregory W. Pedlow , Op.cit, p 22.

[*] ماكسويل تايلور دافنبورت: (أوت 1901–أفريل 1987) دبلوماسي و جنرال بأربع نجوم في جيش الولايات المتحدة الأمريكية شغل منصب الرئيس الخامس لهيئة الأركان المشتركة بعد تعيينه من قبل الرئيس جون كندي ومتحصل على ميدالية النصر في الحرب العالمية الثانية.

[3] حميدوش نوال، هني خديجة، مرجع سابق ص 71 .

[4] Gregory W. Pedlow , Op.cit, p26.

رغبـة مـن أعضـاء الحلـف الأطلسـي فـي تجـاوز مرحلـة التـوازن الاسـتراتيجي بـين المعسـكرين المتصـارعين و إيجـاد منفـذ لتكـريس التفـوق الأمريكـي ، تـم إطـلاق إسـتراتيجية جديـدة عرفـت بـ" إسـتراتيجية حـرب النجـوم " التـي أطلقهـا الـرئيس الأمريكـي السـابق رونالـد ريغـان Ronald Reagan بتـاريخ 23 مـارس 1983 تحـت عنـوان **مبـادرة الـدفاع الاستراتيجي** (strategic defense initiative) و عرضت أمام الكونغرس الأمريكي[1].

المبـادرة عبـارة عـن فـي برنـامج لتطـوير نظـام دفـاعي صـاروخي يعتمـد علـى أحـدث التقنيـات لإحبـاط أي هجـوم قـد تتعـرض لـه الولايـات المتحـدة بالصـواريخ الباليسـتية ثـم وافقـت علـى البرنـامج أوروبـا وسـمحت بنشـر صـواريخ "بيرشـينغ" و "كـروز" بمعـدل 572 صـاروخ وكانـت تهـدف إلـى اسـتخدام كافـة الـنظم الفضـائية لحمايـة دول الحلـف مـن الهجمـات النوويـة الإسـتراتيجية، وارتكـزت هـذه المبـادرة علـى الإسـتراتيجية الدفاعيـة بـدلا مـن إسـتراتيجية التـدمير المتبـادل، حيـث رصـد لهـا ميزانيـة بقيمـة 26 مليـار دولار علـى مـدى 5 سـنوات فـي أقصى درجات السرية[2] .

[1] حميدوش نوال، هني خديجة، مرجع سابق، ص 72 .

[2] رونالد ريغان.. حرب النجوم، متحصل عليه : .http://www.aljazeera.net ، بتاريخ 2020/07/01،على الساعة 18:00.

خلاصة الفصل

مما سبق عرضه في هذا الفصل يتبين بأن الأمن و السلم الدوليين من أهم المبادئ و المصالح الدولية التي يجب على مختلف فواعل النظام الدولي حمايتها و المحافظة عليها سواء في مفهومها الضيق المنحصر بالجانب العسكري، أو بعد توسع المفهوم و تعدد الأبعاد في ظل بيئة دولية تتطور و تتسارع فيها الأحداث و المستجدات، حيث يشكل أي تهديد أو انتهاك أو اختراق لهذين المبدأين خطورة كبيرة و ذات عواقب وخيمة على المجتمع و النظام الدوليين.

و من جهة أخرى كان اللجوء إلى إقامة الأحلاف سابقا وسيلة لتحقيق توازن القوى بالإضافة إلى محاولة تجسيد فكرة الأمن الجماعي و الدفاع المشترك (تدافع الدول المنضوية تحت لواء الحلف عن بعضها البعض في حال تعرض أي منها للتهديد أو العدوان) على اعتبار أن السلم و الاستقرار لا يقتصر على دولة واحدة ، و مواجهة مصادر التهديد لا تتحقق بشكل انفرادي و إنما بتكاتف جهود و توحيد صفوف أعضاء الحلف، واتضح هذا الشكل من العقيدة من خلال نموذج حلف شمال الأطلسي (حلف الناتو) الذي نشأ كحلف عسكري مجسدا سياسة الاحتواء الأمريكية التي استهدفت رد الخطر الشيوعي على أمن واستقرار دول غرب أوروبا . لكن بمجرد انتهاء نظام الثنائية القطبية سرعان ما أخذت توجهات الحلف منحى مغاير بسبب التحولات الدولية لمواجهة مسألة مشروعية الحلف و تبرير بقاءه كمنظمة تحفظ و تدعم السلم و الأمن الدوليين و هو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: استراتيجيات حلف شمال الأطلسي في بيئة دولية جديدة

عندما شارفت الحرب الباردة على نهايتها أصبح واضحا لدى الجميع أن الخريطة الجيوسياسية للعالم قد اتجهت إلى مرحلة تحولات بنيوية عميقة و واسعة و أن ما تم الاتفاق عليه في مالطا مآله الانهيار، فظهرت مجموعة من التساؤلات حول طبيعة النظام الدولي الجديد و كذا عن نظام الأمن الدولي المستجد الذي يكون فيه العالم أكثر أمنا واستقرارا و ملائمة لواقع البيئة الجديدة.

و أمام هذا الوضع تمسكت الولايات المتحدة بإبقاء المؤسسة القوية التي أخذت على عاتقها أمن القارة الأوربية كخيار استراتيجي و المتمثلة في حلف الناتو رغم زوال أسباب قيامه، واتجهت الإدارة الأمريكية نحو إعادة ترتيب الأولويات ضمن الأجندة الأمنية للحلف و إجراء مجموعة من التغييرات كانت وليدة البيئة الأمنية الجديدة التي تكرس فيها المنطق الغربي الليبرالي، بالإضافة لظهور متغيرات و تهديدات من نوع آخر و التي أثرت من جانبها على دوافع استمراريته و الأدوار التي يجب عليه أداؤها في خضم هذا السياق لتعزيز تواجده كفاعل أساسي في العلاقات الدولية.

الأمر الذي أدى إلى إعادة صياغة إستراتيجية جديدة للحلف و ذلك بتبني مقاربة إدارة الأزمة والانتقال من الأمن الدفاعي إلى الأمن التعاوني، مع تكييف وظائفه و هياكله بالشكل الذي يسمح له بالتواجد أو بتعبير آخر يبرر استمراره (رغم زوال التهديد الشيوعي) في الساحة الدولية الجديدة و التأقلم مع الحقائق و التحديات المستجدة الناتجة عن نهاية الحرب الباردة إضافة إلى التأثير في دائرة صنع القرار الدولية، و تجسدت هذه العقيدة أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و بالتالي فإن كل هذا يعكس الأهداف الخفية للإدارة الأمريكية المسطرة على المدى البعيد لضمان أمنها و فرض هيمنتها بعد أن قررت الخروج من عزلتها .

المبحث الأول: حلف شمال الأطلسي والنظام الدولي الجديد

منذ نشأة حلف الناتو سنة 1949 وحتى نهاية الحرب الباردة في 1990 انحصرت اهتمامات هذا الأخير في الدفاع عن أوربا ضد الخطر الشيوعي الذي مثله الاتحاد السوفياتي ، إلا أن التحولات الدولية التي أعقبت انهيار هذا المعسكر ألقت بظلالها على المشهدين الدولي و الإقليمي و أصبح حلف الناتو الوحيد الذي يهيمن على التفاعلات العسكرية للنظام الدولي .

وفي ظل هذه الهيمنة العسكرية كان لا بد من خروج الحلف عن إطاره وسياسته التقليدية و إعادة تعريفه بناء على أسس جديدة تتوافق مع ملامح و معطيات الوضع الجديد و التوجه نحو عولمة دوره ضد التحديات و التهديدات الجديدة من خلال الانتقال من إستراتيجية الردع و الاحتواء إلى إستراتيجية العمل الوقائي و تطوير علاقات التعاون والشراكة من خلال تبني مفهوم واسع يتمحور حول إشاعة الأمن والاستقرار في مختلف أنحاء أوروبا وما حولها[1].

المطلب الأول: أثر تغير النظام الدولي على إستراتيجية حلف شمال الأطلسي

الفرع الأول: النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة

ظلت سياسة الحلف محكومة باعتبارات الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي و الغربي لكن بعد اندثار الإيديولوجية الشيوعية في شرق ووسط أوروبا وسقوط حلف وارسو سنة 1991 و التغيرات التي شهدتها البيئة الأمنية بعد الحرب الباردة ، بدأ الحديث حول تبلور ملامح نسق جديد لا يقوم على الثنائية القطبية و اتجه دارسوا العلاقات الدولية إلى اعتبار تلك التغيرات هي بداية ما يسمى النظام الدولي الجديد[2] وهو ما تناوله المفكر و الفيلسوف " فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama " في كتابه " نهاية التاريخ " أين تحدث عن هيمنة الإيديولوجية الليبرالية وأن انتشار الديمقراطيات

[1] وفاء بوراس، مرجع سابق، ص 235 .

[2] نوال حميدوش ، خديجة هني ، مرجع سابق، ص 73 .

الرأسمالية و السوق الحرة في أنحاء العالم قد يشير إلى نقطة النهاية للتطور الاجتماعي و الثقافي و السياسي للإنسان.

و رغم سقوط نظام الثنائية القطبية إلا انه لم يتبعه تغير في تركيبة المنظمات الدولية القائمة حيث فشلت محاولات إصلاح للأمم المتحدة وتوسيع عدد مقاعد الدول الأعضاء في مجلس الأمن وكذلك احتفاظ الغرب بمنظمة حلف شمال الأطلسي ، واستمرار محورية دور الدولة في اتخاذ القرارات الوطنية والإقليمية و الدولية .

و منه نميز بين النظام كمفهوم يدل على علاقات الاعتماد المتبادل و التفاعل بين أجزائه ، و بين النظام كحالة يهتم بدراسة طبيعة بنية ووظائف النظام الدولي حيث أن لكل مرحلة تاريخية نظام دولي مواكب لتطور الوجود الإنساني المنظم سياسيا ، فطبيعة النظام تتغير نتيجة الأحداث الكبرى التي تحدث فيه، فمثلا نهاية الحرب الباردة غيرت من طبيعة ووظيفة النظام الذي ساد خلالها وأسس لنظام أحادي القطب أو إلى متعدد الأقطاب .[1]

ورغم اتفاق الباحثين على نهاية النظام الدولي السائد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلا انه وجد اختلاف في تحديد طبيعة النظام الجديد فمنهم من اتجه لوصفه بالأحادي القطبية نظرا للسيطرة الأمريكية و انفرادها بقيادة العالم ، ومنهم من اعتبره متعدد الأقطاب تتوازن فيه خمس كتل : الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا ، اتحاد غرب أوروبا ، الصين ، اليابان[2] .

و قد اكتسب النظام الدولي الجديد بعد مرحلة الانفراج مجموعة من الخصائص ميزته عن النظام السابق والتي تمثلت في :

- انهيار الكتلة السوفياتية المتمثل في حلف وارسو .
- انتهاء الشيوعية كقوة سياسية نتيجة سقوط أنظمة الحكم في شرق و وسط أوروبا .
- انتهاء الصراع الإيديولوجي وسباق التسلح بين موسكو و واشنطن .

[1] لخميسي شيبي، مرجع سابق ، ص 69 .

[2] عماد جاد، مرجع سابق ، ص 273 _274 .

- زيادة عدد الدول نتيجة تغير الخريطة السياسية: انتقل عدد الدول من 151 دولة إلى 193 دولة في ظل سلسلة التفككات التي شهدها النظام الدولي: تفكك الاتحاد السوفياتي إلى خمسة عشر دولة (15) وانقسام يوغسلافيا إلى خمسة دول (05) كما تجزأت تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين (02) وتوحدت ألمانيا [1].
- اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية الأولى خاصة مع امتلاكها للسلاح النووي، حيث عرفت المنظومة العسكرية الأمريكية تطورا ملحوظا من خلال جهاز استخباراتها المعتمد على الأجهزة المتطورة إضافة إلى المنظومة الحربية خاصة الصواريخ بعيدة المدى الحاملة للرؤوس النووية.
- تعدد الفاعلين الدوليين: ظهور فواعل جديدة ما فوق دولاتية، على غرار الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات عبر قومية، المنظمات غير الحكومية .
- التحول إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى و الدخول في تجمعات اقتصادية كوسيلة لمواجهة المنافسة الفردية من جهة ، و الانتقال إلى الطابع الاقتصادي الذي يتماشى مع النظام الجديد (إعادة ترتيب الأولويات و إعطاء الأهمية للسياسات الدنيا عوض التركيز على السياسات العليا) .
- تغير مفهوم القوة وظهور المنظمات الإقليمية ذات الطابع الاقتصادي: فلم تعد القوة تقاس فقط بالعامل العسكري و لا تعتبر المحدد الوحيد لحسم العلاقات والقضايا وتحقيق المصالح، و إنما أصبح للقوة الاقتصادية الدور المهم في رسم مسار العلاقات والقضايا، لا سيما و أن أحد عوامل سقوط الاتحاد السوفياتي وزواله هو تراجع مستواه الاقتصادي.
- تدويل الثقافة ضمن النظام الدولي الجديد: ظهر من خلال موجة نشر القيم الديمقراطية وتعزيز المنظومة الليبرالية في شقيها السياسي والاقتصادي وبطابع أمريكي، مما انجر عنه عديد النقاشات التي ولدت أطروحات جديدة حول البعد

[1] Onnig Beylerian , "La sécurité internationale après la guerre froide", Revue Études internationales , Volume 23, Numéro 1, 1992, p. 170–171, disponible sur: https://www.erudit.org/fr/revues/ei/1992, visité le : 03/06/2020 à 09 :00.

الثقافي في العلاقات الدولية والنظام الدولي الجديد مثل صراع الحضارات، ونهاية التاريخ.

- عالمية القضايا والتهديدات: التبعات الأمنية لقضايا وتهديدات نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين لم تكن فقط لتمس الأمن القومي لدولة واحدة وبشكل منفرد وإنما تحمل في طياتها خاصية الانتشار spill-over لتمس بذلك السلم والأمن الدوليين، ومن أمثلة هذه القضايا والتهديدات الفقر، التخلف التلوث البيئي، الانفجار السكاني.
- الطبيعة الجديدة للتهديدات: هنالك مجموعة من التهديدات الجديدة التي طرحت نفسها على الساحة الدولية: الإرهاب، الجريمة المنظمة، انتشار السلاح النووي [1].

فلم تعد التهديدات ذات طبيعة عسكرية وإنما أصبحت من نوع أخر ، حيث إذا تم تفسيرها من منظور نظرية الأمننة فإنها ارتبطت بقطاعات أخرى سياسية و مجتمعية و بيئية واقتصادية ، وظهرت مجموعة من القضايا مثل حقوق الإنسان ، الديمقراطية اقتصاد السوق و التنمية الاقتصادية وغيرها كانت بمثابة الدافع لإعادة مراجعة حلف الناتو لسياسته و أدواره قصد التكيف والتعامل معها لأنها من أهم المواضيع التي ولدتها البيئة الأمنية لما بعد الحرب الباردة كونها تمس الفرد بالدرجة الأولى وبالتالي فان الأمر يتطلب أمننة هذه التهديدات غير التقليدية .

الفرع الثاني : أثر النظام الدولي الجديد على توجهات حلف الناتو

كانت قضية الأمن في أوروبا منحصرة في الإطار الأوربي لكن منذ الحرب العالمية الأولى أصبحت قضية عالمية تدخل في سياق منظومة الأمن العالمي ليتكرس هذا الوضع بعد الحرب العالمية الثانية بانتقال مركز القرار في السياسة الدولية إلى قوى

[1] كنزة فني، "منظمة حلف شمال الأطلسي و دورها في إدارة التهديدات الأمنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة"، أطروحة دكتوراه (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قالمة 08 ماي 1945، 2018)، ص 112-114، متحصل عليه: http://dspace.univ-guelma.dz:8080/xmlui/bitstream/handle ، بتاريخ 2020/07/01، على الساعة: 17:30.

جديدة في الشرق و الغرب وانتهاء المركزية الأوروبية، مما حوّل هذه القارة إلى ساحة للصراع و محل رهانات بين الكتلتين المتنافستين لفترة طويلة[1] .

و مع نهاية نظام يالطا* نتجت آثار كبيرة على مستوى القارة الأوربية، و كانت بداية لتحولات هامة فيها مما أثار تساؤلات حول إعادة تشكيل الهندسة الأمنية في أوروبا ما بعد الحرب الباردة و خاصة ما تعلق برؤية و دور الولايات المتحدة في هذه العملية [2].

عبر المدير العام لمعهد ستوكهولم لدراسات السلام عن النظام الدولي الجديد بكونه مسرحا للتهديدات اللاتماثلية، ففي حالة إسقاط متغيرات فترة ما بعد الحرب الباردة وخصائص النظام الدولي الجديد يجد المتتبع أنّها أثرت على منظمة حلف شمال الأطلسي بشكل كبير، كما أن المنظمة قد كيفت أدوارها مع هذه الخصائص وأوجدت لنفسها مكانا في قلب المنظومة الجديدة، و حاولت الإسهام في إرساء سلم وأمن دولها الأعضاء والحفاظ على العلاقات الأورو– أطلسية[3] .

لقد أثر تغير النظام الدولي على هيكل القوة داخل الحلف انطلاقا من تغير طبيعة التهديدات و التحديات المتعددة ، وحتى لا ينقاد الحلف وراء مهمات و أهداف مؤقتة أو ملائمة لحالات عرضية دون أخرى فقد استجاب الحلف لهذا التحدي الاستراتيجي من خلال صياغة جديدة تقوم على ثلاث نقاط أساسية:

أ– إعادة هيكلة القوات الأساسية للحلف : تم تنظيم القوات الأساسية للحلف تماشيا مع العقيدة العسكرية الجديدة كما يلي :

[1] زهير بوعمامة، أمن القارة الأوربية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، الجزائر: دار الوسام العربي للنشر و التوزيع، 2011، ص 183–184.

* يالطا هي منطقة روسية اجتمع فيها الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت و الزعيم السوفياتي جوزيف ستالين و رئيس الوزراء البريطاني وينستون تشرشل و تم الاتفاق على تقسيم أوروبا إلى منطقتي نفوذ: أوروبا الشرقية لروسيا و أوروبا الغربية للولايات المتحدة.

[2] المرجع نفسه، ص 181.

[3] كنزة فني، مرجع سابق، ص 116.

أ-1 قوات الرد السريع : تتكون من القوات البرية و البحرية والجوية ، على درجة عالية من الاستعداد لها قابلية العمل الفوري و إدارة الأزمات و الطوارئ يبلغ عدد جنودها حوالي 25 ألف جندي .

أ-2 قوات الدفاع الأساسية : وتمثل القوات النظامية للحلف ، تتكون من 350 ألف جندي .

أ-3 قوات التعزيز أو القوات المعاونة : هي قوات احتياطية يتم اللجوء إليها عند الضرورة لتعزيز قوات الدفاع الأساسية ، فهي تلعب دورا مهم في الإطار العام للهيكل الدفاعي للحلف .

أ-4 تكييف نسق القيادة : في 1994 تم إلغاء القيادة المتحالفة المتعددة وأصبح نسق القيادات العسكرية الرئيسية ينقسم إلى ثلاثة : القيادات الرئيسية لمنطقة الأطلسي نوفوفولك الولايات المتحدة ، القيادة الرئيسية لمنطقة نورث وود بريطانيا ، القيادة الرئيسية بأوروبا كاستور بلجيكا [1].

ب- خفض قوات الحلف بأوروبا : وقع الاتحاد السوفياتي سابقا مع الحلف الأطلسي في نوفمبر 1990 اتفاقية الحد من الأسلحة التقليدية بأوروبا و التي حددت مجالات خفض عدد الدبابات و العربات المدرعة المقاتلة و قطع المدفعية و الطائرات المقاتلة و الهيلكوبتر الهجومية ، ففي الفترة الممتدة من 1990الى 1996 تم تخفيض الإنفاق الدفاعي لدول الحلف بنسبة 22% و تخفيض 52% من إجمالي القوات البرية و 10% من إجمالي الوحدات البحرية المقاتلة .

كما قامت روسيا الاتحادية بموجب نفس الاتفاقية بسحب جميع قوات التحاد السوفياتي من وسط وشرق أوروبا و المقدرة بحوالي 640 ألف عسكري و تفكيك معظم أسلحتها النووية التكتيكية في هذه المنطقة ، وتغيير اتجاهات أسلحتها النووية الإستراتيجية طويلة المدى تجاه البحر بعد إن كانت موجه إلى أهداف محددة في أوروبا الغربية و أمريكا الشمالية .

[1] أحمد بوخريص، "التحول الاستراتيجي لحلف الناتو بعد الحرب الباردة"، مجلة الدراسات الاستراتيجية و العسكرية، العدد الثاني، ديسمبر 2018، ص 93 ، متحصل عليه: http://www.democraticac.de ، بتاريخ 2019/12/17 ،على الساعة 22:13 .

ج- قوة العمل المشتركة المجمعة : يمثل هذا المفهوم المكون الثالث لتغير في هيكل القوة للحلف بعد الإقرار بزوال التهديد المحتمل من الشرق، فإن المشكلة التي واجهت الحلف هي أن البيئة الأمنية لمرحلة ما بعد زوال خطر الهجوم من الشرق أوجدت مصادر تهديد أخرى غير مجسمة في شكل مادي واضح، وتقع في الغالب خارج نطاق المنطقة التقليدية لنشاط الحلف مثل أزمة الاحتلال العراقي للكويت في أوت 1990 وهي مصادر تهديد تقتضي مواجهتها مرونة عالية في آليات القيادة، والسيطرة من أجل الرد السريع على الطوارئ، وأيضا القيام ببعض المهام داخل المنطقة التقليدية لنشاط الحلف إذا ما اقتضى الأمر ذلك من هنا جاءت فكرة تشكيل "قوة العمل المشتركة المجمعة" لتعطي لقوات الحلف، المرونة اللازمة التي تمكنها من الرد على الأزمات و الطوارئ و القيام بعمليات حفظ السلام[1].

ولم يؤد تبني هذا المفهوم إلى استحداث هيكل جديد داخل الحلف بل تم ذلك عبر تقسيمات جديدة و تحديد للأدوار والمهام، بحيث جرت عملية تخصيص مزدوج لأفراد داخل الهياكل القائمة، وهذه القوات تتشكل من قوات من الدول الأعضاء في الحلف وأعضاء الشراكة من أجل السلام، و أيضا يمكن أن تنضم إليها قوات دول أخرى بحسب طبيعة المهمة المكلف بها .

وقد طرحت الولايات المتحدة هذا المفهوم في لجنة تخطيط الدفاع بالحلف عام 1993 وأجازته القمة التي عقدت ببروكسل في جانفي 1994 [2] .

وعلى أساس ما سبق ذكره اتجه الحلف إلى إعادة النظر في إستراتيجيته وتوسيع أدواره وذلك بإقرار المفهوم الاستراتيجي الأول في نوفمبر 1991 الذي يتمحور حول تطوير القدرة على القيام بعمليات إدارة الأزمات ومهام حفظ السلام ، إضافة إلى تميزه بعقيدة عسكرية أمنية ودفاعية مختلفة عن مرحلة الصراع مع التحاد السوفياتي .

[1] لخميسي شيبي، مرجع سابق، ص 129-131 .

[2] أحمد بوخريص، مرجع سابق ، ص 94 .

حيث جاء إعلان لندن الصادر في جويلية عام 1990 لتحديد المبادئ الإستراتيجية العسكرية للحلف وتشكيل لجنة لمراجعتها ، ليصدر قادة الحلف في نوفمبر 1991 إعلان روما حول السلام والتعاون و أكد على إن التحديات و المخاطر الأمنية التي أصبحت تواجه الحلف تختلف في طبيعتها عن ما كانت عليه سابقا وذلك من حيث :

- تراجع خطر الهجوم المفاجئ وسط أوربا و اتساع مدة الإنذار بالنسبة للحلفاء .
- التهديد بهجوم شامل على كل جهات الحلف الأوربية لم يعد قائما .
- أصبحت المخاطر التي يواجهها الحلفاء متعددة الأوجه والمصادر مما يجعل إمكانية التنبؤ بها صعبة و بالتالي يتعين على الحلف أن يكون قادرا على التصدي لهذه المخاطر بغرض ضمان استقرار أوربا .
- التهديدات التي يتعرض لها الحلفاء لن يكون مصدرها عدوان محدد على أراضيهم و إنما تنشأ من صعوبة الظروف و الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاسيما في أوربا الوسطى والشرقية و التي سيتولد عنها أزمات خطيرة تهدد استقرار و امن أوربا وقد تتطور إلى نزاعات مسلحة تتورط فيها قوة خارجية من بينها أعضاء الحلف مما يؤثر على أمنهم[1] .
- أشار بيان روما إلى ضرورة التشاور بين الحلفاء في حالة أي هجوم عسكري على أراضيهم لان امن الحلفاء ضد يتأثر بعوامل أخرى مثل أسلحة الدمار الشامل وتعطيل تدفق الموارد الحيوية و العمليات الإرهابية والتخريب .
- الحفاظ على علاقات سلمية مع دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط فاستقرار هذه الدول هو أمر ضروري لأمن الحلفاء كما بينته حرب الخليج الثانية ، وتزداد هذه الأهمية بسبب انتشار تكنولوجيا الأسلحة في المنطقة بما فيها أسلحة الدمار الشامل .

وبذلك فإن قمة الحلف في روما قد أقرت إستراتيجية عسكرية جديدة تقوم على أربعة مبادئ:

- استمرار الحلف في أداء الدور الدفاعي الجماعي .

[1] رياض مزيان، مرجع سابق ، ص 46 .

- الحفاظ على وحدة أمن الأعضاء لكونه وحدة لا تتجزأ
- الحفاظ على هيكل القوات الموحدة للاستمرار في أداء مهمة الدفاع الجماعي واستحداث هيكل يعتمد على قوات اكبر مرونة وحرية في الحركة عوض الاعتماد على الدفاع المتقدم .
- استمرار الاعتماد على كل من الأسلحة التقليدية و النووية ، مع خفض حجم القوات و الحد من الاعتماد على المخزون النووي .

ونظرا لكون هذه المبادئ انطلقت من التسليم بانتهاء إمكانية وقوع هجوم واسع النطاق من الشرق وان البيئة الأمنية الجديدة في أوربا ستسمح للحلف بتعظيم الاستقرار و الرفاهية في منطقة شمالي الأطلسي و العمل على تطوير علاقات دولية يسودها السلام فان الحلف اقر مبدأ التعاون مع دول حلف وارسو المنهار من خلال إنشاء مجلس تعاون شمالي الأطلسي North Atlantis Cooperation Council الذي نتجت عنه الشراكة من اجل السلام وفتحت الطريق أمام انضمام عدد من دول حلف وارسو السابق إلى حلف شمال الأطلسي[1] .

المطلب الثاني: التحولات الدولية الراهنة

يمر عالم ما بعد الحرب الباردة بمرحلة انتقالية مضطربة و غير معروفة النتائج و هي مرحلة تاريخية تعقب انهيار أي إمبراطورية عالمية ، وتستغل القوى الغربية هذا الوضع المضطرب جراء انهيار الاتحاد السوفياتي لتوظيف إمكانياتها من أجل الهيمنة على النظام الدولي بما يتماشى و مفهومه الجديد، ويظهر ذلك جليا في استمرار حلف الناتو لكن بصورة جديدة و الشروع في توسيعه وتعديل استراتيجيته وتطوير هياكله السياسية والعسكرية بما يعكس تطلعات التسلط على النظام الدولي ومجريات السياسة فيه[2].

[1] عبد الحكيم سرارية، مرجع سابق ، ص 39.

[2] نور الدين حتحوت، "حلف الناتو: المهام الجديدة في ظل التحولات الدولية الراهنة"، مجلة العلوم القانونية، أفريل 2018، العدد 28 ، ص 6.

و رغم أن الحلف قد واجه في تطوره التاريخي عدة معضلات أثرت في مستوى أدائه خلال فترة الصراع الثنائي جعلته يغير استراتيجياته في العديد من المحطات بهدف التصدي للخطر الشيوعي، إلا أن نهاية الصراع وزوال التهديد لم يكونا سببا لحل هذه المنظمة و فك الرابطة الأورو-أطلسية، على العكس فقد تمسكت الولايات المتحدة ببقاء الحلف و المحافظة على دورها الريادي في هندسة الأمن الأوروبي و إبقاءه تحت مظلتها نظرا للتحولات التي شهدها النظام الدولي و تخوفها من الصعود الأوروبي و بروز ترتيب جديد للقضايا عكس ما كان سائدا، مما يستلزم أخذها في الحسبان و إدراجها ضمن الأجندة السياسية و الأمنية.

أ- القضايا الراهنة ومبدأ التدخل الإنساني

في بداية التسعينيات ومع إنهيار المعسكر الشرقي سقط معه النظام الدولي ثنائي القطبية، إلاّ أن مؤسساته -الأمم المتحدة- ومبادئه التي تجسدها مواد ميثاق المنظمة الدولية ظلت قائمة، أي أن النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة أصبح أقرب إلى الأحادية القطبية الذي تهيمن عليه منظومة الدول الرأسمالية، غير أن أسس ومبادئ ومؤسسات النظام القديم ظلت تحكم العلاقات الدولية من الناحية الرسمية، الأمر الذي أحدث نوع من التناقض ما بين المبادئ والمؤسسات من ناحية وبين التفاعلات الحاصلة من ناحية أخرى، وقد أسفر هذا التناقض في عدة أزمات نتيجة ما بدا من عجز الشرعية الدولية عن مواجهة صراعات وأزمات عالم ما بعد الحرب الباردة وأن متطلبات تسوية هذه الصراعات لا تستجيب لها القوانين التي تحكم العلاقات الدولية.

وعليه كانت تسويتها منذ أزمة الخليج الثانية وحرب كوسوفو ثم احتلال العراق إلى الحرب على الإرهاب وكذا التدخل الدولي لاعتبارات إنسانية في الشؤون الداخلية للدول تصل حد إسقاط نظم كاملة السيادة تحت تلك الحجج، كانت كلها من واقع التسليم بتوزيع القدرات الشاملة في النظام الدولي والتي يعبّر عليها تماما حلف الناتو، الذي تمكّن منذ حرب الخليج الثانية من إرساء سابقة في القانون الدولي وهي حق التدخل لحماية حقوق الإنسان عبر مجموعة آليات: تجاوز صلاحيات التفويض الدولي وتمديد مضمون القرارات الدولية ليسمح لنفسه بالتدخل في صميم الشأن الداخلي للدول، وذلك كمرحلة

انتقالية يليها العمل على تأطير الأسس القانونية التي تسمح باللجوء إلى القوة -لاعتبارات ردع العدوان على الدول أعضاء الحلف- في شأن يتعلق بتطور الأوضاع الداخلية في دولة ما من الدول، والحالة الثانية هي التدخل عبر الإنفراد بالتسوية كحالة البوسنة مستغلا في ذلك عجز المنظمة الدولية على تسوية الصراع نتيجة حسابات القوة بعد تأكيد عجز الأطراف الأخرى الإقليمية والأوروبية عن وقف و احتواء صراع في قلب القارة الأوربية، والحالة الثالثة هي التدخل دون تفويض من الأمم المتحدة وعلى عكس ما جاء به ميثاق حلف الأطلسي كما في حالة كوسوفو التي كانت أول تطبيق عملي لفكرة حق المجتمع الدولي في التدخل العسكري ضد دولة أخرى لاعتبارات إنسانية وفي قضية أومسألة تقع في أراضي تلك الدولة، وهي تدخلات صدرت في عواصم دول حلف شمال الأطلسي كما كانت التجربة الأولى التي تم عبرها طرح فكرة تعديل مفهوم سيادة الدولة التقليدي كي يُسمح للمجتمع الدولي بالتدخل فيما يندرج تقليديا في إطار الشأن الداخلي بدعوى "حماية حقوق الإنسان" أو توسيع تطبيق حق التدخل الإنساني[1].

ب-البيئة الأوربية الجديدة

تُعتبر أوربا أكثر مناطق العالم تأثرا بالتحولات السياسية و الجيواستراتيجية التي شهدها النظام الدولي عقب نهاية الحرب الباردة، وهي تحولات أثرت بشكل كبير في البيئة الأمنية الأوربية ويظهر ذلك من عدة جوانب:

أولا: زوال الانقسامات و التناقضات السياسية و الإيديولوجية و الاقتصادية و العسكرية التي أثرت سلبا على الأمن الأوربي وكانت سببا مباشرا في ظهور المؤسسات الدفاعية كحلف الناتو.

ثانيا: التحسن الذي طرأ على الوضع الأمني لدول غرب أوربا بعد اختفاء المواجهة مع الشرق، فضلا على أن روسيا ذاتها لم تعد تشكل بنظر الأوربيين ذلك التهديد الفعلي الذي كان يمثله الإتحاد السوفياتي على الأمن الأوربي بل على العكس كان في الإمكان

[1] المرجع نفسه، ص7-8.

جعلها عنصر فاعل في الأمن الأوربي وليس منفصلاً عنه، خاصة بعد تفعيل آليات الإتحاد الأوربي وتوسيع عضويته.

ثالثا: التغير الذي حصل في المدركات الأمنية الأوربية بحيث لم تعد تنحصر في الأسس التي قامت عليها الإستراتيجيات العسكرية السابقة للحلف وما تضمنته من مبادئ كالردع والدفاع و الاحتواء، بل قامت على افتراضات اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل معضلات الأمن الأوربي.

على إثر المستجدات السابقة بات لزاما على الحلف أن يُقنع الأوربيين بأن قيمته الدفاعية لا تزال قائمة رغم زوال الخطر الشيوعي، وهو ما جعله يفترض وجود أخطار جديدة تتطلب بقائه وإلا فإن وجود قوات أمريكية كبيرة في قلب أوربا يُصبح غير مجد بل وقد يُثير استياء الرأي العام هناك، وقد حاول الإتحاد الأوربي تجسيد فكرة تأمين أوروبا دون الحلف من خلال تدشين "بنية عسكرية ذاتية" تتولى الاضطلاع بأعباء و أزمات القارة خاصة في الحالات التي لا تبادر فيها الولايات المتحدة ولا تجد لها مصلحة في هذا التحرك مثل ما حدث في البوسنة ، وهو التوجه الذي تجسد في القمة الفرنسية الألمانية ببوتسدام في ديسمبر 1998 و تلتها مباشرة القمة الفرنسية البريطانية في 5 ديسمبر، بحيث تم التأكيد على ضرورة بناء سياسة دفاعية أوربية مشتركة من خلال دعم القدرات العسكرية للتدخل في الأزمات الدولية.

ورغم تباين المواقف حول استمرار تواجد الحلف في قلب أوروبا وبداية التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي الذي باشر صعوده كقوة اقتصادية ومحاولات هذا الأخير إنشاء قوة أوربية من 150 ألف جندي و قناعته بقدرته على حسم التحديات التي تواجهه، إلاّ أن الرؤية الأمريكية لدورها في أوربا من خلال الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو قد أحبطت كل المحاولات و الجهود بعد أن قرر الحلف التوسع شرقا بضم أعضاء جدد من أوروبا الشرقية والوسطى و سعت إلى إثبات أنه لا يمكن

بناء سياسة أمن و دفاع دون مشاركة أمريكية لأنها تستطيع التصدي للمشاكل التي تهدد مصالح حلفائها[1].

المطلب الثالث: تحول مفهوم الأمن والسلم الدوليين والمهام الجديدة للحلف

إذا كان هناك موروث إيجابي إن صح التعبير من النظام الدولي السابق فهو الوعي بأن الأمن الفردي للدول و الأمم و المجتمعات مرتبط بشكل وثيق مع بعضه البعض، حيث أنه خلال الحرب الباردة عاشت القوى العالمية تجارب تاريخية بينت ترابط و عدم إنفصال الأمن القومي، فالردع النووي و تسيير الأزمات، التفاوض حول الأسلحة النووية الإستراتيجية، التوتر بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي كانت مؤشرات بيّنت أن الأطراف المتصارعة تستطيع التفاوض بشأن مسألة نزع فتيل العداء أو التخفيف من تصاعد حدة الوضع من أجل مصلحتها و إتباع مسار أمني un processus de sécurisation يقودهم لحل منازعاتهم[2] .

ففي حقبة الثنائية القطبية و لمواجهة التهديد النووي ظهر سنة 1970 مفهوم الأمن الدولي و الأمن المشترك The international security and common security وارتبط بالطروحات الجديدة التي بدأت تظهر حول مفهوم الأمن مع التركيز على مفهوم المعضلة الأمنية [3] .

ومنذ التحولات الكبرى التي شهدتها العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة برزت عدة متغيرات أمنية جديدة جعلت مفهوم الأمن أكثر تعقيدا و أوسع مجالا، الأمر الذي استدعى ضرورة إعادة القراءة في هذا المفهوم* و صياغته تماشيا و الظروف

[1] المرجع نفسه، ص 9- 10.

2 Onnig Beylerian, Op.cit , p178.

[3] كنزة فني، ""الأمن التعاوني لحلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط: مقاربة للواقع و رسم للآفاق"، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية، المجلد 03، العدد02، 2018، ص 507، متحصل عليه: www.asjp/cerist.dz ، بتاريخ 2020/02/28، على الساعة: 21:36.

* أعلن كين بوث Ken Booth عن ميلاد التيار النقدي في الدراسات الأمنية في مقال نشر عام 1991 بعنوان التحرر الأمني و الذي نادى فيه بإعادة التفكير حول مفهوم الأمن.

الدولية المستجدة و إمكانية التعامل مع الأزمات المتنوعة ، إلى جانب فشل تحليلات المنظورات التقليدية التي لطالما ركزت على الزاوية الضيقة للظاهرة الأمنية و إغفال تأثير فواعل أخرى على الأمن الدولي[1] ، و صار لزاما مواجهة تحديات و تهديدات مختلفة الطبيعة و ذات مجالات عدة: اقتصادية، اجتماعية، بيئية، ثقافية... والتي لا يمكن التنبؤ بزمن حدوثها و ليس فقط مجابهة التهديد العسكري الآتي من وراء الحدود، و تجلى ذلك بصورة واضحة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أثبتت أن هناك فواعل غير الدول و أخرى فوق قومية لها أثر و دور مهم على وضع الأمن الدولي.

إن ظهور مفاهيم جديدة للأمن كالأمن الإنساني و الأمن الشامل أدى لظهور نوع جديد من التهديدات واتساع دائرة الأزمات كالأزمات الإقليمية، و أزمة الموارد، أزمة الغذاء و الفقر و غيرها، و التي غيرت في طبيعة التعامل مع عديد القضايا الدولية.

و في هذا الصدد قال ريتشارد ايلمان (Richard Ullman) أن الأمن توسع ليشمل مخاطر غير عسكرية، لكنها مثل التهديدات العسكرية تهدد أمن الدولة[2]. لذلك نجد أن المقاربات الحديثة للأمن اهتمت بقضايا جديدة كالاقتصاد و البيئة و الهجرة غير الشرعية و التهديدات غير العسكرية و لا يمكن حلها بالقوة و الأداة الحربية ، و لا ينحصر التدخل في الدولة فقط و إنما يجب تدخل أطراف أخرى من منظمات دولية حكومية أو غير حكومية أو إقليمية لأن تحقيق الأمن أصبح يتم في إطار الاعتماد المتبادل.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو في ظل المتغيرات الراهنة

تعتبر الهزيمة و النصر اللحظتان الأكثر إثارة في حياة الأحلاف، فالهزيمة تدل على أن الحلف غير فعال و أن وجوده لم يعد له أي مبرر، و النصر دليل على تحقيق الأحلاف لأهدافها فتفقد عندها سبب وجودها la raison d'etre و تنتهي بانتهاء التهديد وتختفي بذلك الرابطة التي تشد الدول المتحالفة. و عبر عن هذه الحقيقة رئيس الوزراء

[1] فوزي نور الدين، مرجع سابق.

[2] Charles Philipe David, Jean Jacques Roche; Théorie de la sécurité ; Paris: Montchrestien ; 2002 ; P166.

البريطاني هارولد ماكميلان Harold Mc Milan بقوله أن الأحلاف تتماسك بالخوف لا بالحب.

إلا أن حلف الأطلسي كسر هذه القاعدة واستطاع أن يحطم الرقم القياسي في استدامة الأحلاف حيث احتفل سنة 1999 بذكرى مرور خمسين سنة على إنشائه أين أدى مهمته على أحسن وجه و حقق فيها أهدافه المتمثلة أساسا في الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين في أوروبا خلال فترة فاقت الأربعين عاما وذلك بشهادة أعضائه[1] .

يرى جون ميرشايمر بأن "حلف شمال الأطلسي يشكل مثالا جيدا من الفكر حول المؤسسات، و حلف شمال الأطلسي مؤسسة و من المؤكد أنه لعب دورا في منع قيام حرب عالمية ثالثة"[2].

وبحسب المنظور الواقعي و النظرية العامة للأحلاف فإنّ الأحلاف عادة ما تكون قصيرة المدى وتنتهي بانتهاء التهديد و انقضاء الظرف الذي وُجدت فيه و تبدأ الدول الأعضاء بالانقسام نظرا لاختلاف المصالح و التوجهات و الأهداف، لكن بالنسبة لحلف الأطلسي فالأمر مختلف لأن مميزاته وخصائصه جعلت منه مثالا نموذجيا لتحالف يخدم مصالح متطابقة بين الأعضاء أساسها الحفاظ على توازن القوى في أوروبا، وبالتالي قرر بإيعاز أمريكي الاستمرار بل و تعزيز مكانته في الساحة الدولية و العمل على مراجعة أدواره بالموازاة مع معطيات و إفرازات البيئة الجديدة، ، مع العلم أنه لن تكون هناك جدوى لبقائه إذا تراجع الدور الأمريكي في أوروبا.

وانطلاقا من ذلك أدرك الحلف المتغيرات الجديدة واستجاب لها بشكل مرن و مناسب من خلال إعادة تقييم العلاقات عبر الأطلسية وفتح المجال لشركاء جدد وتشجيعهم على إقامة جسور التعاون و الحوار، إضافة إلى التجديد المؤسساتي وتطوير آليات أخرى إلى

---

[1] زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص 217.

[2] وداد غزلاني، كنزة فني، "الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط الكبير –مابين النظرية الواقعية و نظرية الأمننة"، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، العدد 07، جانفي 2018، ص 120، متحصل عليه: www.asjp/cerist.dz ، بتاريخ 2019/12/19، على الساعة: 07:55.

جانب الآلية العسكرية لتحقيق الأمن و السلم الدوليين و هو ما تجلى في المنظور الاستراتيجي الجديد للحلف .

المطلب الأول: المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف

كان لزاما على حلف الناتو أن يصبح جديدا و مختلفا عما اعتاد أن يكون عليه منذ عام 1949 و حتى 1991، حيث كان عليه أن يكون جديدا في تحديده لمنطقة عمله و مبادئ عقيدته و لطبيعة وحداته و تشكيلاته العسكرية و المهام التي تنتظره، كل ذلك على خلفية التجديد و التغيير في مدركاته للتهديد و الخطر[1] .

فقد كانت أوروبا الغربية و أمريكا الشمالية هما منطقة عمل الناتو التقليدية عن طريق الالتزام بالدفاع عن إقليم أي دولة عضوة في الحلف، لكن بعد سقوط الاتحاد السوفياتي كان على الحلف أن يذهب بأنشطته خارج المنطقة التقليدية مع ضمان العمل الموكل إليه[2].

تميزت سياسة الولايات المتحدة اتجاه حلف الناتو و أوروبا بعد انقضاء مرحلة الحرب الباردة بتوجهها نحو توسيع الحلف ليضم دول وسط وشرق أوروبا ، ويرى البعض أن خيار التوسع هو الرغبة في إقامة نظام أمن جماعي لكل أوروبا بينما يعتبره آخرون ظاهرة لمرحلة انتقالية مع كل ما تتضمنه من تردد و عدم توازن أكثر منه خيار أمني لمنطقة عبر الأطلسي بالإضافة إلى أن خطوة توسيع الحلف ليست فقط لصالح العلاقة الأوروبية الأمريكية وإنما لصالح المشكلة الأمنية لدول وسط وشرق أوروبا [3]. فحسب التصور الأمريكي فإن ترك المنطقة لتفاعلاتها الذاتية السياسية و الاقتصادية يمكن أن ينتهي إلى أزمات أو كوارث أو حالة مزمنة من عدم الاستقرار و الفوضى التي تهدد أمن أوروبا بل و الأمن عبر الأطلسي، و بالتالي توسع الناتو و دخوله لمنطقة حلف وارسو

[1] مصطفى علوي سيف، "استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي"، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد 129، 2008، ص 11.

[2] المرجع نفسه، ص 11

[3] طالب حسين حافظ، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة" ، مجلة دراسات دولية ، العدد 46 ، ص 139 ، متحصل عليه http://www.iasj.net/iasj ، بتاريخ 2020/07/11 على الساعة 10:33 .

السابق من شأنه أن يمنع تحول المنطقة لبؤرة خطر و تصبح تهديدا جديدا لأمن أوروبا و العالم [1].

منذ سنة 1949 و على مر السنوات تطور مسار اتخاذ القرار بشأن المفاهيم الاستراتيجية و يعود تبني الوثائق الخاصة بالمفاهيم الاستراتيجية للحلف بشكل نهائي لمجلس شمال الأطلسي [2].

كان المفهوم الاستراتيجي للحلف منذ 1949 إلى 1991 يتميز أساسا بالدفاع و الردع حتى وان احتل الحوار و الانفراج أحيانا مكانة مهمة في العشرية الأخيرة من هذه الفترة، لكن ابتداء من سنة 1991 تم تبني مقاربة جديدة تقوم على التعاون و الأمن لتكملة المبادئ الأساسية للحلف [3].

ركز المفهوم الاستراتيجي الجديد على المادة الخامسة من الميثاق مع محاولة تعميمها على المناطق المهددة للسلم و الأمن الدوليين، من خلال تطبيق مبدأ الحماية و الدفاع المشترك الفعال تجاه التهديدات الأمنية الجديدة ، وركزت الوثيقة التي صيغ فيها المفهوم الاستراتيجي الجديد على ثلاث مبادئ أساسية :

- الدفاع الجماعي: دول الحلف تقوم دائما بمساعدة بعضها البعض ضد التهديدات و التنسيق فيما بينها من خلال المادة الخامسة من الميثاق.
- إدارة الأزمات: يمتلك حلف الشمال الأطلسي قدرات فريدة و فعالة سياسية وعسكرية للتعامل مع طائفة واسعة من أنواع الأزمات.
- الأمن التعاوني : حلف شمال الأطلسي يؤثر و يتأثر بالتطورات الأمنية الحاصلة فيما وراء الحدود ، لذلك يمكنه التدخل لتعزيز السلم و الأمن الدوليين من خلال الشراكة[4] .

[1] مصطفى علوي سيف، مرجع سابق، ص 15.

[2] Le concept stratégique de l'OTAN, disponible sur: http://www.geopolintel.fr/article708.html, visité le : 17/06/2020 à 23 :55.

[3] Ibid.

[4] وداد غزلاني، كنزة فني، مرجع سابق، ص 123-124.

و يتضح من خلال المفهوم الاستراتيجي الجديد و التحول في العقيدة الإستراتيجية بأن الحلف يحاول أن يكون منظمة أمنية عالمية .

النهج الذي اعتمده حلف الناتو لرسم و صياغة الاستراتيجيات الجديدة له في خضم المرحلة الانتقالية لم يكن دفعة واحدة و إنما عبر سلسلة قمم رئيسة تم الاتفاق فيها على التوجه الجديد و التحول التدريجي الهيكلي و الوظيفي.

أ- قمة لندن 1990: عقدت هذه القمة في ظل ظروف استثنائية على إثر تفكك الاتحاد السوفياتي، و تم فيها التباحث و النقاش حول الدور الجديد للحلف بما يتماشى و طبيعة المرحلة المقبلة الخالية من الخطر السوفياتي.

-سعى قادة الحلف إلى التكيف مع هذه التغيرات، وقد بدأ ذلك بقرار مجلس شمالي الأطلسي في جوان 1990، حيث رأى القادة أن دور الحلف الرئيسي المتمثل في الدفاع المشترك لا يزال قائما ومطلوبا، لكن التغيرات في البيئة الأمنية المحيطة تقتضي تغييرا في المهام العسكرية التي تواجه أعضاء الحلف ومن ثم لابد من إدخال تغييرات على الاستراتيجية العسكرية للحلف ، وترافق ذلك مع قرار لجنة تخطيط الدفاع بإجراء مراجعة شاملة لهذه الإستراتيجية من أجل أخذ متغيرات البيئة الجديدة بعين الاعتبار[1].

حدد إعلان لندن الصادر في جويلية 1990 المبادئ الإسترشادية بشأن عقيدة الحلف العسكرية، وتشكلت مجموعة لمراجعة هذه الأخيرة، وبحلول شهر نوفمبر عام1991 أكملت المجموعة عملها و قدمت نتائجها في قمة روما[2].

ب- قمة روما1991: اجتمعت الدول الأعضاء في الحلف يومي 07 و 08 نوفمبر بروما لتحديد المضمون الاستراتيجي الجديد (أنظر الملحق رقم03) الذي يجب حسبهم أن يتمحور حول السلام و التعاون عن طريق تنظيم العلاقات مع الخصوم السابقين في إطار مؤسسي و تنظيمي من خلال إقامة علاقات أساسها

[1] أحمد بوخريص، مرجع سابق، ص91.

[2] المرجع نفسه، ص 91 .

التشاور و التعاون في مختلف القضايا السياسية و الأمنية مع دول شرق و وسط أوروبا[1]. اختتمت أشغال الاجتماع بضرورة تحقيق الأهداف الآتية:

- العمل على توسيع الحلف نحو الشرق و الضغط على روسيا لتقبل هذا الوضع
- منح الحلف دور إضافي في إدارة الأزمات في أوروبا، حيث أصبحت إمكانية تدخل الحلف عسكريا مطروحة بعد موافقة مجلس الأمن و كانت حرب كوسوفو هي التي دفعت لاتخاذ هذا الدور.
- ربط مستقبل الأمن الأوروبي بالدور الذي يمكن أن يلعبه الحلف في الأزمات داخل أوروبا مثل ما حدث في البوسنة و الهرسك[2] .

"**إن المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف الذي أعلن في قمة روما 1991 يمثل تغييرا كاملا في طريقة تفكير الحلف، والمفهوم الجديد يقوم على افتراض أن التهديد واسع المدى قد انتهى بصورة كاملة و من ثم لم تعد هناك حاجة لتخطيط الحلف لمثل هذا الهجوم المفترض، كذلك اعتمد هذا المفهوم على ما يسمى بالأرضية الأمنية الجديدة في أوروبا و التي تساعد بدرجة أكبر على تحقيق أهداف الناتو الأصلية من خلال الوسائل السياسية، وهي الأهداف التي أشارت إليها اتفاقية واشنطن إجمالا بتطوير الاستقرار في منطقة شمال الأطلسي والمساهمة في تطوير العلاقات السلمية على الصعيد الدولي**"[3].

ومنذ قمة روما بدأ تطوير الوسائل العملية لهذا المفهوم الجديد من خلال إعادة تشكيلها ووضعها في إطار مؤسسي عبر إنشاء مجلس تعاون شمال الأطلسي 1991.

ج-قمة بروكسل 1994: طرحت أمريكا في هذه القمة إستراتيجية أخرى أطلقت عليها "الشراكة من أجل السلام"، و التي هدفت إلى فتح المجال أمام الدول التي كانت

---

[1] قلي أحمد، "حلف الشمال الأطلسي من الدفاع الجماعي إلى الأمن الشامل"، المجلة النقدية، ص 67، متحصل عليه: www.asjp/cerist.dz ، بتاريخ 2019/12/19، على الساعة: 07:38.

[2] المرجع نفسه، ص 67.

[3] أحمد بوخريص، مرجع سابق، ص 89.

تحت لواء المعسكر الشيوعي بما فيها روسيا بغية إقامة علاقات تعاون عسكري مع حلف الناتو دون منحها حق العضوية. و في نفس السنة تم تعويض مجلس تعاون شمال الأطلسي بمجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية الذي أسندت له مهمة تنظيم علاقات حلف الناتو مع شركائه [1].

– قرر الحلف كذلك تطبيق مبدأ القوات المشتركة متعددة المهام التي سوف تمكن قوات الناتو من التحرك بشكل مرن في التعامل مع الصراعات الاقليمية و إدارة الأزمات و عمليات حفظ السلام، و ستسمح أيضا بأن يقدم الناتو الدعم العسكري للدول الأوروبية برعاية اتحاد غرب أوروبا.

– فتح الباب لأعضاء جدد لانضمامهم للحلف مما يعني التوجه نحو توسيع الحلف، حيث يمكن ضم دول أوروبا الشرقية و الشيوعية سابقا بعد تغيير أنظمتها السياسية و الاقتصادية [2] .

كما أطلق في نفس السنة (1994) مبادرة الحوار المتوسطي كجزء من نهج التعاون الذي أخذ يسير عليه الحلف في مجال الأمن منذ انتهاء الحرب الباردة حيث قبلت كل من مصر، اسرائيل، المغرب، تونس، موريطانيا المشاركة فيه والتحقت بها عام 1995 الأردن و الجزائر سنة 2000 و الذي يهدف لدعم الأمن و الاستقرار في المنطقة المتوسطية و تعزيز التفاهم المتبادل[3] .

د– قمة واشنطن 1999: اعتُبرت هذه القمة بمثابة المحطة البارزة في مسيرة الحلف.

عقدت مابين 23 و 26 أفريل 1999 بمناسبة الاحتفال بخمسينية الحلف، و قد أعطت هذه القمة الأولوية للمفهوم الجديد للحلف(أنظر الملحق رقم 04) و مهامه المستقبلية في ظل التساؤل المطروح حول ماذا سيفعل الحلف خلال القرن

---

[1] قلي أحمد، مرجع سابق، ص 68.

[2] محمد حسون، "الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو و أثرها على الأمن القومي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد26، العدد2، 2010، ص340، متحصل عليه: www.damascusuniversity.edu.sy ، بتاريخ 2020/07/28 على الساعة 00:33 .

[3] Division Diplomatie publique de l'OTAN, Op.cit , p5.

الحادي و العشرين وما هي استراتيجيته الجديدة في ضوء تغير الظروف و تعدد مصادر التهديد الجديدة [1].

وفي خضم هذه القمة حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على إبقاء الحلف و توسيعه و تطوير مهامه*، حيث أقر قادة دول الحلف بضغط من هذه القوة مفهوما استراتيجيا معدّلا يتيح لقوات الناتو حق العمل في أي مكان من العالم ضمن ما أسماه رئيس الوزراء البريطاني السابق طوني بلير "العولمة الأمنية" وخلافا لما أقرته الفقرة الخامسة من ميثاق الحلف عام 1949 المتعلقة بتقييد التحرك داخل نطاق المنطقة الأورو ـ أطلسية، وصار للحلف أن يتحرك دون تفويض من الأمم المتحدة [2].

كما تم التركيز على النقاط التالية التي مثلت حجر الأساس لاستراتيجية الحلف الجديدة:

- تغيير المفاهيم الأمنية وإخراجها من الطابع العسكري إلى الطابع الإنساني و المجتمعي والسياسي والاقتصادي والبيئي...، حيث تتحدد هذه الأبعاد الأمنية الجديدة بالعديد من التحديات الصاعدة.
- اعتماد إستراتيجية التحرك خارج الحدود out of area ومد النفوذ إلى الدول غير الأعضاء وعلى هذا الأساس تمّ إطلاق العديد من المبادرات والمهام لمواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية.
- العمل على تجاوز الخلافات الداخلية داخل الحلف وبين الدول الأعضاء خاصة في ظل محاولة الاعتماد الأوروبي على سياسة دفاعية مستقلة عن الحلف[3].

و حددت خمس مهمات تندرج في سياق هذا المفهوم و هي:

---

[1] وفاء بوراس، مرجع سابق، ص 237.

* بدأ الرئيس بوش حملة مبكرة لبداية تنفيذ عملية تكيف الحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة و إقناع الحلفاء بها من خلال إطلاقه شعار "أطلسية جديدة" مضمونها أن واشنطن لا يمكن أن تتخلى عن الناتو بل ستستخدمه.

[2] أحمد فريجة ، لدمية فريجة، الأمن والتهديدات الأمنيّة في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة دفاتر الحقوق و العلوم السياسية، العدد 14، جانفي 2016، ص164 ص157-170 متحصل عليه: https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-14-2016-dafatir بتاريخ 2020/07/10 على الساعة 08:00.

[3] وداد غزلاني ، كنزة فني، مرجع سابق ص 123.

- ✓ خلق بيئة و محيط أمني في المنطقة الأورو– أطلسية من خلال إدارة الأزمات و الشراكة الضروريتان لاستقرار هذه المنطقة.
- ✓ توفير إطار أطلسي مهم يسمح للدول الحليفة التشاور حول جميع القضايا المتعلقة بمصالحهم الحيوية[1].
- ✓ التأكيد على وظيفة الردع و الدفاع الجماعي ضد أي إعتداء أو أخطار يستهدف أي دولة من الدول الأعضاء و الحلف الأطلسي الاستعداد في جميع الأحوال و من خلال وفاق تام للمشاركة في مهمة الوقاية من النزاعات و إدارة الأزمات .
- ✓ ترقية علاقات واسعة للشراكة و التعاون و الحوار مع دول أخرى في المنطقة الأورو–أطلسية[2] .

حسب ما تم توضيحه أعلاه فإن المفاهيم الإستراتيجية المتبناة وعلى رأسها المفهومين المعلنين عامي 1991 و1999 قد رسمت ملامح جديدة لحلف الناتو، جعلت منه مؤسسة أمنية ذات صبغة عالمية، كما أكدت الدور القيادي للولايات المتحدة في الحلف و التحكم فيه وفقا لرؤيتها و مصلحتها .

حيث يعد المفهوم الأول بمثابة نقلة نوعية في التحول الهوياتي والهيكلي والأدائي للحلف في حين يعتبر المفهوم الثاني نقلة جديدة من الجانب العملياتي التطبيقي، حيث اتسعت مجالات التدخل العسكري لتشمل التدخل لأغراض إنسانية و عمليات حفظ السلام و العمل على منع انتشار الأسلحة النووية داخل و خارج أوروبا (العمل خارج المنطقة) و هو ما يشير إلى أن المادة الخامسة من الميثاق لم تعد تتناسب و التوجه الجديد للحلف.

و من جهة أخرى فمهمة توفير إطار للتشاور الأطلسي لم تعد مقتصرة على حالات بروز مخاطر جديدة و إنما توسعت لتشمل جميع القضايا المرتبطة بمصالح الأعضاء.

[1] Le concept strategique de l'Otan, Op.cit

[2] Guéhenno, "L'OTAN après la guerre froide. Une nouvelle jeunesse ?", Critique internationale, vol 7, 2000, p110-111- disponible sur : https://www.persee.fr/doc/criti, visité le 26/06/2020, à 23 :44.

لكن ما يؤخذ على حلف شمال الأطلسي هو استمرارية تركيزه على تعزيز قوات الدفاع العسكرية و القدرات الحربية، فعلى الرغم من أن المفهوم الاستراتيجي لعام 1991 تم فيه تقليص الإنفاق العسكري وحجم القوات العسكرية خاصة في أوروبا الوسطى، إلاّ أنه عاد إلى تقوية هذا القطاع حسب ما أعلنه بشكل واضح في المفهوم الاستراتيجي لعام 1999.

رغم تركيز الحلف على فكرة الشراكة من أجل السلام في 1994 ، إلا أنه لم يتم تحديد آليات هذه الشراكة، وطرق إقامتها وتشكيلها.

المطلب الثاني: حلف شمال الأطلسي نحو التوسع

في خضم التغيرات التاريخية تحتاج التحالفات و المؤسسات إلى التكييف للحفاظ على حيويتها و تكون مطابقة لمقتضى الحال، فخلال تسعينيات القرن الماضي أثيرت العديد من التساؤلات حول جدوى حلف الناتو و مستقبله بعد تغير الظروف التي وجد من أجلها، و افترض الكثير من المحللين و المهتمين بالشأن السياسي بأن هذا الحلف العسكري مصيره الزوال نظرا لانتهاء التهديد و بالتالي مبررات تواجده[1] .

غير أن الأحداث سارت عكس ذلك و خلافا لما تفترضه نظرية الأحلاف (اختفاء التهديد يؤدي لزوال الحلف) فقد اتجه الحلف نحو الاستمرار و التوسع لتعزيز وجوده في القارة الأوروبية و خارجها، و التفكير في صياغة استراتيجية جديدة تتلاءم مع ظروف العلاقات الدولية الجديدة و المفاهيم الحديثة للأمن تجعل منه أكبر حلف عسكري في العالم و تمنحه صلاحيات أوسع خاصة في ظل مؤشرات الهيمنة الأمريكية وانفرادها بمقاليد قيادة العالم.

مشروع توسع الناتو يمثل أحد أبرز التطورات الدولية الحاصلة على مشارف بداية الألفية الثالثة، وقد انطلق من حقيقة وجود فراغ أمني في منطقة أوروبا الوسطى

[1] محسن حساني ظاهر مديهش العبودي، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة دراسة في المدركات و الخيارات الاستراتيجية الروسية، عمان: دار الجنان للنشر و التوزيع، 2012، ص81 .

و الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و تفككه إذ أصبح من الضروري إيجاد ترتيبات أمنية جديدة تملأ تلك الفجوة لاسيما بعد تفجر المشاكل و الصراعات في بلدان وسط وشرق أوروبا واعتبارها تهديدا للاستقرار في القارة الأوربية و المنطقة الأورو-أطلسية وأصبح من الضروري بلورة مفهوم أمني جديد و تجاوز الافتراضات السياسية الأمنية القديمة لأوروبا الغربية التي شرعت في البحث عن سبل لتأسيس التعاون بين شرق و غرب القارة في هذا المجال وهو ما أدركه حلف الناتو حيث ركز إستراتيجيته على التعاون مع دول شرق أوروبا و استجاب لمطالب تعديل نظامه* للتأقلم مع إفرازات البيئة الجديدة[1] .

وترتكز عملية التوسع على مجموعة من الأسس:

- برنامج الشراكة من أجل السلام لدعم الأمن و الاستقرار في وسط و شرق أوروبا.
- برنامج التعاون و الحوار لمواجهة المخاطر المحتملة من جنوب و شرق المتوسط.
- الاضطلاع بمهمة منع و إدارة الأزمات داخل أوروبا و خارجها، عبر تمكين الحلف من العمل خارج المنطقة إذا اقتضت الضرورة و المصلحة ذلك [2].

الفرع الأول: التوسع الجغرافي

شملت إستراتيجية الحلف التوسعية* ضم أعضاء و شركاء جدد من خلال بعث مبادرات قائمة على مفاهيم الشراكة و التعاون، فكانت أول مبادرة تبناها الحلف الأطلسي

* دعا مؤتمر الأمن و التعاون الأوروبي مجلس حلف الناتو للقيام بإعادة ترميم بنية المنظمة و تعديل نظام الحلف عند نقطتين أساسيتين تتعلق الأولى بالحدود الجغرافية و الثانية بصيغ و حالات استخدام القوة.

[1] المرجع نفسه، ص 82-83.

[2] محمد حسون، مرجع سابق، ص341.

* يعتبر الرئيس كلينتون المدافع الأساسي عن توسيع الناتو إلى جانب وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت التي قدمت أربع أسباب تدفع لتوسيع الناتو: الحماية من الحروب المستقبلية في أوروبا، تقوية الحلف من خلال إضافة حلفاء جدد متمكنين، الدفاع عن مكاسب أوروبا في الديمقراطية و السلام و التكامل، تصحيح أخطاء الماضي.

بعد الحرب الباردة هي الشراكة من أجل السلام و الموجهة أساسا لدول شرق و وسط أوروبا و هي الدول التي كانت تحت المظلة السوفياتية سابقا[1].

و سبق هذه المبادرة تأسيس مجلس تعاون شمال الأطلسي CCNA في قمة روما 1991 عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، و ضم كل من دول الحلف الستة عشرة و دول وسط و شرق أوروبا في إطار تقوية الروابط بين الطرفين و مأسسة العلاقات بينهما عبر إقامة صلة دبلوماسية منتظمة دون طرح فكرة الانضمام هذه الدول[2]، و بعد الإعلان عن برنامج الشراكة من أجل السلام سنة 1994 تمت الإشارة وبشكل رسمي إلى موضوع توسيع الحلف، و أجريت على إثر ذلك مناقشات حول الإطار الزمني لتوسيع الحلف و تحديد الدول المعنية بالعضوية خلال اجتماع وزراء خارجية دول الحلف في ديسمبر 1994 و تم الاتفاق على أن عملية التوسع ستكون بشكل فردي، و حدد الكونغرس شروط العضوية كمايلي:

- ❖ وجود مؤسسات قانونية والاحتكام إلى القانون.
- ❖ السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية.
- ❖ تبني اقتصاديات السوق الحرة.
- ❖ احترام حقوق المواطن و حمايتها.
- ❖ احترام الوحدة الإقليمية للدول المجاورة [3].

و مواصلة لمسار التوسع عقدت قمة مدريد في جويلية 1997 تم فيها اختيار ثلاث دول لتنضم لعضوية الحلف ابتداء من سنة 1999 و هي المجر و بولندا و جمهورية التشيك، كما شارك في هذه القمة كعنصر مراقب جميع دول الكومنولث المستقلة عن الاتحاد السوفياتي و أعربوا عن رغبتهم في التعاون مع الحلف عبر برنامج الشراكة من أجل السلام [4].

ثم تقررت مراحل التوسع على النحو الآتي:

---

[1] ليلى طورشي، مرجع سابق، ص 142.

[2] محمد حسون، مرجع سابق، ص 342.

[3] لخميسي شيبي، مرجع سابق، ص 143-144.

[4] محسن حساني ظاهر مديهش العبودي، مرجع سابق، ص 87-88.

- ❖ المرحلة الأولى: دراسية و تشاورية، بدأت في أوائل التسعينات واكتملت مع مؤتمر مدريد1997.
- ❖ المرحلة الثانية: بدأت في عام 1997 و انتهت في 1999 (مؤتمر واشنطن) حيث تنضم كل من المجر، بولندا، التشيك.
- ❖ المرحلة الثالثة: ابتداء من مؤتمر براغ 2002 حيث دعيت للانضمام كل من بلغاريا، وإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا واعتبرت دول أعضاء بشكل رسمي في مارس 2004 .
- ❖ المرحلة الرابعة: كانت بانعقاد مؤتمر بوخاريست في 2008 وتوسيع الحلف بانضمام أوكرانيا و ألبانيا [1].

لقيت خطوة التوسع تطورا كبيرا بعد انضمام دول وسط و شرق أوروبا للحلف (أنظر الملحق رقم05) و هو ما يعد تحول استراتيجي مهم اتجاه منطقة آسيا الوسطى و القوقاز.

و قد صرح السكرتير العام السابق لحلف الناتو ياب دي هوب شيفر بأن مجال التوسع الاستراتيجي الجغرافي للحلف يشمل الدول الديمقراطية التي تمتد من البلقان إلى البلطيق و من الأطلسي إلى البحر الأسود، و يتم الاتساع ليشمل تلك المجتمعات المشتركة في القيم و المصالح، و بهذا تزداد قدرة الحلف و إمكاناته في مواجهة التحديات الأمنية للقرن 21 [2].

ووفقا للدراسة المنشورة في سبتمبر 1995 بعنوان "توسيع الناتو" فإن مضمون العملية ينطوي على أبعاد سياسية و اقتصادية و أمنية و تحقيق ارتباط عملي بين المؤسسات الأمنية القائمة في أوروبا حسب تطور و منظور كل منها، وأن دعوة أعضاء جدد سوف يكون خطوة إضافية لتدعيم أهداف الناتو الأساسية في تعزيز الإستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلسية وفق سياق أوسع و أكبر للمعمار الأمني الأوروبي من خلال اعتماد مفهوم واسع للأمن، و أن عملية التوسيع ستمد الأعضاء الجدد بفوائد الدفاع المشترك والتكامل في عموم أوروبا، و المؤسسات الأطلسية الأوروبية، وأن هذه العضوية للدول

[1] المرجع نفسه، ص 89.

[2] ليلى طورشي مرجع سابق، ص 143.

الجديدة سوف تدعم تقاليد التعاون والتشاور التي تميز العلاقات بين الحلفاء، وتقوية قدرتهم على المساهمة في الأمن الأوروبي والدولي، وأن تشمل مهمات حفظ السلام تحت مسؤولية منظمة الأمن و التعاون الأوروبي و الأمم المتحدة [1].

وتكشف مجمل هذه الأهداف أن عملية التوسيع هي جزء من عملية أكبر قوامها بناء معمار أمني جديد لأوروبا، لا ينفصل بدوره عن الأبعاد الاقتصادية و الأمنية و السياسية غير أن تحقيق هذا المعمار الكلي يتطلب شروطا من أهمها:

- الإستمرار في التطبيق الناجح للترتيبات الخاصة بالحد من التسلح خاصة معاهدة الأسلحة التقليدية.
- تعميق و تقوية الشراكة من أجل السلام و الذي هو جسر بين الناتو و وسط أوروبا و روسيا.
- أن يفتح الإتحاد الأوروبي أبوابه الاقتصادية و السياسية لدول شرق أوروبا لمساعدتها على تقوية وترسيخ استقرارها الداخلي و انفتاحها الديمقراطي.
- تدعيم علاقة تعاون حقيقية و كثيفة بين روسيا و الولايات المتحدة [2].

لكن في الحقيقة توسيع الناتو له أسباب أخرى مرتبطة بالولايات المتحدة التي تطمح لإعادة صياغة العلاقات الدولية بما يتناسب و وضعها الجيوسياسي الجديد في العالم، وأهم هذه الدوافع:

- إيجاد مبرر لإبقاء قواعدها العسكرية في أوروبا لاحتواء فرنسا و ألمانيا و إفشال جهودهما السياسية نحو استقلالية أوروبا عن الولايات المتحدة.
- عزل روسيا عن أوروبا و إفشال أي محاولة للتكامل مهما كان شكله، واحتوائها عن طريق زرع قواعد عسكرية على حدودها، إلى جانب عزل و ضم الدول التي يمكن أن تشكل بعدا استراتيجيا لها في المستقبل و إحباط إمكانية استقطابها.
- تطويق الصين بقواعد عسكرية للناتو حتى لا تحاول البروز مستقبلا كدولة منافسة لها على الصعيد الدولي [1].

[1] أحمد بوخريص، مرجع سابق، ص 89.

[2] المرجع نفسه، ص 89.

الموقف الروسي من التوسع: انطلاقا مما تم التعرض إليه أعلاه، لا بد من توضيح الموقف الروسي من السياسة التوسعية لحلف الناتو، حيث تنبأت مبكرا عن الأخطار الناجمة عن خطط التوسع و قابلته بمعارضة شديدة ذلك أن زحف الناتو نحو الشرق و ضم دول من أوروبا الشرقية يشكل تهديدا لحدودها و مصالحها الأمنية الحيوية و يمثل خطرا على أمنها العسكري و الاستراتيجي لأن هذه البلدان تشكل خط الدفاع عن الحدود و العمق الاستراتيجي لروسيا لاسيما بعد أن قامت بسحب قواتها من أوروبا الشرقية سنة 1993. وازداد القلق الروسي أكثر بضم الحلف لعدد من دول أوروبا الشرقية و دول البلطيق بعد قبولهم الانخراط في برنامج الشراكة من أجل السلام [2].

إلا أن هذا الموقف لم يمنع روسيا من التوقيع على وثيقة العقد المؤسس حول العلاقات، التعاون و الأمن المتبادلين بين حلف الناتو و فيدرالية روسيا سنة 1997 و بررته القيادة الروسية بتخفيف من حدة التوتر في أوروبا و منع الناتو من ضم جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، إلا أن هذا العقد كان بعيدا عن رغبة روسيا في بناء نظام أمن جماعي أوروبي خارج الوصاية الأمريكية [3].

يبقى الدفاع الجماعي حاجة ملحة للأمن الأوروبي والأطلسي وكذلك لتبرير الوجود الأمريكي في أوروبا، كما أن العضوية في حلف الناتو يمكن أن تعزز رغبة هذه الشعوب في تسوية النزاعات فيما بينها بالطرق السلمية، لكن الأهداف الأساسية لتوسيع الناتو هي أبعد من ذلك بكثير، فالولايات المتحدة الأمريكية التي توجت نفسها المنتصر الوحيد في الحرب الباردة أسّست لنظام أحادي القطبية و تطمح لإعادة صياغة العلاقات الدولية بما يتناسب معها ووضعها الجيوسياسي الجديد في العالم [4].

---

[1] محمد حسون ، مرجع سابق، ص 346.

[2] محسن حساني ظاهر مديهش العبودي، مرجع سابق، ص35-36.

[3] زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص 555.

[4] عبد الحكيم سرارية، مرجع سابق، ص 60-61.

أما على الصعيد النظري فطرح جدال حول عملية التوسع بين مؤيد و معارض: اتجه الواقعيون الجدد لاعتبار توسع الحلف حيوي ووظيفي وطبيعي وأنه لا يتعارض مع مشاريع السلام الدولية استنادا إلى عناصر التحول الديمقراطي و المؤسسي، الدفاع، الأمن، التعاون وترسيخ القيم التي تتعلق بالحرية و الاقتصاد الليبرالي، بالإضافة إلى حجج أخرى تتعلق بـ: ضرورة كبح روسيا عن التوسع في دول الفضاء ما بعد السوفيات مواجهة التهديدات اللاتماثلية الجديدة، تحقيق الأمن في أوروبا و العالم ، كما يؤكدون على أن التوسع يضمن مصلحة المتحالفين في نظام عالمي فوضوي ويضمن حمايتهم تحت هيمنة القوة العظمى(ولايات المتحدة).

أما الاتجاه المعارض الذي يمثله الليبراليون و المؤسسيّون فيرى أن التوسع فيه ضرر للحلف وللآخرين، فهو غير مجد ومكلف بحيث يخلق أعباء إضافية على الولايات المتحدة أولا وعلى باقي الأعضاء، وأن التبرير المؤسسي ينطلق من رؤية مثالية لا يمكن أن يفسر التداعيات الاستراتيجية لهذا التوسع، كما أن التوسع يفقد الحلف وحدته وتناغمه وضمن هذا الفريق هناك من يؤكد أن "عولمة الناتو" خطر يهدد نظام الأمن العالمي ومشروع للهيمنة، وعسكرة للشؤون الدولية.

ورغم أن والتز من أنصار التيار الواقعي الجديد إلا أنه يرى أن أسباب توسيع الناتو ضعيفة وأسباب معارضته قوية، فهو يبدي انزعاجه من عقيدة التوسع التي بدأ يتبناها الحلف، فبحسبه حلف بعدد واسع من الأعضاء يجعله أقل تماسكا وتركيزا، كما أنه يفتقد تهديدا محددا من خصم جدي، و يتمسك بقاعدة أن غياب التهديد و توازن التهديد سيضعف الحلف[1] .

الفرع الثاني: التوسع العملياتي (العسكري)

التوسع الجيو استراتيجي لحلف الناتو لم ينحصر في ضم أعضاء جدد و إنما شمل التوسع العسكري الميداني في إطار حماية الأمن الأورو- أطلسي ضمن مفهوم الأمن

[1] جلة سماعين، غربي محمد، "حلف الناتو و جدل البقاء و التوسع بعد نهاية الحرب الباردة"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 20، جوان 2018، ص188-189 متحصل عليه: https://www.univ-chlef.dz/RATSH/la_revue_N_20/Article_Revue_Academique بتاريخ 2020/08/01 على الساعة 17:00

الجمـاعي الـذي تبنـاه الحلـف، و هـذا مـا دفعـه لإعـلان التـدخل العسـكري فـي عـدة منـاطق من العالم و خارج إطاره الجغرافي التقليدي.

ففـي خضـم حـرب الخلـيج الثانيـة وانفجـار الوضـع فـي يوغوسـلافيا سـابقا قـرر مجلـس الحلـف فـي اجتماعـه المنعقـد بأوسـلو فـي جـوان 1992 بـأن الأعضـاء مسـتعدون للمسـاندة حالـة بحالـة و طبقـا للإجـراءات الخاصـة بـالحلف عمليـات حفـظ السـلام التـي تجـري تحـت مسـؤولية مـؤتمر الأمـن و التعـاون فـي أوروبـا (CSCE) بمـا فـي ذلـك وضـع مـوارد وقـدرات الحلف الملائمة تحت التصرف [1].

أ- التـدخل فـي البوسـنة و الهرسـك: كـان تـدخل النـاتو فـي البوسـنة والهرسـك فـي عـام 1995 نقطـة تحـول بالنسـبة إلـى الحلـف. فـي المسـتهل تـورط النـاتو فـي حـرب البوسـنة دعمـاً للأمـم المتحـدة لكـي يفـرض العقوبـات الاقتصـادية ويحظـر السـلاح ويحـدد منطقـة لحظـر الطيـران ويـوفر التخطـيط العسـكري الطـارئ. وقـد سـاعدت هـذه الإجـراءات علـى تخفيـف النـزاع وإنقـاذ الأرواح، ولكـن ثبـت أنهـا غيـر كافيـة لإنهـاء الحـرب. فـي المقابـل، مهـدت حملـة النـاتو الجويـة التـي اسـتمرت 12 يومـاً الطريـق نحـو إبـرام اتفاقيـة دايتـون اتفاقيـة السـلام التـي أنهـت حـرب البوسـنة وأصـبحت سـارية المفعـول فـي العشـرين مـن ديسـمبر 1995. وبموجـب نصـوص الاتفاقيـة، نشـر النـاتو قـوات حفـظ السـلام لأول مـرة ممـا قـاد إلـى قـوة تنفيـذ المهـام بحجـم 60 ألـف فـرد تحـت إشـراف الأمـم المتحـدة للسـهر علـى تطبيـق بنـود اتفاقيـة دايتـون و خلـق الظـروف الملائمة لاحلال السلام الدائم[2] .

إن نشـر قـوة تنفيـذ المهـام التـي شـملت جنـوداً مـن النـاتو ودول مـن خارجـه كـان أول مهمـة عسـكرية ميدانيـة للحلـف فـي البـر وأسـهمت العمليـة كثيـراً فـي إعـادة صـياغة هُويـة الحلـف بعـد الحـرب البـاردة. وقـد تجلـت عمليـة التكيـف والـتعلم فـي الطريقـة التـي

[1]Ronald D Asmus, L'élargissement de l'Otan : passé, présent ;futur ;politique étrangère ,N°67 ,2002,p 365-364 disponible sur : https://www.persee.fr/doc/polit_0032-342x_2002_num_67_2_5184?q=otan ,visité le 20/07/2020 à 15 :00.

[2] Division Diplomatie publique de l'OTAN, Op.cit , p5.

تطور بها حفظ السلام في البوسنة والهرسك تحت قوة تنفيذ المهام، ولاحقاً في إطار قوة توفير الاستقرار[1].

ب- التدخل في يوغوسلافيا 1999: كان بسبب إقليم كوسوفو الذي تعرض لجرائم الإبادة الجماعية و التطهير العرقي، و حدث التدخل بعد مرور أكثر من سنة من القتال داخل كوسوفو و فشل الجهود الدبلوماسية في حل النزاع الذي أفرز أزمة إنسانية، و كان بقرار أمريكي محض دون تخويل من مجلس الأمن الذي رفض منح الحلف حق التدخل مما أثار خلافا كبيرا حوله.

فبعد حملة جوية استمرت 78 يوما، نشر الناتو قوة من 50 ألف فرد لتوفير بيئة سليمة وآمنة لإدارة الأمم المتحدة في كوسوفو[2].

لقد كان لتدخل الحلف في كوسوفو فرصة لتطبيق الاستراتيجية الجديدة للحلف والتي تقوم على تغيير دوره من حلف دفاعي إلى مؤسسة عسكرية تعمل خارج حدودها[3] ليتأسس بذلك التدخل في النزاعات الإقليمية في أي منطقة من العالم ، إلى جانب تنفيذ مقاربة إدارة الأزمة في إطار الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين.

وعليه ووفقا لنظرية الأمننة فإن إجراء التوسع لا يقتصر على دخول أعضاء جدد و إنما هو استكمال للهندسة الأمنية الأورو-أطلسية في إطار أمننة الغرب و التطلع لأدوار أمنية عالمية تمكنه من أمننة قضايا حساسة ومناطق أخرى تراها أمريكا و حلفاءها مصادر لظواهر تهدد السلم و الأمن الدوليين.

المطلب الثالث : استراتيجية الحلف بعد أحداث 11 سبتمبر

جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتعطي منحى جديدا وتغير من إستراتيجية وسياسة الحلف، حيث تقوم السياسة الجديدة على دمقرطة الأنظمة السياسية بمعنى دعم وترسيخ عمليات التحول الديمقراطي والسياسي للدول الأوروبية التي كانت تحت سيطرة

[1] "عمليات الناتو المتطورة"، مجلة حلف الناتو، 2006، متحصل عليه:
https://www.nato.int/docu/review/2006/issue1/arabic/art1.html بتاريخ 2020/08/01 على الساعة 16:15

[2] المرجع نفسه.

[3] طالب حسين حافظ، مرجع سابق، ص 145.

الاتحاد السوفياتي سابقا لاسيما دول أوروبا الشرقية، و تشجيعها على عقد اتفاقية برنامج الشراكة من اجل السلام لحل المشاكل بالطرق السلمية، وبهذا يكون الحلف قد نصب نفسه مدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان [1] و محفز للتغيير نحو القيم الليبرالية.

الفرع الأول: التهديدات اللاتماثلية التي تواجه الحلف.

لقد اعتبرت أحداث 11 سبتمبر حدثا مفصليا في تاريخ حلف شمال الأطلسي أسهمت في دفعه نحو إعادة النظر في عقيدته الأمنية و العسكرية، وكذا المفاهيم الإستراتيجية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية و على رأسها الإرهاب و جعلت منها سببا وجيها لاستمرار عمل الحلف و عليه فإن الأمر يستلزم مهام جديدة للتعاطي مع هذه التهديدات في ظل بيئة ما بعد 11 سبتمبر[2] . إلى جانب منع انتشار و تطوير أسلحة الدمار الشامل الذي تراقبه الإدارة الأمريكية بحذر شديد لأنه يمثل تهديدا لمصالحها الحيوية وأمنها القومي .

و كان التركيز في هذه الفترة على مقاربة مواجهة الإرهاب* خارج الحدود الجغرافية حيث عقدت شراكات و تحالفات مع دول غير عضوة بالحلف التي من شأنها المساهمة في القضاء على الإرهاب عبر مجموعة مشاريع مثل الحوار المتوسطي بالإضافة إلى توطيد العلاقات الروسية الأطلسية.

- ❖ الإرهاب الدولي: يمثل الإرهاب الدولي نمط من أنماط الإرهاب الجديد الذي ينتمي إلى الجيل الثالث في تطور الظاهرة الارهابية، فالجيل الأول هو ما عرفته أوروبا أواخر القرن 19 في شكل موجات عنف ذات طابع قومي متطرف، و الجيل الثاني هو ما اجتاح أوروبا و أمريكا اللاتينية و المنطقة العربية بدرجات متفاوتة

[1] وهيبة تيباني، مرجع سابق، ص 116.

[2] NATO Briefing, L'OTAN face aux nouveaux défis de sécurité, P7, disponible sur https://www.nato.int/nato_static/assets/pdf , visité le: 30/07/2020 à 10:00

* أعلن أحد المسؤولين في حلف الناتو بأن كل هجوم مسلح ضد أراضي الدول الأعضاء المتحالفة و من أي إتجاه كان، سوف يتعامل معه وفقا للمادة الخامسة من ميثاق معاهدة واشنطن.

خلال سبعينيات وثمانينات القرن الماضي، أما الجيل الثالث فظهرت بوادره الأولى مطلع التسعينات [1] و أخذ في التطور و التبلور لعدة أشكال.

أصبح الإرهاب الدولي من أهم التهديدات الأمنية الجديدة للأمن القومي وقد شكلت أحداث 11 سبتمبر التي استهدفت مراكز أمريكية مهمة نقلة خطيرة في نوعية و نمط الإرهاب خاصة من جانب الاتجاه التصعيدي للعمليات الإرهابية و الآثار التدميرية الناجمة عنها، و كانت إشارة انطلاق لتغيير مفهوم الأمن الدولي من إطاره التقليدي إلى مفهوم جديد لم تحدد معالمه بدقة. و قد صنف حلف شمال الأطلسي الظاهرة الإرهابية ضمن المخاطر التي تهدد أمن الدول الأعضاء[2]، و أقر بأهمية التصدي لهاو جعله من أهم التحديات التي يجب مواجهتها.

- ❖ أسلحة الدمار الشامل: بعد نهاية الحرب الباردة تمت معالجة مشكلة أسلحة الدمار الشامل عن طريق إبرام إتفاقيات نزع السلاح ستارت 1 و ستارت 2، وذلك بتخفيض الترسانة النووية العالمية. كما أدرج تهديد انتشار أسلحة الدمار الشامل ضمن المفهوم الاستراتيجي لسنة 1991و 1999 و تعزز بعد أحداث 11 سبتمبر حيث أصبحت هذه المسألة في مقدمة أولويات الحلف و أكد أنه سيستمر في متابعة عملية الحد من التسلح و نزع السلاح و عدم انتشاره لضمان الأمن و الاستقرار كجزء من استجابة موسعة لمواجهة التحديات الأمنية[3] .

الفرع الثاني: الشروع في وضع استراتيجية جديدة للحلف

عقب أحداث 11 سبتمبر عقد الحلف مؤتمرات في إطار تطوير استراتيجية جديدة له تتكيف مع مستجدات القرن الحادي و العشرون(21) وتتمثل في:

أ- مؤتمر روما: عقدت في 28 ماي 2002 أين طرحت فيه قواعد توتيد العلاقة بين الحلف الأطلسي وروسيا و نتج عنه الإعلان عن تأسيس مجلس الحلف الأطلسي-روسيا.

---

[1] شهرزاد دمام، "الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، 2013، ص 46.

[2] وفاء بوراس، مرجع سابق، ص 242.

[3] أحمد قلي، مرجع سابق، ص 82-83.

ب- قمة براغ : اجتمع في نوفمبر 2002 قادة رؤساء حكومة دول الحلف في براغ (جمهورية التشيك) لمناقشة جدول الأعمال المتضمن النقاط التالية:

- إعادة تحديد الوظيفة السياسية لمنظمة حلف شمال الأطلسي و إعادة انتشار قواتها و النظر في مستقبله في ظل الظروف التي يشهدها العالم و التي انعكست على صورة الحلف و عدم قدرته على التكيف مع التهديدات الجديدة.

- الاستمرار في عملية توسيع العضوية من خلال برامج النشاط من أجل العضوية (MAP) لكنها لن تأخذ الحيز الأكبر من الاهتمام مقارنة بمسألة مدى استطاعة الولايات المتحدة و أوروبا تنظيم علاقتهما لمواجهة الإرهاب و كيفية ذلك، سواء على الصعيد الثنائي(الاتحاد الأوربي-أمريكا) أو داخل الحلف وهو ما يُعد اختبار جديد للعلاقة عبر الأطلسية[1].

- تطوير قدرات دفاعية جديدة.

-إطلاق مخططات عمل فردية (IPAP).

- تدعيم الحوار متعدد الأطراف و تعزيز التكامل بين المبادرات الدولية مثل الحوار الأمني الأورو-متوسطي[2].

و أعقب الاجتماع إعلان قمة براغ الذي يحدد التوجهات الجديدة للحلف بعد 11 سبتمبر(أنظر الملحق رقم 06).

بعد هذين المؤتمرين عمل الحلف على إنشاء آليات توافق الخطوط الرئيسية لإستراتيجيته الجديدة ومن شأنها المساهمة في مواجهة التهديدات الأمنية:

- مجلس الناتو- روسيا NATO-Russia council: أنشئ سنة 2002 كآلية للتشاور وبناء الإجماع و التعاون بشأن القضايا الأمنية و مكافحة الإرهاب و منع الانتشار و إدارة الأزمات[3].
- مبادرة أمن الانتشار Proliferation Security Initiative: أعلنت عام 2003 بمبادرة أمريكية للتعاون في مجال فرض القانون بهدف اعتراض و مصادرة أسلحة

[1] Ronald D Asmus , Op.cit, P376

[2] Déclaration du Sommet de Prague, disponible sur : https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts , visité le: 02/08/2020 à 20:30.

[3] Division Diplomatie publique de l'OTAN, Op.cit ; p7.

الدمار الشامل و تقانات الصواريخ و تضم كل من الولايات المتحدة، استراليا، كندا، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، روسيا، سنغافورة، اسبانيا، تركيا، المملكة المتحدة.

- ❖ قوة التدخل السريع: بعد إعتداءات 11 سبتمبر تقرر في قمة براغ 2002 إنشاء قوة التدخل السريع تابعة للحلف يستفاد منها في عمليات الانتشار و لزيادة قدرته في محيطه الاستراتيجي و سد فجوة قدرات خوض الحرب بكفاءة عالية . هي قوات مشتركة تتصف بالمرونة و سرعة الانتشار تضم وحدات برية و بحرية و جوية جاهزة للتحرك بسرعة[1].
- ❖ منظمة معاهدة الأمن الجماعيCollective Security Treaty Organization تم إنشاؤها في 2003 و يقع مقرها بموسكو، انبثقت المنظمة عن معاهدة الأمن الجماعي لسنة 1992 لتعزيز التعاون بين الدول الأطراف، و من أهدافها توفير رد أكثر فعالية على المشاكل الإستراتيجية في المنطقة مثل الإرهاب و تهريب المخدرات[2].

يمكن القول بأن القمتين جعلتا الحلف أقرب إلى صورة مجلس أمن عسكري وظيفته السهر على حفظ الأمن و الاستقرار، و إعادة الانتشار في مختلف مناطق العالم لا سيما تلك التي يعتبرها مصدر للأزمات و التهديدات ويكون ذلك مبررا لاستمرار وجوده و يمنحه الشرعية في التدخل ضمن استراتيجية الحرب الوقائية أو الاستباقية التي تبنتها الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر.

الفرع الثالث: العمليات التي قام بها حلف الناتو بعد هجمات 11 سبتمبر

أثبتت العمليات الإرهابية التي استهدفت مبنى التجارة العالمي و البنتاغون في 2001 لحلفاء الناتو أن الفوضى السياسية في مناطق بعيدة يمكنها إحداث عواقب كارثية على أراضيهم الخاصة و ذلك لظهور فواعل فوق قومية تشكل تهديدا فعليا[3]،

[1] لخميسي شيبي، مرجع سابق، ص 154.

[2] طالب حسين حافظ، مرجع سابق، ص141.

[3] Division Diplomatie publique de l'OTAN, Op.cit, p6.

و كرد فعل على ذلك تدخل الناتو في مناطق رأى أنها مصدر للإرهاب و تؤدي لزعزعة الاستقرار و الأمن.

في هذا الصدد تم في 2001 إطلاق مبادرة المسعى النشط (Active Endeavour) التي تهدف إلى مكافحة الارهاب في حوض البحر الأبيض المتوسط لتقديم الدعم للتدخل الأمريكي في أفغانستان[1].

أ- التدخل في أفغانستان: يعتبر تدخل حلف شمال الأطلسي من أهم المهام التي قام بها في الشرق الأوسط الكبير والأولى من نوعها خارج الحدود الأوروبية، وبدأ هذا التدخل في عام 2002 من خلال عملية"الحرية الدائمة" Enduring Freedom و نشر قوات المساعدة والأمن الدولي International Security and Assistance Force (ISAF) وهي قوة مفوضة من قبل الأمم المتحدة أوكلت إليها مهمة المساعدة في المجال الأمني في مدينة كابول عاصمة أفغانستان و حولها دعما للسلطة الانتقالية الأفغانية [2] .

كما قاد الحلف الفراغ الأمني في أفغانستان علاوة على تعزيز جهود بناء الدولة و إعادة الإعمار و تسريح المليشيات الكثيرة التي سبق لها أن قاتلت طالبان و تجريدها من السلاح و دمجها في الجيش الأفغاني الجديد، ومنه تعتبر هذه التجربة اختبارا لمصداقية الناتو وقدرته على العمل خارج أوروبا[3]. و لا تزال قوات الناتو متواجدة في الحقل الأفغاني إلى غاية اليوم دون أي بادرة للانفراج.

ب- حرب العراق: في إطار السياسة الأمريكية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل أعلنت الولايات المتحدة الحرب على العراق بحجة امتلاكه أسلحة الدمار الشامل و قد أحدث هذا الأمر انقسامات داخل الحلف واختلافات حول الرؤى بين أعضائه كون الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت التدخل وحيّدت الحلف الأطلسي في البداية.

---

[1] أحمد قلي، مرجع سابق، ص 85.

[2] عمليات الناتو المتطورة، مرجع سابق.

[3] طالب حسين حافظ، مرجع سابق، ص 145

واستمر الانقسام حيث دعت الولايات المتحدة إلى تدخل الناتو سنة 2004 لكنها قوبلت بالرفض من الدول الأوروبية التي أيدت ألمانيا و فرنسا الرافضتان لاحتلال العراق، و جاءت قمة اسطنبول لتؤكد عدم تأييد توريط قوات عسكرية تابعة للناتو في العراق لا سيما مع استمرار تأزم الأوضاع في أفغانستان و التهديد الذي تشكله على الحلف، واقتصر دور هذا الأخير على لعب دور التدريب للقوات العسكرية دون مهمة قتالية، وهو ما أتاح له فرصة التدخل والتواجد بالمنطقة [1].

وتجدر الإشارة إلى أن الاختلافات الحاصلة إزاء حرب العراق قد سببت هشاشته و ولدت ما يسمى بالمعضلة الأمنية داخل الحلف: فعدد من الدول الأوروبية على غرار ألمانيا وفرنسا ترفض الحل العسكري وتدعو إلى تبني استراتيجية ناعمة بتوفير بيئة مستقرة تساعد على القضاء الجذري لظاهرة الإرهاب، مقابل التوجه الأمريكي التدخلي و إعلان الحرب استعمال القوة العسكرية.

ج- دعم عمليات حفظ السلام في السودان منذ 2003: اندلعت أزمة إنسانية في السودان على إثر النزاع الداخلي بين مليشيات عرب جنجاويد المدعومة من طرف الحكومة في الخرطوم وبين حركة المعارضين السود، ونظرا للارتفاع الكبير لعدد الضحايا تمّت دعوة حلف شمال الأطلسي لتقديم المساعدة اللوجستيكية والتدريب من أجل تعزيز عمليات حفظ السلام، و أتيحت بذلك الفرصة للتدخل في إفريقيا و كانت هذه العملية مثالا عن المهام ذات الطابع غير التقليدي في تعامل الحلف مع الأزمات [2].

أدى تدخل الناتو في أفغانستان و العراق إلى ظهور العديد من الانتقادات للحلف واتهامه بالتقصير و التساؤل حول أدواره المستقبلية، و طُبعت هذه المرحلة بالعديد من المظاهر:

[1] ليلى طورشي، مرجع سابق، ص 144.

[2] وداد غزلان، كنزة فني، مرجع سابق، ص 127.

- الهدف من تشكيل الحلف هو الحفاظ على أمن الدول الأعضاء، لكن انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في العراق وتطبيقها للإستراتيجية الوقائية كان بمثابة عامل لتفريق الرؤى واختلافها حول أداء الحلف و الغرض من استمراريته.
- الإرهاب ظاهرة غير محددة المعالم من حيث الزمان والمكان، وتبني حلف شمال الأطلسي مسؤولية مكافحة الإرهاب هو قرار غير عقلاني وغير رشيد نظرا لغياب المؤهلات اللازمة لتنفيذ المهمة.
- عقد قمة براغ وانضمام سبع دول من وسط وشرق أوروبا[1]

في الأخير نخلص إلى أن حلف شمال الأطلسي عرف ثلاثة مراحل :

المرحلة الأولى إبان الحرب الباردة و التي انتهج فيها استراتيجية أولوية الدفاع الجماعي، و المرحلة الثانية انطلقت بعد نهاية الحرب الباردة و تبني استراتيجية الأمن الجماعي بعد زوال الخطر الشيوعي و ذلك بإقامة التوازن بين الوظائف التقليدية للحلف (الدفاع الجماعي) و المهام الجديدة المتمثلة في حفظ السلام و إدارة الأزمات بهدف ضمان البقاء كأداة فعالة للاستقرار الأورو أطلسي.

أما المرحلة الثالثة فهي التي تلت أحداث 11 سبتمبر و كشفت عن متغيرات جديدة أبرزها التحدي الذي واجه الحلف لتبرير بقائه و البحث عن استراتيجية أطلسية مغايرة تتمحور حول مسألة تدخل الناتو في الأزمات و إدارتها و قضايا الإرهاب الدولي، و دوره في مواجهة التهديدات اللاتماثلية الأخرى.

المبحث الثالث: رهانات حلف الناتو و متطلبات الاستمرارية

إذا كانت الحرب الباردة مصدرا قويا للصراع و الانقسام الإيديولوجي بقيادة المعسكرين الأمريكي و السوفياتي كونها فرضت توجهات مختلفة في النظام الدولي (الشيوعية الاشتراكية/الليبرالية الرأسمالية)، فإن هذه المعالم بدأت في الانطماس والتفكك نهاية الثمانينات للعديد من الأسباب فاسحة المجال أمام تغيرات هيكلية وقيمية عميقة مست النظام الدولي والعلاقات الدولي، وأعقب ذلك أيضا أحداث متفرقة مهمة تركت آثارا

[1] المرجع نفسه ، ص 127 .

واضحة في السياسة الدولية والأمنية كأحداث 11 من سبتمبر والغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، وهي وقائع عند رصدها ضمن سياق أمني بشكل دقيق نجد أنها تُعبر عن مجرى جديد للبعد الأمني في العلاقات الدولية و بالتالي تجاوز الإطار الضيق و التقليدي للأمن و التهديدات الأمنية[1].

و أمام هذا الوضع المتغير و غامض الملامح الذي يصر فيه حلف الناتو على البقاء و الاحتفاظ بمكانته في الساحة الدولية و صياغة استراتيجيات وفق مقتضى الحال، يتوجب عليه أن يصبح منظمة تضطلع بشكل أكبر بالقضايا السياسية و مختلف الشؤون الدولية حتى يواكب المستجدات لاسيما

المطلب الأول: التهديدات الجديدة و ضرورة التكيف الهيكلي و الوظيفي

إن توسيع مفهوم الأمن ما هو إلا نتيجة لظهور مخاطر وتهديدات جديدة على الساحة الدولية تجاوزت التهديدات العسكرية ،أي الانتقال إلى تهديد غير تقليدي بمعنى تهديدات غير واضحة المعالم وهي لا تصدر من وحدات سياسية (الدول) بل هي تهديدات مجهولة المصدر يطلق عليها التهديدات اللاتماثلية[2].

فالتهديدات اليوم تعرّض أمن الإنسانية كافة للخطر علاوة على أمن الدول لكونها متعددة الاتجاهات و صعبة التوقع و لم تعد مقتصرة على الصراعات التقليدية الداخلية و أصبحت بذلك تطرح تحديا أمام الهيئات و المنظمات التي تهتم بمسألة حفظ السلم و الأمن الدوليين و استقرار العالم[3].

فالإستراتيجية التي رسمها في ما مضى حلف الناتو لا يمكنها الاستجابة للتهديدات الأمنية التي يواجهها العالم اليوم، كالإرهاب، وفيروسات الإنترنت، أو حتى التغيرات المناخية الناتجة عن التلوث والاحتباس الحراري، مما يتعين على الحلف السعي إلى

[1] عادل جارش، "مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة"، مجلة العلوم السياسية و القانون، العدد 01، 2017 المركز الديمقراطي العربي، متحصل عليه: https://democraticac.de ، بتاريخ: 2020/07/20 على الساعة: 19:50

[2] الموسوعة السياسية، "التهديدات الأمنية"، متحصل عليه: https://political-encyclopedia.org/dictionary ، بتاريخ 2020/08/03 على الساعة 19.30.

[3] أحمد فريجة، لدمية فريجة، مرجع سابق.

تقديم ورقة مستقبلية جديدة تعيد تحديد أهدافه واستراتيجياته في مكافحة تهديدات الوقت الراهن،

أ- ظاهرة الارهاب: لا يوجد إجماع بين الخبراء و الباحثين و حتى المنظمات الدولية حول تعريف ملائم لهذا التهديد المتنامي الذي يحدق بالبشرية.

لكن المؤكد أن الإرهاب يؤثر بالسلب على الأمن الوطني فهو يمثل تهديد وتحدي في آن واحد، كما يهدد الأمن الإقليمي والعالمي وسلامة واستقرار المجتمع الدولي، ويؤدي إلى استفزاز للمشاعر الإنسانية والضمير العالمي و يمثل عامل من عوامل التوتر في العلاقات الدولية بين الشعوب والدول، فأحداث 11 سبتمبر و ما خلفته من آثار زادت من حدة التوتر بين الولايات المتحدة والدول العربية، كما أن تصاعد هذه الظاهرة بصورة مطردة وتزايد أعداد العمليات الإرهابية والخسائر الناجمة عنها يعزز سيناريو أن استفحال هذه الظاهرة خاصة في الدول الفاشلة يؤكد أن الإرهاب سيظل عقبة كبيرة وتحدي مستقبلي عويص لتحقيق الأمن[1].

ب- الجريمة المنظمة: تعرف على أنها تنظيم إجرامي يضم أفراد أو مجموعات ينشطون بشكل منظم للحصول على فوائد مالية من خلال ممارسة أنشطة غير قانونية، ويعمل أعضاؤه من خلال بناء تنظيمي دقيق ومُعقد وتشمل الجرائم المنظمة جرائم السرقات والسطو والسلب والنهب الاقتصادي والاجتماعي و التهريب و المخدرات، و المتاجرة بالبشر والغش الصناعي والتزوير والاحتيال والاتجار بالأعضاء البشرية، وأي عمل يحرمه القانون الداخلي والدولي يُرتكب بصورة منظمة ومعدة سلفاً بالتخطيط والترصد والتصميم[2].

ج-التهديدات الالكترونية: تم استحداث الشبكة العنكبوتية العالمية قبل عقدين من الزمن لكن كان لها تهديداتها، فالفيروسات المتنقلة تحولت من مجرد مصدر إزعاج إلى تحديات أمنية خطيرة وأدوات مثالية للتجسس الإلكتروني. و لطالما

[1] جارش عادل، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

اعتبرت هجمات حجب الخدمة شكل من أشكال "الغلق المؤقت" والتي أصبحت أداة في حرب المعلومات.

أثناء أزمة كوسوفو، واجه الناتو أول حادث خطير من الهجمات الإلكترونية وقد أدى ذلك من بين أمور كثيرة إلى غلق حساب البريد الإلكتروني للحلف لعدة أيام، وقد جاءت أحداث 11 سبتمبر لتغير هذا المفهوم لتجذب الانتباه السياسي لهذا التهديد المتزايد على الأمن العام واستقرار الدولة و أن مجتمعات الدول الأعضاء في الناتو معرضة بشكل كبير للمخاطر على الجبهة الإلكترونية، مما يشير إلى أن البعد الإلكتروني قد يُفعّل عاجلا أم آجلا لتنفيذ هجمات خطيرة ذات عواقب قاتلة في العالم الماديفي إطار ما يسمى بالحرب الالكترونية. ومنه أصبح التجسس الإلكتروني و اختراق الأنظمة و قرصنة الحسابات يشكل تهديدا دائما يجعل الناتو يتأهب لهذا النوع الجديد من التحدي الأمني[1]. فعلى سبيل المثال أطلق حلف الناتو بعد هجمات 11 سبتمبر دعوة هامة لتحسين قدراته الدفاعية ضد الهجمات الإلكترونية كجزء من التزام براغ المتعلق بالقدرات والذي تم الموافقة عليه في نوفمبر 2002.

د- أمن الطاقة: تعرضت الولايات المتحدة في عام 1973 أزمة شديدة نتيجة حظر تصدير النفط الذي فرضته الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، و قد أوحت هذه الأزمة بفكرة إنشاء الوكالة الدولية للطاقة في عام 1974 [2]، و تفطنت الدول الغربية حينها لتهديد جديد يمكن أن يواجهها في أي وقت لكونه يمس مادة حيوية و بمثابة شريان الاقتصاد.

---

[1] أولاف تايلر، "التهديدات الجديدة: الأبعاد الالكترونية"، مجلة الناتو، 2011، متحصل عليه: https://www.nato.int/docu/review/2011/11-september/Cyber-Threads/AR ، بتاريخ 2020/08/02، على الساعة: 00:00.

[2] دان ميلشتاين، "أمن الطاقة و حلف شمال الأطلسي: رؤية من واشنطن"، مجلة الناتو، 2012، متحصل عليه: https://www.nato.int/docu/review/2012/Food-Water-Energy/Energy-Security-NATO/AR ، بتاريخ 2020/08/02 على الساعة: 00:15.

فكان التوجه الغربي و الأمريكي خاصة عندئذ نحو التعامل مع أمن الطاقة الذي لا يقتصر فقط على تأمين الوصول إلى الإمدادات، بل يشمل كذلك توفرها بأسعار مناسبة.

و بما أن الولايات المتحدة هي التي تقود توجهات الحلف فلا شك أن يكون له دور جديد في التعامل مع قضية أمن الطاقة، من خلال مفهوم استراتيجي محوره تطوير القدرة على المساهمة في الحفاظ على أمن الطاقة، بما في ذلك حماية البنية الأساسية الحيوية للطاقة ومناطق وخطوط النقل العابر، والتعاون مع الشركاء وتبادل الاستشارات بين الحلفاء بناء على عمليات التقييم الاستراتيجي والتخطيط في حالات الطوارئ، نشر الخبرات بين الدول الأعضاء في الحلف بشأن تحديات أمن الطاقة الطارئة والمتوقعة[1].

فهذه التهديدات الجديدة هي نتاج لما يحصل من تطورات في البيئة العالمية الأمنية و أخذت أشكالا أكثر تعقيداً لتأثرها بالتطور التكنولوجي و المعلوماتي الحاصل، لذا فالواقع الحالي الذي يتواجد فيه الحلف يستدعي حشد الجهود للعمل على قضايا سيكون لها تأثير متزايد على أمن الحلفاء على كلا جانبي الأطلسي: الإرهاب والاعتداءات عبر الفضاء الإلكتروني والتهديدات لأمن الطاقة وانتشار أسلحة الدمار الشامل لذلك ستبقى إدارة الأزمات ذات أهمية مركزية بالنسبة إلى الدول الأعضاء ومن ثم بالنسبة إلى حلف الناتو.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه مستقبل الحلف

إن التحديات الأساسية التي تواجه حلف الناتو للتعامل مع المعضلات الأمنية الحالية و المستقبلية تتحدد في المؤشرات التالية:

- تحديث معنى الأمن الجماعي والتزاماته.
- الحصول على نتيجة مقبولة سياسيا لمشاركة حلف الناتو المتعمقة في النزاعات الأفغانية و الباكستانية المتداخلة مع بعضها.

[1] المرجع نفسه.

- إشراك روسيا في علاقة ملزمة و ذات منفعة متبادلة مع أوروبا و المجتمع الأطلسي الأوسع.
- الاستجابة للمعضلات الأمنية العالمية الجديدة [1].
- العقبة الرئيسية أمام الحلف هي انعدام استراتيجية أورو-أطلسية واضحة و متناسقة و بعيدة المدى لاستبدال مفاهيم حرب الباردة بآليات تكون أكثر فاعلية لمواجهة رهانات القرن الواحد و العشرون كالإرهاب الدولي و انتشار أسلحة الدمار الشامل، الجريمة المنظمة، تهريب و تجارة السلاح، الأخطار البيئية و الصحية ...و غيرها.
- حتى يضمن حلف الناتو نجاحه على المدى الطويل عليه أن يكون منبرا للتشاور و الحوار وصنع القرار ليكون قادرا على التصدي للأزمات التي تواجهه بشكل مرن و فعال(القوة الناعمة و الذكية) عوض تمسكه بالتوجه العسكري العملياتي (القوة الصلبة) ، إلى جانب مشكل تحمل الأعباء و النفقات المالية و البشرية للقيام بعمليات خارج النطاق الجغرافي المعهود.
- قرار الحلف بالتعامل مع المشاكل و الأزمات التي تقع خارج نطاقه الجغرافي التقليدي يجري بشكل انتقائي: بحيث أنه لا يواجه المشاكل و الأزمات التي تهدد الاستقرار و الأمن الدوليين بصفة عامة، كما لا يجري التعامل بالضرورة مع نوعيات محددة من المشاكل و الصراعات التي ربما تترتب عنها نتائج كارثية تصل إلى مستوى المذابح البشرية كما حدث في رواندا و البروندي، وإنما ينحصر تدخل الحلف في المشاكل و الصراعات التي يدرك أعضاءه و بالأساس الولايات المتحدة أنها تمثل تهديدا لمصالحها و هو أمر يتصادم و مفهوم الأمن الجماعي[2].
- إن التحديات الأساسية التي تواجه الحلف أيضا تتمثل في مخاطر كبيرة يتعرض لها الأمن الجماعي، فالعالم اليوم يواجه خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل

[1] طالب حسين حافظ، مرجع سابق، ص 147-148.

[2] أحمد بوخريص، مرجع سابق، ص 101.

و الوصول إليها من قبل جماعات و حركات سياسية و دينية متطرفة[1]، إضافة إلى انتشار الإرهاب بشكل مريب خاصة مع التطور التقني و التكنولوجي، الجريمة المنظمة و المتاجرة بالبشر كلها أخطار تستدعي الوقوف عندها و ايجاد حلول جذرية

- من الرهانات التي تواجه حلف الناتو انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في قيادته و التحكم فيه وفقا لأجندتها الأمنية و مصلحتها القومية و الابتعاد عن آراء و مواقف الدول الأعضاء سيؤدي بلا شك إلى تزايد الخلافات و التوترات داخل بيت الناتو و التي ستنعكس على العلاقات الأوروبية الأطلسية و دليل ذلك تصريح الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون بأن الحلف في حالة موت دماغي بعد ملاحظته لغياب تماسك واضح و غير مقبول خلال آخر قمتين للحلف.
- إحداث تعديلات في المفاهيم الإستراتيجية للحلف و توجهاته ينبغي أن يتلاءم فيه المنظور الأمريكي والمنظور الأوروبي.
- تحديد هدف استراتيجي فيما يخص العلاقة مع روسيا الاتحادية التي لم تصبح عدوا رغم النظرة العدائية اتجاه الحلف لأسباب تاريخية من جهة و موقفها بشأن استخدام القوة العسكرية للناتو خارج مسؤوليته و الذي يسبب زعزعة الاستقرار و تهديد للأمن القومي الروسي و مصالحها من جهة أخرى. فأمام هذا الوضع يجدر بالحلف الحلف تحديد هدفين استراتيجيين اتجاه روسيا: تعزيز الأمن في أوروبا من خلال ارتباط روسي سياسي عسكري وطيد مع المجتمع الاورو-أطلسي و إشراكها في شبكة أوسع للأمن العالمي[2].
- استمرار الجدل حول المقصود من المادة الخامسة من ميثاق الناتو التي تنص على الدفاع الجماعي كمهمة أساسية للحلف في ظل القرن الواحد والعشرين الذي تتنوع فيه التحديات الأمنية و كذا حول الدفاعات الإقليمية وقدرات التدخل السريع،.معظم هذه الخلافات ترجع بالأساس إلي تباين مفاهيم الحرب بين الحلف

[1] طالب حسين حافظ، مرجع سابق، ص 149.

[2] نفس المرجع، ص 148.

(والشركاء الأوروبيين) والتي تحولت إلى التركيز على تقليل عدد الضحايا وتفادي وقوع خسائر في صفوف المدنيين والانتهاء من العمليات في أقرب وقت ممكن.

- و على صعيد آخر ضرورة أخذ مشرفي التخطيط في الحلف بعين الاعتبار إمكانية دعم جهات حكومية لجهات غير حكومية لمهاجمة الناتو.
- والسؤال الذي يواجه التحالف هو إلى أي مدى قد تهدد الهجمات الالكترونية المصالح الأمنية للحلف [1].
- عدم التنسيق و التشاور مع منظمة الأمم المتحدة و بالتالي أخذ مكانها أو تجاوزها في مهمة الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين.
- الصين: التحدي الجديد لم تَعُد روسيا وحدها عنوان التحدي بالنسبة إلى الأطلسي فهناك انشغال متزايد بالصين أيضا نظرا لتعاظم قدرات العملاق الآسيوي الذي تنشغل الولايات المتحدة بمحاولة تحجيمه أو إبطاء تقدّمه في مجالات استراتيجية عدّة، لأن الصعود الصيني يرسم ملامح عالم متعدد الأقطاب تحاول واشنطن عرقلته، وقد لا يكون هذا ما يشغل الشركاء الأطلسيين على حد سواء [2].

تطرح النقاط المشار إليها تحديا هاما أمام حلف الناتو ، فمن الأجدر أن يأخذها الحلف بعين الاعتبار ضمن أجندة أعماله في حال رغبة أعضائه توطيد العلاقة الأورو– أطلسية و العمل وفقا لعقيدة أمنية مشتركة و تفادي أي خلل أو تعارض قد يؤدي إلى مراجعة الحسابات في مدى مصداقية الحلف و أدائه لمهامه و تنعكس على مستقبله خاصة في حال استمرار السيطرة الأمريكية المنفردة.

[1] جاكلين ديفيس، "الناتو بعد 09/11: المنظور الأمريكي"، مجلة الناتو، متحصل عليه: https://www.nato.int/docu/review/2011/11-september/NATO-US-Perspective-9-11/AR ، بتاريخ 2020/08/02 على الساعة 15:00.

[2] حسام شاكر، الناتو: "هل يكمن التهديد في الداخل؟"، متحصل عليه: https://alkhaleejonline.net ، بتاريخ 2020/08/02 على الساعة 16:05.

خلاصة الفصل:

التحول الذي شهده النظام الدولي بعد الحرب الباردة وبروز تهديدات و مخاطر جديدة، جعلت من الأهمية بمكان تكيف الحلف الأطلسي مع المستجدات و البحث عن مخرج يضمن شرعية بقائه، و لهذا طرأت مجموعة من التحولات و التغيرات على المنظمة وانتقلت من إستراتيجية دفاعية هدفت لمواجهة الخطر الشيوعي و التصدي له إلى استراتيجية توسعية و تطبيق نظام الأمن الشامل.

حيث بدأ التغيير بفتح زاوية التوسع الجغرافي نحو دول الشرق التي كانت حليفة العدو الشيوعي سابقا و هو ما يوافق الافتراض الواقعي الذي يؤكد دائما على عامل المصلحة في العلاقات الدولية، ثم التوجه نحو الشرق الأوسط الكبير من خلال برنامج الشراكة من أجل السلام و هو ما يعكس الرؤية المستقبلية للحلف و المتمثلة في ضمان تدخله في الترتيبات الأمنية بالمنطقة التي يعتبرها مصدرا للعديد من التوترات و التهديدات التي تمس بالأمن و السلم الدوليين.

إضافة لذلك فإن مهام الحلف الأطلسي لم تتغير بعد نهاية الحرب الباردة، إلا أن الإستراتيجية التي اعتمدها أصبحت تقوم على الحروب الإستباقية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب الدولي و الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل و بناء أنظمة حكم ديمقراطية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، و كل ذلك في سبيل حماية أمن الدول الأعضاء و مصالحها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى التي أصبحت ترى نفسها معرضة للتهديد في أي وقت ومن أية جهة.

الخـاتمـة

فـي خضـم التغيـرات و التطـورات التـي شـهدتها البيئـة الأمنيـة عقـب نهايـة الحـرب البـاردة علـى مسـتوى المفـاهيم و الفواعـل و القضـايا و التهديـدات، أضـحى لزامـا علـى حقـل الدراسـات الأمنيـة التكيـف مـع سـرعة و وتيـرة هـذه التحـولات مـن الضـروري إيجـاد مفـاهيم حديثـة، و إعـادة صـياغة منظـورات جديـدة اسـتجابة للبيئـة الدوليـة الراهنـة فانصـب اهتمـام الدارسـين و المفكـرين علـى مراجعـة مفهـوم الأمـن و إخراجـه مـن الإطـار الضـيق الـذي اقتصـرته المدرسـة الواقعيـة فـي البعـد العسـكري إلـى مفهـوم أوسـع يشـمل أبعـادا جديـدة وهـو مـا سـاهمت فيـه مدرسـة كوبنهـاغن بشـكل كبيـر وظهـرت علـى إثرهـا العديـد مـن المقاربـات تملـك القدرة التفسيرية لمجريات الأحداث الدولية.

ولـم يقتصـر انعكـاس التحـولات الناتجـة عـن انتهـاء نظـام الثنائيـة القطبيـة علـى الجانـب النظـري فقـط، بـل امتـد لـدور الفواعـل و لعـل أبرزهـا حلـف شـمال الأطلسـي الـذي حـاول ضـمان بقائـه واسـتمراريته كفاعـل مهـم فـي العلاقـات الدوليـة واتجـه نحـو خلـق هويـة جديـدة تتماشـى مـع متطلبـات حقبـة مـا بعـد الحـرب و مـا بعـد اعتـداءات 11 سـبتمبر التـي كشـفت عن تهديدات أمنية جديدة استدعت إعادة ترتيب الأوراق.

حيـث كـان يحكـم اسـتراتيجية الحلـف فـي عـالم الثائيـة القطبيـة مواجهـة المـد الشـيوعي باعتبـاره التهديـد الأخطـر علـى أمـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بالدرجـة الأولـى ، ثـم بـدأت الإشـكالية بانهيـار الاتحـاد السـوفيتي وانتهـاء الحـرب البـاردة ومـا ترتـب علـى هـذه الأحـداث التاريخيـة مـن تغيـرات عميقـة فـي النظـام الـدولي فرضـت نفسـها علـى السـاحة الدوليـة، و طُرحـت قضـية اسـتمرار الحلـف فـي ظـل تغيـر الأوضـاع و إصـرار الولايـات المتحـدة لـيس علـى إبقـاء الحلـف فقـط و إنمـا إجـراء سلسـلة مـن التعـديلات و التغييـرات ليـتلاءم مـع افـرازات البيئة الدولية الجديدة واستمرار وضع أوروبا تحت مظلة الحماية الأمريكية.

اتخـاذ قـرار توسـيع حلـف النـاتو جـاء كمحصـلة يمكـن وصـفها بالمنطقيـة للمتغيـرات التـي فرضـت نفسـها علـى الوضـع الـدولي بعـد تفكـك الاتحـاد السـوفياتي –حجـر زاويـة المعسـكر الشـيوعي– و حـدوث خلـل فـي ميـزان القـوى علـى الصـعيد العـالمي، و كـان هـذا

القرار يستلزم وضع استراتيجية تحدد الأدوار الجديدة للحلف أساسها الدفاع الجماعي وفقا للمنظور الجديد للأمن الذي يرتكز على الأمن التعاوني و إدارة الأزمات.

و تجاوبا مع التهديدات الجديدة التي طرأت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أخذت الاستراتيجية الأمنية للحلف أبعادا واسعة استطاع من خلالها تعظيم مكاسبه بما يتماشى و مصالحه عبر مسار مسطر لتحقيق و فرض استراتيجيته الأمنية الجديدة، فقد أقر الحلف الانتقال من مفهوم الردع و الاحتواء إلى مفهوم العمل الوقائي باعتباره – مفهوما مركزيا في الإدارة الإستراتيجية للولايات المتحدة– و اعتماد مبدأ التدخل العسكري الإنساني، ونقل عمله من المجال الأوروبي إلى مجال أوسع يضم الساحة الأسيوية و الشرق الأوسط الكبير من خلال اتخاذ خطوات مبكرة و مفاجئة ضد دول أو تنظيمات عدائية لمنع وقوع أعمال مدمرة ضد أهداف أمريكية.

ورغم نجاح الحلف في حل عدة أزمات إلا أن بعض تدخلاته خارج نطاقه الجغرافي تتم بطريقة تمييزية و تجاوزية بحيث يتم التحرك نحو المسائل التي يدرك أعضاء الحلف و بالأساس الولايات المتحدة أنها تمثل تهديدا لمصالحها دون الرجوع و الاحتكام لأجهزة أخرى(منظمة الأمم المتحدة)، مما يجعله محل استفهام حول ما إذا كان فعلا آلية لحفظ السلم و الأمن الدوليين و لدية نية للإدارة الفعالة و الحقيقة للتهديدات الأمنية الجديدة .

هذا ما دفع بالعديد من المحللين إلى الاعتقاد بأن قادة حلف الناتو يسعون إلى تهميش دور الأمم المتحدة و تجاوز مجلس الأمن و تعظيم دور الحلف مع التوسع المستمر في نطاق عملياته بدافع الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين، و عليه يتبادر إلى الأذهان تساؤل فيما إذا كانت مجابهة التهديدات العالمية تقع فعلا على عاتق الناتو فما هو دور هيئة الأمم المتحدة و التنظيمات الإقليمية الأخرى في هذه الحالة؟ هذه الأسئلة ستبقى الإجابة عنها مرتبطة بمجريات الأحداث في النظام الدولي، لكن وحتى في حال اعتباره آلية لحفظ السلم و الأمن الدوليين ، فمن بين أنجع وسائل تحقيق الأمن الجماعي

و الأمـن الشـامل وتقلـيص آثـار التحـالف هـو إسـناد هـذه المهمـة للأمـم المتحـدة و العمـل على تعزيز سلطتها في إدارة الشؤون العالمية و إرساء آليات فعالة لهذا الغرض.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلاستنتاجات التالية:

- اسـتطاع حلـف النـاتو أن يحـافظ علـى بقائـه رغـم زوال مبـررات و أسـباب وجـوده و بالتـالي الحفـاظ علـى التواجـد الأمريكـي فـي أوروبـا الـذي لا يخـرج عـن كونـه حلقـة رئيسـية فـي اسـتراتيجية أمريكيـة تهـدف إلـى التفـوق العسـكري و الجيوسـتراتيجي علـى الصعيد العالمي دون منازع .
- عدم قدرة أوروبا على حماية أمنها واستقرارها دون مساعدة الولايات المتحدة.
- الإسـتراتيجية الجديـدة التـي اعتمـدها حلـف شـمال الأطلسـي بعـد 2001 هـدفها الرئيسـي تـأمين قـدرة الولايـات المتحـدة و حلفائهـا علـى التـدخل فـي أيـة منطقـة مـن مناطق العالم بما قد يتطلبه الأمر من وضع أقاليم معينة تحت السيطرة.
- الصـلاحيات الواسـعة التـي منحهـا الحلـف لنفسـه والقائمـة علـى مفهـوم موسـع للأمـن تمثـل انتهاكـا للسـيادة الوطنيـة للـدول و تتعـارض و مبـدأ عـدم التـدخل فـي شـؤونها الداخليـة، فضـلا عـن كونهـا تمثـل تعـديا صـارخا علـى اختصـاص مجلـس الأمـن و هـو مـا يعـد منافيـا للمبـادئ التـي يـزعم النظـام الـدولي الـدفاع عنهـا مثـل الديمقراطيـة و حقـوق الإنسـان و احتـرام سـيادة القـانون و أصـبح شـعار التـدخل الإنسـاني لمكافحـة الإرهاب و القضاء على الأنظمة الدكتاتورية هو السائد.
- وجـد الحلـف نفسـه بعـد هجمـات11 سـبتمبر2001 أمـام تحـد كبيـر لإثبـات اسـتمراره و دوره خاصـة بعـد احتمـال حـدوث شـرخ فـي العلاقـات عبـر الأطلسـية بعـد الجـدال الكبيـر بـين الأعضـاء حـول تدخلـه فـي العـراق بـين موقـف رافـض و موقـف أمريكـي متمسك بقراره.

كما يمكن وضع جملة من التوصيات في شأن مستقبل وظائف الحلف، وأهمها:

- علـى الحلـف الأطلسـي إحـداث تقـارب بـين شـعاراته و أهدافـه المسـطرة نظريـا و التـي يـتم الاتفـاق عليهـا بمختلـف قممـه الرئيسـة و بـين إنجازاتـه علـى أرض الواقـع التـي تبقى رهينة الهيمنة و المصلحة الأمريكية

- القـوة العسـكرية ليسـت السـبيل الأمثـل و الأنجـع فـي التعامـل مـع التهديـدات الأمنيـة الجديـدة لاخـتلاف طبيعتهـا و خصائصـها و يمكـن أن تـؤدي لزيـادة حـدة تأثيرهـا، لـذا ينبغي الاعتماد على أساليب أخرى لنجاح عملية إدارة الأزمات.
- حلـف شـمال الأطلسـي بصـورته الحاليـة لا يمكـن اعتبـاره آليـة حقيقـة لحفـظ السـلم و الأمـن الـدوليين و إنمـا مجـرد وسـيلة فـي يـد أمريكـا تسـتغلها لتبريـر أفعالهـا و إكسابها طابع الشرعية.

رغـم ذلـك يمكـن القـول أنـه مـن الصـعب تصـور كيـف سيصـبح حلـف النـاتو فـي المسـتقبل و المـرجح أنـه سـيكون أقـل تماسـكا ايـديولوجيا وهيكليـا ممـا كـان عليـه فـي الحـرب البـاردة، و بمـا أن الهـاجس الأمنـي هـو المحـرك الأساسـي لحلـف النـاتو فـإن الولايـات المتحـدة ستواصـل اسـتخدامه كإطـار متعـدد الأطـراف لإضـفاء الشـرعية علـى قيادتهـا وقوتهـا وممارساتها كقطب مهيمن، و يمكن طرح ثلاث مشاهد لمستقبل الحلف:

-البقـاء علـى الوضـع الـراهن: و يعنـي اسـتمرار تواجـد الحلـف و تجديـد اسـتراتيجيته حسـب مـا يقتضـيه الوضـع الـدولي و التهديـدات الأمنيـة المطروحـة فيـه، و التكيـف مـع ديناميكيـات التطـورات الراهنـة و المسـتقبلية لكـن فـي ظـل قـوة مهيمنـة تتـولى القيـادة و التخطـيط و التـأثير المتمثلـة فـي الولايـات المتحـدة باعتبارهـا قـادرة علـى توجيـه الـرؤى الإسـتراتيجية للحلـف مـن جهـة، و دعمـه ماليـا و عسـكريا مـن جهـة أخـرى لخدمـة و حمايـة مصـالحها فـي القـارة الأوربية و خارجها.

-التحـول إلـى قـوة عالميـة: التطـوير الـدوري لاسـتراتيجية الحلـف و مهامـه تماشـيا مـع مسـتجدات السـاحة الدوليـة و نجاحـه فـي تجـاوز التحـديات المطروحـة فـي كـل فتـرة مـا هـو إلا مظهـر مـن مظـاهر العولمـة و الهيمنـة الغربيـة الرأسـمالية بزعامـة أمريكيـة، و بالتـالي لـن تتوقـف الطموحـات و المطـامع عنـد هـذا الحـد -لا سـيما مـع منـع تصـاعد أي قـوة أخـرى- بحيـث سـتكون المسـاعي نحـو ضـبط أجنـدة جديـدة لعولمـة النـاتو يضـطلع مـن خلالهـا بـأدوار عالميـة متعـددة المجـالات متجـاوزا بـذلك الأمـم المتحـدة فـي تَـولي مهمـة حفـظ السـلم و الأمـن الدوليين

-الانهيـار: نتيجـة لعـدة أسـباب أهمهـا: تعميـق فجـوة اخـتلاف الأولويـات و التوجهـات و الأهـداف بـين الـدول الأعضـاء، اسـتمرار إشـكالية تحمـل أعبـاء و نفقـات الحلـف، اتخـاذ أحـد الـدول المؤسسـة قـرار الانسـحاب، احتمـال إنشـاء مؤسسـات و أجهـزة أوروبيـة بإمكانهـا تأديـة وظـائف الحلـف وتعمـل علـى اسـتتباب الاسـتقرار و الأمـن بشـكل أفضـل يـتلاءم و الرؤيـة الأوروبيـة خاصـة علـى الصـعيد الإقليمـي، أو صـعود قـوة جديـدة منافسـة كالصـين أو روسيا تؤثر على ترتيب ميزان القوى و من ثم على استمرار وجود الحلف .

الـمـلاحـق

الملحق رقم 01: معاهدة حلف شمال الأطلسي

وقِعَتْ في واشنطن 4 أبريل 1949، وتم المصادقة عليها من قبل مجلس الشيوخ في 21 يوليو 1949، صادق عليها رئيس الولايات المتحدة في 25 يوليو 1949 وأودعت في واشنطن 25 يوليو 1949، دخلت حيز التنفيذ في 24 آب 1949.

أُعلن من قبل رئيس الولايات المتحدة في 24 آب/أغسطس 1949 إضافات (لتشمل اليونان وتركيا) وعدلت (المادة 6) بموجب بروتوكول 17 أكتوبر 1951؛ لتشمل جمهورية ألمانيا الاتحادية، بموجب بروتوكول23 أكتوبر 1954 Stat.2241263؛ المعاهدات وسلسلة المراسيم الدولية الأخرى لعام 1964.

يؤكد أطراف هذه الاتفاقية، من جديد، إيمانهم بأهداف ومبادئ، ميثاق الأمم المتحدة، ورغبتهم في العيش مع كل الشعوب، والحكومات، في سلام. وتؤكد الأطراف، إصرارها على حماية الحرية، والتراث المشترك، وحضارة شعوبهم، التي تقوم على أسس ومبادئ الديموقراطية، والحرية، الفردية، والنظام والقانون وهم يسعون لترسيخ الاستقرار والرخاء، في منطقة شمال الأطلسي، مصممين على توحيد الجهود، من أجل الدفاع الجماعي، وحماية وصيانة السلام والأمن، وبناء عليه، فقد اتفقوا على هذه الاتفاقية وهي:

المادة 1: يلتزم الأطراف بما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، بتسوية كل حالة نزاع دولي، يكونون طرفاً فيها، بالطرق السلمية، وبالتالي لا يتعرض السلام والأمن الدوليان، والعدالة للخطر، كما يلتزم الأطراف أيضاً، بالتخلي عن أي تهديد بالقوة، أو استخدامها، في علاقاتهم الدولية، بشكل يتنافى مع أهداف الأمم المتحدة.

المادة 2: سوف تساهم الأطراف، في استمرار تطور علاقات السلم، والصداقة، الدولية في الوقت الذي يدعمون فيه مؤسساتهم الحرة، وتحقيق فهم أفضل للمبادئ والأسس التي تقوم عليها، هذه المؤسسات، كما ينشدون ويشجعون، عوامل التضامن، والرخاء، وهم يسعون في سياستهم الاقتصادية الدولية، إلى تجنب الخلافات والمتناقضات، وتشجيع ودعم التعاون الاقتصادي، بين كل الأطراف فردية أو جماعية.

المادة 3: لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية، بشكل أفضل، يعمل الأطراف، فرادى ومجتمعين، من خلال الاعتماد الذاتي الفعال، والدائم، والدعم المتبادل، على تحقيق قوة مقاومة، وقناعة ذاتية، ومشتركة، ضد الهجمات، والاعتداءات المسلحة، والاستمرار في تطوير ذلك.

المـادة 4: يتشـاور الأطـراف مـع بعضـهم الـبعض، عنـد إحسـاس أي مـنهم، بـأن سـلام المنطقـة، أو الاستقلال السياسي، وأمن أحد الأطراف، مهدد.

المـادة 5: يتفـق الأطـراف، علـى أن أي هجـوم، أو عـدوان مسـلح، ضـد طـرف مـنهم، أو عـدة أطـراف، فـي أوروبـا أو أمريكـا الشـمالية، يعتبـر عـدوانا علـيهم جميعـا، وبنـاء عليـه، فـإنهم متفقـون علـى أنـه، فـي حالـة وقـوع مثل هذا العدوان المسلح، فإن علـى كـل طـرف مـنهم، تنفيذاً لمـا جـاء فـي المـادة "51" مـن ميثـاق الأمـم المتحـدة، عـن حـق الـدفاع الـذاتي عـن أنفسـهم، بشـكل فـردي أو جمـاعي، تقـديم المسـاندة والعـون للطـرف، أو الأطـراف، التـي تتعـرض للهجـوم، باتخـاذ الإجـراءات الذاتيـة، بالتعـاون مـع الأطـراف الأخـرى، دون تـأخير. بمـا فـي ذلـك اسـتخدام قـوة السـلاح، التـي يـرى أنهـا لازمـة لإعـادة الأمـن، إلـى منطقـة شـمال الأطلسـي، وتأكيـده. ويـتم إبـلاغ مجلـس الأمـن، دون تـأخير، بكـل هجـوم وعـدوان مسـلح، وكـل الإجـراءات المضـادة المتخـذة تجاهـه. ويـتم وقـف الإجـراءات، بمجـرد اتخـاذ مجلـس الأمـن للخطـوات الضـرورية، لإعـادة، واسـتقرار السـلام والأمـن الدوليين.

المـادة 6: طبقـاً لمفهـوم المـادة "5"، فإنـه يعتبـر أي عـدوان، أو هجـوم مسـلح، علـى طـرف أو أكثر:

أ. كـل عـدوان أو هجـوم مسـلح، علـى أي منطقـة، لأحـد الأطـراف، فـي أوروبـا وأمريكـا الشـمالية، أو القسـم الجزائـري مـن فرنسـا، ومنطقـة تركيـا، أو إحـدى الجـزر الخاضـعة لمنطقة سيادة أحد الأطراف، في منطقة شمال الأطلسي، شمال مدار السرطان.

ب. العـدوان أو الهجـوم، علـى قـوات مقاتلـة أو سـفن أو طـائرات أحـد الأطـراف، فـي هـذه المنـاطق، أو عبـر مجالـه الجـوى، أو مياهـه الإقليميـة، أو إحـدى المنـاطق بأوروبـا، أو فـي منطقـة شـمال الأطلسـي، شـمال مـدار السـرطان، حيـث كانـت قـوات احـتلال أحـد الأطـراف، تتمركز لفترة، كانت اتفاقية شمال الأطلسي فيها نافذة، أو سارية المفعول.

المـادة 7: هـذه الاتفاقيـة لا تمـس ولا يمكـن أن تفسـر، بأنهـا تـؤثر علـى حقـوق وواجبـات الأطـراف، الأعضـاء فـي الأمـم المتحـدة، المترتبـة علـى ميثاقهـا، كمـا لا تمـس فـي المقـام الأول، مسـؤولية مجلـس الأمـن فـي الحفـاظ علـى السـلام والأمـن الـدوليين، ولا يمكـن أن تفسـر علـى مثـل هـذا المنوال.

المـادة 8: يعلـن كـل طـرف، أنَّـه لا توجـد التزامـات دوليـة حاليـا بينـه وبـين أطـراف أخـرى، أو دولـة ثالثـة، تتعـارض مـع لـوائح وبنـود هـذه الاتفاقيـة. ويلتـزم بعـدم التعهـد أو التـورط، فـي أي التزامـات دولية، تتناقض مع هذه الاتفاقية.

المـادة 9: يقـوم الأطـراف، بتشـكيل وتكـوين مجلـس، يـتم فيـه تمثيـل كـل مـنهم، لبحـث ودراسـة قضـايا تنفيـذ هـذه الاتفاقيـة، ويـتم تشـكيل وبنـاء هـذا المجلـس، بحيـث يمكـن أن يجتمـع فـي أي وقـت، وعلـى وجـه السـرعة. ويقـوم المجلـس، بتكـوين هيئـات وأجهـزة تابعـة، طالمـا كـان ذلـك ضـرورياً، وبصـفة خاصـة، يقـوم دون تـأخير، بتشـكيل لجنـة دفاعيـة، تتـولى مهمـة التوصـية بالإجراءات الخاصة، بتنفيذ المادتين (3، 5).

المـادة 10: يمكـن للأطـراف، مـن خـلال قـرار جمـاعي، أن يطلبـوا مـن كـل دولـة أوروبيـة أخـرى، يكـون بإمكانهـا مسـاندة مبـادئ هـذه الاتفاقيـة، والمسـاهمة فـي تحقيـق أمـن منطقـة شـمال الأطلسـي، الانضـمام إلـى الحلـف. وكـل دولـة يـتم دعوتهـا، علـى هـذا النحـو السـابق، يمكنهـا مـن خـلال إيـداع مسـتندات انضـمامها لـدى حكومـة الولايـات المتحـدة، أن تصـبح عضـوا فـي هـذه الاتفاقيـة. وتقـوم حكومـة الولايـات المتحـدة بـدورها بإحاطـة كـل طـرف علمـاً، بتقـديم مثـل هـذا المسـتند لهـا، وإيداعـه لديها، (وثيقة ومستند الانضمام).

المـادة 11: يقـوم الأطـراف، بالتصـديق علـى الاتفاقيـة وإقرارهـا، بالأسـلوب الـذي يتمشـى مـع دسـتورهم، ثـم يقومـون بتنفيـذ بنودهـا ولوائحهـا. ويـتم إيـداع وثـائق ومسـتندات التصـديق، بأسـرع مـا يمكـن، لـدى الولايـات المتحـدة، والتـي بـدورها تقـوم بإحاطـة كـل الـدول الأخـرى، الموقعـة علـى الاتفاقيـة، بكـل عمليـة إيـداع تـتم، لـديها. وتـدخل الاتفاقيـة حيـز التنفيـذ، وتصـبح سـارية المفعـول، بـين الـدول المصـدقة عليهـا، بمجـرد إيـداع غالبيـة الـدول الموقعـة علـى الاتفاقيـة وثـائق التصـديق بمـا فـي ذلـك، وثـائق تصـديق كـل مـن : بلجيكـا – المملكـة المتحـدة – فرنسـا – كنـدا – لوكسـمبرج – هولنـدا – الولايـات المتحـدة. أمـا بالنسـبة لـدول أخـرى فتصـبح سـارية المفعـول بالنسـبة لهـم، فـي يـوم إيداع وثائق تصديقهم، على الاتفاقية لدى الولايات المتحدة.

المـادة 12: بعـد عشـر سـنوات مـن سـريان المعاهـدة، أو فـي أي وقـت آخـر، يقبـل الأطـراف، بنـاءاً علـى طلـب أحـدهم، إجـراء مشـاورات، بشـأن إعـادة مراجعـة المعاهـدة، ودراسـاتها، فـي ظـل الظـروف التـي تـؤثر فيمـا بعـد، علـى سـلام وأمـن منطقـة شـمال الأطلسـي. أو بنـاء علـى أي تطـوير قـد يطـرأ علـى الاتفاقيـات الدوليـة، والإقليميـة، وذلـك مـن أجـل الحفـاظ علـى، السـلام والأمـن الـدوليين، فـي إطار ميثاق الأمم المتحدة.

المـادة 13: بعـد فتـرة سـريان وتطبيـق للمعاهـدة، لمـدة عشـرين عامـاً، يحـق لأي طـرف الانسـحاب مـن الاتفاقيـة. وذلـك بعـد عـام مـن تقـديم إنـذار، أو إخطـار بـذلك لحكومـة الولايـات المتحـدة، التـي تقوم بإحاطة حكومات الأطراف الأخرى، علماً، بإيداع كل ما يبلغها من إخطارات، وإنذارات.

المـــادة 14: تـــودع الاتفاقيـــة، فـــي ســـجلات ومحفوظـــات، حكومـــة الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة، ويُعتبـــر نصـــيها الإنجليـــزي والفرنســـي، صـــحيحين، وبـــنفس الدرجـــة، ويـــتم إيـــداعها، فـــي أرشـــيف حكومـــة الولايـــات المتحـــدة، حيـــث تقـــوم بإرســـال نســـخ معتمـــدة، مـــن الاتفاقيـــات لحكومـــات الـــدول الأخرى الموقعة، على الاتفاقية.

حرر في واشنطن ، في الرابع من نيسان (أبريل) 1949.

المصدر: https://political-encyclopedia.org

الملحق رقم 02: الهيكل التنظيمي لحلف الناتو سنة 1951.

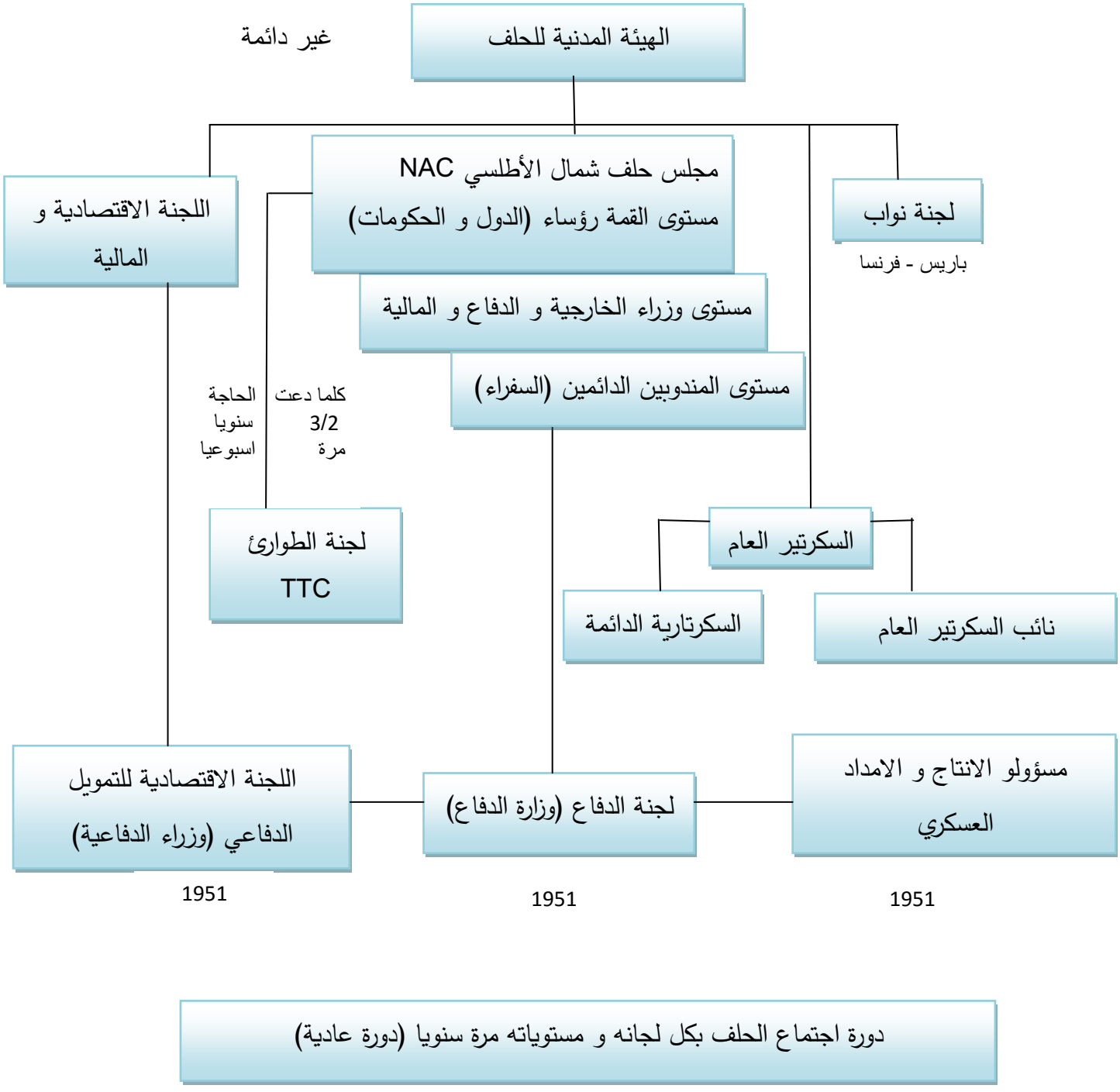

المصدر:www.elmoqatel.com

الملحق رقم 03: المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو لسنة 1991

At their meeting in London in July 1990, NATO's Heads of State and Government agreed on the need to transform the Atlantic Alliance to reflect the new, more promising, era in Europe. While reaffirming the basic principles on which the Alliance has rested since its inception, they recognised that the developments taking place in Europe would have a far-reaching impact on the way in which its aims would be met in future. In particular, they set in hand a fundamental strategic review. The resulting new Strategic Concept is set out below.

Part I - the Strategic Context

The new strategic environment

1. Since 1989, profound political changes have taken place in Central and Eastern Europe which have radically improved the security environment in which the North Atlantic Alliance seeks to achieve its objectives. The USSR's former satellites have fully recovered their sovereignty. The Soviet Union and its Republics are undergoing radical change. The three Baltic Republics have regained their independence. Soviet forces have left Hungary and Czechoslovakia and are due to complete their withdrawal from Poland and Germany by 1994. All the countries that were formerly adversaries of NATO have dismantled the Warsaw Pact and rejected ideological hostility to the West. They have, in varying degrees, embraced and begun to implement policies aimed at achieving pluralistic democracy, the rule of law, respect for human rights and a market economy. The political division of Europe that was the source of the military confrontation of the Cold War period has thus been overcome.
2. In the West, there have also been significant changes. Germany has been united and remains a full member of the Alliance and of European institutions. The fact that the countries of the European Community are working towards the goal of political union, including the development of a European security identity, and the enhancement of the role of the WEU are important factors for European security. The strengthening of the security dimension in the process of European integration, and the enhancement of the role and responsibilities of European members of the Alliance are positive and mutually reinforcing. The development of a European security identity and defence role, reflected in the strengthening of the European pillar within the Alliance, will not only serve the interests of the European states but also reinforce the integrity and effectiveness of the Alliance as a whole.
3. Substantial progress in arms control has already enhanced stability and security by lowering arms levels and increasing military transparency and mutual confidence (including through the Stockholm CDE agreement of 1986, the INF Treaty of 1987 and the CSCE agreements and confidence and security-building measures of 1990). Implementation of the 1991 START Treaty will lead to increased stability through substantial and balanced reductions in the field of strategic nuclear arms. Further far-reaching changes and reductions in the nuclear forces of the United States and the Soviet Union will be pursued following President Bush's September 1991 initiative. Also of great importance is the Treaty on Conventional Armed Forces in Europe (CFE), signed at the 1990 Paris Summit; its implementation will remove the Alliance's numerical inferiority in key conventional weapon systems and provide for effective verification procedures. All these developments will also result in an unprecedented degree of military transparency in Europe, thus increasing predictability and mutual confidence. Such transparency would be further enhanced by the achievement of an Open Skies regime. There are welcome prospects for further advances in arms control in conventional and nuclear forces, and for the achievement of a global ban on chemical weapons, as well as restricting de-stabilising arms exports and the proliferation of certain weapons technologies.
4. The CSCE process, which began in Helsinki in 1975, has already contributed significantly to overcoming the division of Europe. As a result of the Paris Summit, it now includes new institutional arrangements and provides a contractual frame- work for consultation and cooperation that can play a constructive role, complementary to that of NATO and the process of European integration, in preserving peace.

5. The historic changes that have occurred in Europe, which have led to the fulfilment of a number of objectives set out in the Harmel Report, have significantly improved the overall security of the Allies. The monolithic, massive and potentially immediate threat which was the principal concern of the Alliance in its first forty years has disappeared. On the other hand, a great deal of uncertainty about the future and risks to the security of the Alliance remain.
6. The new Strategic Concept looks forward to a security environment in which the positive changes referred to above have come to fruition. In particular, it assumes both the completion of the planned withdrawal of Soviet military forces from Central and Eastern Europe and the full implementation by all parties of the 1990 CFE Treaty. The implementation of the Strategic Concept will thus be kept under review in the light of the evolving security environment and in particular progress in fulfilling these assumptions. Further adaptation will be made to the extent necessary.

Security challenges and risks

7. The security challenges and risks which NATO faces are different in nature from what they were in the past. The threat of a simultaneous, full-scale attack on all of NATO's European fronts has effectively been removed and thus no longer provides the focus for Allied strategy. Particularly in Central Europe, the risk of a surprise attack has been substantially reduced, and minimum Allied warning time has increased accordingly.
8. In contrast with the predominant threat of the past, the risks to Allied security that remain are multi-faceted in nature and multi-directional, which makes them hard to predict and assess. NATO must be capable of responding to such risks if stability in Europe and the security of Alliance members are to be preserved. These risks can arise in various ways.
9. Risks to Allied security are less likely to result from calculated aggression against the territory of the Allies, but rather from the adverse consequences of instabilities that may arise from the serious economic, social and political difficulties, including ethnic rivalries and territorial disputes, which are faced by many countries in central and eastern Europe. The tensions which may result, as long as they remain limited, should not directly threaten the security and territorial integrity of members of the Alliance. They could, however, lead to crises inimical to European stability and even to armed conflicts, which could involve outside powers or spill over into NATO countries, having a direct effect on the security of the Alliance.
10. In the particular case of the Soviet Union, the risks and uncertainties that accompany the process of change cannot be seen in isolation from the fact that its conventional forces are significantly larger than those of any other European State and its large nuclear arsenal comparable only with that of the United States. These capabilities have to be taken into account if stability and security in Europe are to be preserved.
11. The Allies also wish to maintain peaceful and non- adversarial relations with the countries in the Southern Mediterranean and Middle East. The stability and peace of the countries on the southern periphery of Europe are important for the security of the Alliance, as the 1991 Gulf war has shown. This is all the more so because of the build-up of military power and the proliferation of weapons technologies in the area, including weapons of mass destruction and ballistic missiles capable of reaching the territory of some member states of the Alliance.
12. Any armed attack on the territory of the Allies, from whatever direction, would be covered by Articles 5 and 6 of the Washington Treaty. However, Alliance security must also take account of the global context. Alliance security interests can be affected by other risks of a wider nature, including proliferation of weapons of mass destruction, disruption of the flow of vital resources and actions of terrorism and sabotage. Arrangements exist within the Alliance for consultation among the Allies under Article 4 of the Washington Treaty and, where appropriate, coordination of their efforts including their responses to such risks.
13. From the point of view of Alliance strategy, these different risks have to be seen in different ways. Even in a non-adversarial and cooperative relationship, Soviet military capability and build-up potential, including its nuclear dimension, still con- stitute the

most significant factor of which the Alliance has to take account in maintaining the strategic balance in Europe. The end of East-West confrontation has, however, greatly reduced the risk of major conflict in Europe. On the other hand, there is a greater risk of different crises arising, which could develop quickly and would require a rapid response, but they are likely to be of a lesser magnitude.

14. Two conclusions can be drawn from this analysis of the strategic context. The first is that the new environment does not change the purpose or the security functions of the Alliance, but rather underlines their enduring validity. The second, on the other hand, is that the changed environment offers new opportunities for the Alliance to frame its strategy within a broad approach to security.

Part II - Alliance Objectives And Security Functions

The purpose of the Alliance

15. NATO's essential purpose, set out in the Washington Treaty and reiterated in the London Declaration, is to safeguard the freedom and security of all its members by political and military means in accordance with the principles of the United Nations Charter. Based on common values of democracy, human rights and the rule of law, the Alliance has worked since its inception for the establishment of a just and lasting peaceful order in Europe. This Alliance objective remains unchanged.

The nature of the Alliance

16. NATO embodies the transatlantic link by which the security of North America is permanently tied to the security of Europe. It is the practical expression of effective collective effort among its members in support of their common interests.
17. The fundamental operating principle of the Alliance is that of common commitment and mutual co-operation among sovereign states in support of the indivisibility of security for all of its members. Solidarity within the Alliance, given substance and effect by NATO's daily work in both the political and military spheres, ensures that no single Ally is forced to rely upon its own national efforts alone in dealing with basic security challenges. Without depriving member states of their right and duty to assume their sovereign responsibilities in the field of defence, the Alliance enables them through collective effort to enhance their ability to realise their essential national security objectives.
18. The resulting sense of equal security amongst the members of the Alliance, regardless of differences in their circumstances or in their national military capabilities relative to each other, contributes to overall stability within Europe and thus to the creation of conditions conducive to increased co-operation both among Alliance members and with others. It is on this basis that members of the Alliance, together with other nations, are able to pursue the development of co-operative structures of security for a Europe whole and free.

The fundamental tasks of the Alliance

19. The means by which the Alliance pursues its security policy to preserve the peace will continue to include the maintenance of a military capability sufficient to prevent war and to provide for effective defence; an overall capability to manage successfully crises affecting the security of its members; and the pursuit of political efforts favouring dialogue with other nations and the active search for a co-operative approach to European security, including in the field of arms control and disarmament.
20. To achieve its essential purpose, the Alliance performs the following fundamental security tasks:
    I. To provide one of the indispensable foundations for a stable security environment in Europe, based on the growth of democratic institutions and commitment to the peaceful resolution of disputes, in which no country would be able to intimidate or coerce any European nation or to impose hegemony through the threat or use of force.
    II. To serve, as provided for in Article 4 of the North Atlantic Treaty, as a transatlantic forum for Allied consultations on any issues that affect their vital interests, including possible developments posing risks for members' security, and for appropriate co-ordination of their efforts in fields of common concern.

III. To deter and defend against any threat of aggression against the territory of any NATO member state.
IV. To preserve the strategic balance within Europe.

21. Other European institutions such as the EC, WEU and CSCE also have roles to play, in accordance with their respective responsibilities and purposes, in these fields. The creation of a European identity in security and defence will underline the preparedness of the Europeans to take a greater share of responsibility for their security and will help to reinforce transatlantic solidarity. However the extent of its membership and of its capabilities gives NATO a particular position in that it can perform all four core security functions. NATO is the essential forum for consultation among the Allies and the forum for agreement on policies bearing on the security and defence commitments of its members under the Washington Treaty.
22. In defining the core functions of the Alliance in the terms set out above, member states confirm that the scope of the Alliance as well as their rights and obligations as provided for in the Washington Treaty remain unchanged.

Part III - A Broad Approach To Security

Protecting peace in a new Europe

23. The Alliance has always sought to achieve its objectives of safeguarding the security and territorial integrity of its members, and establishing a just and lasting peaceful order in Europe, through both political and military means. This comprehensive approach remains the basis of the Alliance's security policy.
24. But what is new is that, with the radical changes in the security situation, the opportunities for achieving Alliance objectives through political means are greater than ever before. It is now possible to draw all the consequences from the fact that security and stability have political, economic, social, and environmental elements as well as the indispensable defence dimension. Managing the diversity of challenges facing the Alliance requires a broad approach to security. This is reflected in three mutually reinforcing elements of Allied security policy; dialogue, co-operation, and the maintenance of a collective defence capability.
25. The Alliance's active pursuit of dialogue and co-operation, underpinned by its commitment to an effective collective defence capability, seeks to reduce the risks of conflict arising out of misunderstanding or design; to build increased mutual understanding and confidence among all European states; to help manage crises affecting the security of the Allies; and to expand the opportunities for a genuine partnership among all European countries in dealing with common security problems.
26. In this regard, the Alliance's arms control and disarmament policy contributes both to dialogue and to co-operation with other nations, and thus will continue to play a major role in the achievement of the Alliance's security objectives. The Allies seek, through arms control and disarmament, to enhance security and stability at the lowest possible level of forces consistent with the requirements of defence. Thus, the Alliance will continue to ensure that defence and arms control and disarmament objectives remain in harmony.
27. In fulfilling its fundamental objectives and core security functions, the Alliance will continue to respect the legitimate security interests of others, and seek the peaceful resolution of disputes as set forth in the Charter of the United Nations. The Alliance will promote peaceful and friendly international relations and support democratic institutions. In this respect, it recognizes the valuable contribution being made by other organizations such as the European Community and the CSCE, and that the roles of these institutions and of the Alliance are complementary.

Dialogue

28. The new situation in Europe has multiplied the opportunities for dialogue on the part of the Alliance with the Soviet Union and the other countries of Central and Eastern Europe. The Alliance has established regular diplomatic liaison and military contacts with the countries of Central and Eastern Europe as provided for in the London Declaration. The Alliance will further promote dialogue through regular diplomatic liaison, including an

intensified exchange of views and information on security policy issues. Through such means the Allies, individually and collectively, will seek to make full use of the unprecedented opportunities afforded by the growth of freedom and democracy throughout Europe and encourage greater mutual understanding of respective security concerns, to increase transparency and predictability in security affairs, and thus to reinforce stability. The military can help to overcome the divisions of the past, not least through intensified military contacts and greater military transparency. The Alliance's pursuit of dialogue will provide a foundation for greater co-operation throughout Europe and the ability to resolve differences and conflicts by peaceful means.

Co-operation

29. The Allies are also committed to pursue co-operation with all states in Europe on the basis of the principles set out in the Charter of Paris for a New Europe. They will seek to develop broader and productive patterns of bilateral and multilateral co-operation in all relevant fields of European security, with the aim, inter alia, of preventing crises or, should they arise, ensuring their effective management. Such partnership between the members of the Alliance and other nations in dealing with specific problems will be an essential factor in moving beyond past divisions towards one Europe whole and free. This policy of co-operation is the expression of the inseparability of security among European states. It is built upon a common recognition among Alliance members that the persistence of new political, economic or social divisions across the continent could lead to future instability, and such divisions must thus be diminished.

Collective Defence

30. The political approach to security will thus become increasingly important. Nonetheless, the military dimension remains essential. The maintenance of an adequate military capability and clear preparedness to act collectively in the common defence remain central to the Alliance's security objectives. Such a capability, together with political solidarity, is required in order to prevent any attempt at coercion or intimidation, and to guarantee that military aggression directed against the Alliance can never be perceived as an option with any prospect of success. It is equally indispensable so that dialogue and co-operation can be undertaken with confidence and achieve their desired results.

Management of crisis and conflict prevention

31. In the new political and strategic environment in Europe, the success of the Alliance's policy of preserving peace and preventing war depends even more than in the past on the effectiveness of preventive diplomacy and successful management of crises affecting the security of its members. Any major aggression in Europe is much more unlikely and would be preceded by significant warning time. Though on a much smaller scale, the range and variety of other potential risks facing the Alliance are less predictable than before.
32. In these new circumstances there are increased opportunities for the successful resolution of crises at an early stage. The success of Alliance policy will require a coherent approach determined by the Alliance's political authorities choosing and co-ordinating appropriate crisis management measures as required from a range of political and other measures, including those in the military field. Close control by the political authorities of the Alliance will be applied from the outset and at all stages. Appropriate consultation and decision making procedures are essential to this end.
33. The potential of dialogue and co-operation within all of Europe must be fully developed in order to help to defuse crises and to prevent conflicts since the Allies' security is inseparably linked to that of all other states in Europe. To this end, the Allies will support the role of the CSCE process and its institutions. Other bodies including the European Community, Western European Union and United Nations may also have an important role to play.

Part IV - Guidelines For Defence

Principles of Alliance strategy

34. The diversity of challenges now facing the Alliance thus requires a broad approach to security. The transformed political and strategic environment enables the Alliance to

change a number of important features of its military strategy and to set out new guidelines, while reaffirming proven fundamental principles. At the London Summit, it was therefore agreed to prepare a new military strategy and a revised force posture responding to the changed circumstances.

35. Alliance strategy will continue to reflect a number of fundamental principles. The Alliance is purely defensive in purpose: none of its weapons will ever be used except in self-defence, and it does not consider itself to be anyone's adversary. The Allies will maintain military strength adequate to convince any potential aggressor that the use of force against the territory of one of the Allies would meet collective and effective action by all of them and that the risks involved in initiating conflict would outweigh any foreseeable gains. The forces of the Allies must therefore be able to defend Alliance frontiers, to stop an aggressor's advance as far forward as possible, to maintain or restore the territorial integrity of Allied nations and to terminate war rapidly by making an aggressor reconsider his decision, cease his attack and withdraw. The role of the Alliance's military forces is to assure the territorial integrity and political independence of its member states, and thus contribute to peace and stability in Europe.
36. The security of all Allies is indivisible: an attack on one is an attack on all. Alliance solidarity and strategic unity are accordingly crucial prerequisites for collective security. The achievement of the Alliance's objectives depends critically on the equitable sharing of roles, risks and responsibilities, as well as the benefits, of common defence. The presence of North American conventional and US nuclear forces in Europe remains vital to the security of Europe, which is inseparably linked to that of North America. As the process of developing a European security identity and defence role progresses, and is reflected in the strengthening of the European pillar within the Alliance, the European members of the Alliance will assume a greater degree of the responsibility for the defence of Europe.
37. The collective nature of Alliance defence is embodied in practical arrangements that enable the Allies to enjoy the crucial political, military and resource advantages of collective defence, and prevent the renationalisation of defence policies, without depriving the Allies of their sovereignty. These arrangements are based on an integrated military structure as well as on co-operation and co-ordination agreements. Key features include collective force planning; common operational planning; multinational formations; the stationing of forces outside home territory, where appropriate on a mutual basis; crisis management and reinforcement arrangements; procedures for consultation; common standards and procedures for equipment, training and logistics; joint and combined exercises; and infrastructure, armaments and logistics co-operation.
38. To protect peace and to prevent war or any kind of coercion, the Alliance will maintain for the foreseeable future an appropriate mix of nuclear and conventional forces based in Europe and kept up to date where necessary, although at a significantly reduced level. Both elements are essential to Alliance security and cannot substitute one for the other. Conventional forces contribute to war prevention by ensuring that no potential aggressor could contemplate a quick or easy victory, or territorial gains, by conventional means. Taking into account the diversity of risks with which the Alliance could be faced, it must maintain the forces necessary to provide a wide range of conventional response options. But the Alliance's conventional forces alone cannot ensure the prevention of war. Nuclear weapons make a unique contribution in rendering the risks of any aggression incalculable and unacceptable. Thus, they remain essential to preserve peace.

The Alliance's new force posture

39. At the London Summit, the Allies concerned agreed to move away, where appropriate, from the concept of forward defence towards a reduced forward presence, and to modify the principle of flexible response to reflect a reduced reliance on nuclear weapons. The changes stemming from the new strategic environment and the altered risks now facing the Alliance enable significant modifications to be made in the missions of the Allies' military forces and in their posture.

The Missions of Alliance Military Forces

40. The primary role of Alliance military forces, to guarantee the security and territorial integrity of member states, remains unchanged. But this role must take account of the new strategic environment, in which a single massive and global threat has given way to diverse and multi-directional risks. Alliance forces have different functions to perform in peace, crisis and war.
41. In peace, the role of Allied military forces is to guard against risks to the security of Alliance members; to contribute towards the maintenance of stability and balance in Europe; and to ensure that peace is preserved. They can contribute to dialogue and co-operation throughout Europe by their participation in confidence-building activities, including those which enhance transparency and improve communication; as well as in verification of arms control agreements. Allies could, further, be called upon to contribute to global stability and peace by providing forces for United Nations missions.
42. In the event of crises which might lead to a military threat to the security of Alliance members, the Alliance's military forces can complement and reinforce political actions within a broad approach to security, and thereby contribute to the management of such crises and their peaceful resolution. This requires that these forces have a capability for measured and timely responses in such circumstances; the capability to deter action against any Ally and, in the event that aggression takes place, to respond to and repel it as well as to reestablish the territorial integrity of member states.
43. While in the new security environment a general war in Europe has become highly unlikely, it cannot finally be ruled out. The Alliance's military forces, which have as their fundamental mission to protect peace, have to provide the essential insurance against potential risks at the minimum level necessary to prevent war of any kind, and, should aggression occur, to restore peace. Hence the need for the capabilities and the appropriate mix of forces already described.

Guidelines for the Alliance's Force Posture

44. To implement its security objectives and strategic principles in the new environment, the organization of the Allies' forces must be adapted to provide capabilities that can contribute to protecting peace, managing crises that affect the security of Alliance members, and preventing war, while retaining at all times the means to defend, if necessary, all Allied territory and to restore peace. The posture of Allies' forces will conform to the guidelines developed in the following paragraphs.
45. The size, readiness, availability and deployment of the Alliance's military forces will continue to reflect its strictly defensive nature and will be adapted accordingly to the new strategic environment including arms control agreements. This means in particular:
    a. that the overall size of the Allies' forces, and in many cases their readiness, will be reduced;
    b. that the maintenance of a comprehensive in-place linear defensive posture in the central region will no longer be required. The peacetime geographical distribution of forces will ensure a sufficient military presence throughout the territory of the Alliance, including where necessary forward deployment of appropriate forces. Regional considerations and, in particular, geostrategic differences within the Alliance will have to be taken into account, including the shorter warning times to which the northern and southern regions will be subject compared with the central region and, in the southern region, the potential for instability and the military capabilities in the adjacent areas.
46. To ensure that at this reduced level the Allies' forces can play an effective role both in managing crises and in countering aggression against any Ally, they will require enhanced flexibility and mobility and an assured capability for augmentation when necessary. For these reasons:
    a. Available forces will include, in a limited but militarily significant proportion, ground, air and sea immediate and rapid reaction elements able to respond to a wide range of eventualities, many of which are unforeseeable. They will be of sufficient quality, quantity and readiness to deter a limited attack and, if required,

to defend the territory of the Allies against attacks, particularly those launched without long warning time.

b. The forces of the Allies will be structured so as to permit their military capability to be built up when necessary. This ability to build up by reinforcement, by mobilising reserves, or by reconstituting forces, must be in proportion to potential threats to Alliance security, including the possibility - albeit unlikely, but one that prudence dictates should not be ruled out - of a major conflict. Consequently, capabilities for timely reinforcement and resupply both within Europe and from North America will be of critical importance.

c. Appropriate force structures and procedures, including those that would provide an ability to build up, deploy and draw down forces quickly and discriminately, will be developed to permit measured, flexible and timely responses in order to reduce and defuse tensions. These arrangements must be exercised regularly in peacetime.

d. In the event of use of forces, including the deployment of reaction and other available reinforcing forces as an instrument of crisis management, the Alliance's political authorities will, as before, exercise close control over their employment at all stages. Existing procedures will be reviewed in the light of the new missions and posture of Alliance forces.

Characteristics of Conventional Forces

47. It is essential that the Allies' military forces have a credible ability to fulfil their functions in peace, crisis and war in a way appropriate to the new security environment. This will be reflected in force and equipment levels; readiness and availability; training and exercises; deployment and employment options; and force build-up capabilities, all of which will be adjusted accordingly. The conventional forces of the Allies will include, in addition to immediate and rapid reaction forces, main defence forces, which will provide the bulk of forces needed to ensure the Alliance's territorial integrity and the unimpeded use of their lines of communication; and augmentation forces, which will provide a means of reinforcing existing forces in a particular region. Main defence and augmentation forces will comprise both active and mobilisable elements.

48. Ground, maritime and air forces will have to co-operate closely and combine and assist each other in operations aimed at achieving agreed objectives. These forces will consist of the following:

    a. **Ground forces**, which are essential to hold or regain territory. The majority will normally be at lower states of readiness and, overall, there will be a greater reliance on mobilization and reserves. All categories of ground forces will require demonstrable combat effectiveness together with an appropriately enhanced capability for flexible deployment.

    b. **Maritime forces**, which because of their inherent mobility, flexibility and endurance, make an important contribution to the Alliance's crisisresponse options. Their essential missions are to ensure sea control in order to safeguard the Allies' sea lines of communication, to support land and amphibious operations, and to protect the deployment of the Alliance's sea-based nuclear deterrent.

    c. **Air forces**, whose ability to fulfil their fundamental roles in both independent air and combined operations - counter-air, air interdiction and offensive air support - as well as to contribute to surveillance, reconnaissance and electronic warfare operations, is essential to the overall effectiveness of the Allies' military forces. Their role in supporting operations, on land and at sea, will require appropriate long-distance airlift and air refuelling capabilities. Air defence forces, including modern air command and control systems, are required to ensure a secure air defence environment.

49. In light of the potential risks it poses, the proliferation of ballistic missiles and weapons of mass destruction should be given special consideration. Solution of this problem will require complementary approaches including, for example, export control and missile defences.

50. Alliance strategy is not dependent on a chemical warfare capability. The Allies remain committed to the earliest possible achievement of a global, comprehensive, and effectively verifiable ban on all chemical weapons. But, even after implementation of a global ban, precautions of a purely defensive nature will need to be maintained.
51. In the new security environment and given the reduced overall force levels in future, the ability to work closely together, which will facilitate the cost effective use of Alliance resources, will be particularly important for the achievement of the missions of the Allies' forces. The Alliance's collective defence arrangements in which, for those concerned, the integrated military structure, including multinational forces, plays the key role, will be essential in this regard. Integrated and multinational European structures, as they are further developed in the context of an emerging European Defence Identity, will also increasingly have a similarly important role to play in enhancing the Allies' ability to work together in the common defence. Allies' efforts to achieve maximum co-operation will be based on the common guidelines for defence defined above. Practical arrangements will be developed to ensure the necessary mutual transparency and complementarity between the European security and defence identity and the Alliance.
52. In order to be able to respond flexibly to a wide range of possible contingencies, the Allies concerned will require effective surveillance and intelligence, flexible command and control, mobility within and between regions, and appropriate logistics capabilities, including transport capacities. Logistic stocks must be sufficient to sustain all types of forces in order to permit effective defence until resupply is available. The capability of the Allies concerned to build-up larger, adequately equipped and trained forces, in a timely manner and to a level appropriate to any risk to Alliance security, will also make an essential contribution to crisis management and defence. This capability will include the ability to reinforce any area at risk within the territory of the Allies and to establish a multinational presence when and where this is needed. Elements of all three force categories will be capable of being employed flexibly as part of both intra-European and transatlantic reinforcement. Proper use of these capabilities will require control of the necessary lines of communication as well as appropriate support and exercise arrangements. Civil resources will be of increasing relevance in this context.
53. For the Allies concerned, collective defence arrangements will rely increasingly on multinational forces, complementing national commitments to NATO. Multinational forces demonstrate the Alliance's resolve to maintain a credible collective defence; enhance Alliance cohesion; reinforce the transatlantic partnership and strengthen the European pillar. Multinational forces, and in particular reaction forces, reinforce solidarity. They can also provide a way of deploying more capable formations than might be available purely nationally, thus helping to make more efficient use of scarce defence resources. This may include a highly integrated, multinational approach to specific tasks and functions.

Characteristics of Nuclear Forces

54. The fundamental purpose of the nuclear forces of the Allies is political: to preserve peace and prevent coercion and any kind of war. They will continue to fulfil an essential role by ensuring uncertainty in the mind of any aggressor about the nature of the Allies' response to military aggression. They demonstrate that aggression of any kind is not a rational option. The supreme guarantee of the security of the Allies is provided by the strategic nuclear forces of the Alliance, particularly those of the United States; the independent nuclear forces of the United Kingdom and France, which have a deterrent role of their own, contribute to the overall deterrence and security of the Allies.
55. A credible Alliance nuclear posture and the demonstration of Alliance solidarity and common commitment to war prevention continue to require widespread participation by European Allies involved in collective defence planning in nuclear roles, in peacetime basing of nuclear forces on their territory and in command, control and consultation arrangements. Nuclear forces based in Europe and committed to NATO provide an essential political and military link between the European and the North American members of the Alliance. The Alliance will therefore maintain adequate nuclear forces in

Europe. These forces need to have the necessary characteristics and appropriate flexibility and survivability, to be perceived as a credible and effective element of the Allies' strategy in preventing war. They will be maintained at the minimum level sufficient to preserve peace and stability.

56. The Allies concerned consider that, with the radical changes in the security situation, including conventional force levels in Europe maintained in relative balance and increased reaction times, NATO's ability to defuse a crisis through diplomatic and other means or, should it be necessary, to mount a successful conventional defence will significantly improve. The circumstances in which any use of nuclear weapons might have to be contemplated by them are therefore even more remote. They can therefore significantly reduce their sub-strategic nuclear forces. They will maintain adequate sub-strategic forces based in Europe which will provide an essential link with strategic nuclear forces, reinforcing the trans-Atlantic link. These will consist solely of dual capable aircraft which could, if necessary, be supplemented by offshore systems. Sub-strategic nuclear weapons will, however, not be deployed in normal circumstances on surface vessels and attack submarines. There is no requirement for nuclear artillery or ground-launched short- range nuclear missiles and they will be eliminated.

Part V - Conclusion

57. This Strategic Concept reaffirms the defensive nature of the Alliance and the resolve of its members to safeguard their security, sovereignty and territorial integrity. The Alliance's security policy is based on dialogue; co-operation; and effective collective defence as mutually reinforcing instruments for preserving the peace. Making full use of the new opportunities available, the Alliance will maintain security at the lowest possible level of forces consistent with the requirements of defence. In this way, the Alliance is making an essential contribution to promoting a lasting peaceful order.
58. The Allies will continue to pursue vigorously further progress in arms control and confidence-building measures with the objective of enhancing security and stability. They will also play an active part in promoting dialogue and co-operation between states on the basis of the principles enunciated in the Paris Charter.
59. NATO's strategy will retain the flexibility to reflect further developments in the politico-military environment, including progress in the moves towards a European security identity, and in any changes in the risks to Alliance security. For the Allies concerned, the Strategic Concept will form the basis for the further development of the Alliance's defence policy, its operational concepts, its conventional and nuclear force posture and its collective defence planning arrangements.

In July 1997, NATO Heads of State and Government agreed that the Strategic Concept should be re-examined to ensure that it remained fully consistent with Europe's new security situation and challenges. The Council was requested to initiate the work with a view to completing it in time for presentation at the next Summit Meeting in 1999.

المصدر: https://www.nato.int/cps/fr/natohq/official_texts_23847

الملحق رقم 04: المفهوم الاستراتيجي لسنة 1999

Introduction

1. At their Summit meeting in Washington in April 1999, NATO Heads of State and Government approved the Alliance's new Strategic Concept.
2. NATO has successfully ensured the freedom of its members and prevented war in Europe during the 40 years of the Cold War. By combining defence with dialogue, it played an indispensable role in bringing East-West confrontation to a peaceful end. The dramatic changes in the Euro-Atlantic strategic landscape brought by the end of the Cold War were reflected in the Alliance's 1991 Strategic Concept. There have, however, been further profound political and security developments since then.
3. The dangers of the Cold War have given way to more promising, but also challenging prospects, to new opportunities and risks. A new Europe of greater integration is emerging, and a Euro-Atlantic security structure is evolving in which NATO plays a central part. The Alliance has been at the heart of efforts to establish new patterns of cooperation and mutual understanding across the Euro-Atlantic region and has committed itself to essential new activities in the interest of a wider stability. It has shown the depth of that commitment in its efforts to put an end to the immense human suffering created by conflict in the Balkans. The years since the end of the Cold War have also witnessed important developments in arms control, a process to which the Alliance is fully committed. The Alliance's role in these positive developments has been underpinned by the comprehensive adaptation of its approach to security and of its procedures and structures. The last ten years have also seen, however, the appearance of complex new risks to Euro-Atlantic peace and stability, including oppression, ethnic conflict, economic distress, the collapse of political order, and the proliferation of weapons of mass destruction.
4. The Alliance has an indispensable role to play in consolidating and preserving the positive changes of the recent past, and in meeting current and future security challenges. It has, therefore, a demanding agenda. It must safeguard common security interests in an environment of further, often unpredictable change. It must maintain collective defence and reinforce the transatlantic link and ensure a balance that allows the European Allies to assume greater responsibility. It must deepen its relations with its partners and prepare for the accession of new members. It must, above all, maintain the political will and the military means required by the entire range of its missions.
5. This new Strategic Concept will guide the Alliance as it pursues this agenda. It expresses NATO's enduring purpose and nature and its fundamental security tasks, identifies the central features of the new security environment, specifies the elements of the Alliance's broad approach to security, and provides guidelines for the further adaptation of its military forces.

Part I - The Purpose and Tasks of the Alliance

6. NATO's essential and enduring purpose, set out in the Washington Treaty, is to safeguard the freedom and security of all its members by political and military means. Based on common values of democracy, human rights and the rule of law, the Alliance has striven since its inception to secure a just and lasting peaceful order in Europe. It will continue to do so. The achievement of this aim can be put at risk by crisis and conflict affecting the security of the Euro-Atlantic area. The Alliance therefore not only ensures the defence of its members but contributes to peace and stability in this region.
7. The Alliance embodies the transatlantic link by which the security of North America is permanently tied to the security of Europe. It is the practical expression of effective collective effort among its members in support of their common interests.
8. The fundamental guiding principle by which the Alliance works is that of common commitment and mutual co-operation among sovereign states in support of the indivisibility of security for all of its members. Solidarity and cohesion within the

Alliance, through daily cooperation in both the political and military spheres, ensure that no single Ally is forced to rely upon its own national efforts alone in dealing with basic security challenges. Without depriving member states of their right and duty to assume their sovereign responsibilities in the field of defence, the Alliance enables them through collective effort to realise their essential national security objectives.

9. The resulting sense of equal security among the members of the Alliance, regardless of differences in their circumstances or in their national military capabilities, contributes to stability in the Euro-Atlantic area. The Alliance does not seek these benefits for its members alone, but is committed to the creation of conditions conducive to increased partnership, cooperation, and dialogue with others who share its broad political objectives.
10. To achieve its essential purpose, as an Alliance of nations committed to the Washington Treaty and the United Nations Charter, the Alliance performs the following fundamental security tasks:
    Security: To provide one of the indispensable foundations for a stable Euro-Atlantic security environment, based on the growth of democratic institutions and commitment to the peaceful resolution of disputes, in which no country would be able to intimidate or coerce any other through the threat or use of force.
    Consultation: To serve, as provided for in Article 4 of the Washington Treaty, as an essential transatlantic forum for Allied consultations on any issues that affect their vital interests, including possible developments posing risks for members' security, and for appropriate co-ordination of their efforts in fields of common concern.
    Deterrence and Defence: To deter and defend against any threat of aggression against any NATO member state as provided for in Articles 5 and 6 of the Washington Treaty.
    And in order to enhance the security and stability of the Euro-Atlantic area:
    - **Crisis Management:** To stand ready, case-by-case and by consensus, in conformity with Article 7 of the Washington Treaty, to contribute to effective conflict prevention and to engage actively in crisis management, including crisis response operations.
    - **Partnership:** To promote wide-ranging partnership, cooperation, and dialogue with other countries in the Euro-Atlantic area, with the aim of increasing transparency, mutual confidence and the capacity for joint action with the Alliance.
11. In fulfilling its purpose and fundamental security tasks, the Alliance will continue to respect the legitimate security interests of others, and seek the peaceful resolution of disputes as set out in the Charter of the United Nations. The Alliance will promote peaceful and friendly international relations and support democratic institutions. The Alliance does not consider itself to be any country's adversary.

Part II - Strategic Perspectives

The Evolving Strategic Environment

12. The Alliance operates in an environment of continuing change. Developments in recent years have been generally positive, but uncertainties and risks remain which can develop into acute crises. Within this evolving context, NATO has played an essential part in strengthening Euro-Atlantic security since the end of the Cold War. Its growing political role; its increased political and military partnership, cooperation and dialogue with other states, including with Russia, Ukraine and Mediterranean Dialogue countries; its continuing openness to the accession of new members; its collaboration with other international organisations; its commitment, exemplified in the Balkans, to conflict prevention and crisis management, including through peace support operations: all reflect its determination to shape its security environment and enhance the peace and stability of the Euro-Atlantic area.
13. In parallel, NATO has successfully adapted to enhance its ability to contribute to Euro-Atlantic peace and stability. Internal reform has included a new command structure, including the Combined Joint Task Force (CJTF) concept, the creation of arrangements to permit the rapid deployment of forces for the full range of the Alliance's missions, and the building of the European Security and Defence Identity (ESDI) within the Alliance.

14. The United Nations (UN), the Organisation for Security and Cooperation in Europe (OSCE), the European Union (EU), and the Western European Union (WEU) have made distinctive contributions to Euro-Atlantic security and stability. Mutually reinforcing organisations have become a central feature of the security environment.
15. The United Nations Security Council has the primary responsibility for the maintenance of international peace and security and, as such, plays a crucial role in contributing to security and stability in the Euro-Atlantic area.
16. The OSCE, as a regional arrangement, is the most inclusive security organisation in Europe, which also includes Canada and the United States, and plays an essential role in promoting peace and stability, enhancing cooperative security, and advancing democracy and human rights in Europe. The OSCE is particularly active in the fields of preventive diplomacy, conflict prevention, crisis management, and post-conflict rehabilitation. NATO and the OSCE have developed close practical cooperation, especially with regard to the international effort to bring peace to the former Yugoslavia.
17. The European Union has taken important decisions and given a further impetus to its efforts to strengthen its security and defence dimension. This process will have implications for the entire Alliance, and all European Allies should be involved in it, building on arrangements developed by NATO and the WEU. The development of a common foreign and security policy (CFSP) includes the progressive framing of a common defence policy. Such a policy, as called for in the Amsterdam Treaty, would be compatible with the common security and defence policy established within the framework of the Washington Treaty. Important steps taken in this context include the incorporation of the WEU's Petersberg tasks into the Treaty on European Union and the development of closer institutional relations with the WEU.
18. As stated in the 1994 Summit declaration and reaffirmed in Berlin in 1996, the Alliance fully supports the development of the European Security and Defence Identity within the Alliance by making available its assets and capabilities for WEU-led operations. To this end, the Alliance and the WEU have developed a close relationship and put into place key elements of the ESDI as agreed in Berlin. In order to enhance peace and stability in Europe and more widely, the European Allies are strengthening their capacity for action, including by increasing their military capabilities. The increase of the responsibilities and capacities of the European Allies with respect to security and defence enhances the security environment of the Alliance.
19. The stability, transparency, predictability, lower levels of armaments, and verification which can be provided by arms control and non-proliferation agreements support NATO's political and military efforts to achieve its strategic objectives. The Allies have played a major part in the significant achievements in this field. These include the enhanced stability produced by the CFE Treaty, the deep reductions in nuclear weapons provided for in the START treaties; the signature of the Comprehensive Test Ban Treaty, the indefinite and unconditional extension of the Nuclear Non-Proliferation Treaty, the accession to it of Belarus, Kazakhstan, and Ukraine as non-nuclear weapons states, and the entry into force of the Chemical Weapons Convention. The Ottawa Convention to ban anti-personnel landmines and similar agreements make an important contribution to alleviating human suffering. There are welcome prospects for further advances in arms control in conventional weapons and with respect to nuclear, chemical, and biological (NBC) weapons.

Security challenges and risks

20. Notwithstanding positive developments in the strategic environment and the fact that large-scale conventional aggression against the Alliance is highly unlikely, the possibility of such a threat emerging over the longer term exists. The security of the Alliance remains subject to a wide variety of military and non-military risks which are multi-directional and often difficult to predict. These risks include uncertainty and instability in and around the Euro-Atlantic area and the possibility of regional crises at the periphery of the Alliance, which could evolve rapidly. Some countries in and around the Euro-Atlantic area face serious economic, social and political difficulties. Ethnic and religious rivalries, territorial

disputes, inadequate or failed efforts at reform, the abuse of human rights, and the dissolution of states can lead to local and even regional instability. The resulting tensions could lead to crises affecting Euro-Atlantic stability, to human suffering, and to armed conflicts. Such conflicts could affect the security of the Alliance by spilling over into neighbouring countries, including NATO countries, or in other ways, and could also affect the security of other states.

21. The existence of powerful nuclear forces outside the Alliance also constitutes a significant factor which the Alliance has to take into account if security and stability in the Euro-Atlantic area are to be maintained.
22. The proliferation of NBC weapons and their means of delivery remains a matter of serious concern. In spite of welcome progress in strengthening international non-proliferation regimes, major challenges with respect to proliferation remain. The Alliance recognises that proliferation can occur despite efforts to prevent it and can pose a direct military threat to the Allies' populations, territory, and forces. Some states, including on NATO's periphery and in other regions, sell or acquire or try to acquire NBC weapons and delivery means. Commodities and technology that could be used to build these weapons of mass destruction and their delivery means are becoming more common, while detection and prevention of illicit trade in these materials and know-how continues to be difficult. Non-state actors have shown the potential to create and use some of these weapons.
23. The global spread of technology that can be of use in the production of weapons may result in the greater availability of sophisticated military capabilities, permitting adversaries to acquire highly capable offensive and defensive air, land, and sea-borne systems, cruise missiles, and other advanced weaponry. In addition, state and non-state adversaries may try to exploit the Alliance's growing reliance on information systems through information operations designed to disrupt such systems. They may attempt to use strategies of this kind to counter NATO's superiority in traditional weaponry.
24. Any armed attack on the territory of the Allies, from whatever direction, would be covered by Articles 5 and 6 of the Washington Treaty. However, Alliance security must also take account of the global context. Alliance security interests can be affected by other risks of a wider nature, including acts of terrorism, sabotage and organised crime, and by the disruption of the flow of vital resources. The uncontrolled movement of large numbers of people, particularly as a consequence of armed conflicts, can also pose problems for security and stability affecting the Alliance. Arrangements exist within the Alliance for consultation among the Allies under Article 4 of the Washington Treaty and, where appropriate, co-ordination of their efforts including their responses to risks of this kind.

Part III - The Approach to Security in the 21st Century

25. The Alliance is committed to a broad approach to security, which recognises the importance of political, economic, social and environmental factors in addition to the indispensable defence dimension. This broad approach forms the basis for the Alliance to accomplish its fundamental security tasks effectively, and its increasing effort to develop effective cooperation with other European and Euro-Atlantic organisations as well as the United Nations. Our collective aim is to build a European security architecture in which the Alliance's contribution to the security and stability of the Euro-Atlantic area and the contribution of these other international organisations are complementary and mutually reinforcing, both in deepening relations among Euro-Atlantic countries and in managing crises. NATO remains the essential forum for consultation among the Allies and the forum for agreement on policies bearing on the security and defence commitments of its members under the Washington Treaty.
26. The Alliance seeks to preserve peace and to reinforce Euro-Atlantic security and stability by: the preservation of the transatlantic link; the maintenance of effective military capabilities sufficient for deterrence and defence and to fulfil the full range of its missions; the development of the European Security and Defence Identity within the Alliance; an overall capability to manage crises successfully; its continued openness to new members; and the continued pursuit of partnership, cooperation, and dialogue with

other nations as part of its co-operative approach to Euro-Atlantic security, including in the field of arms control and disarmament.

The Transatlantic Link

27. NATO is committed to a strong and dynamic partnership between Europe and North America in support of the values and interests they share. The security of Europe and that of North America are indivisible. Thus the Alliance's commitment to the indispensable transatlantic link and the collective defence of its members is fundamental to its credibility and to the security and stability of the Euro-Atlantic area.

The Maintenance Of Alliance Military Capabilities

28. The maintenance of an adequate military capability and clear preparedness to act collectively in the common defence remain central to the Alliance's security objectives. Such a capability, together with political solidarity, remains at the core of the Alliance's ability to prevent any attempt at coercion or intimidation, and to guarantee that military aggression directed against the Alliance can never be perceived as an option with any prospect of success.
29. Military capabilities effective under the full range of foreseeable circumstances are also the basis of the Alliance's ability to contribute to conflict prevention and crisis management through non-Article 5 crisis response operations. These missions can be highly demanding and can place a premium on the same political and military qualities, such as cohesion, multinational training, and extensive prior planning, that would be essential in an Article 5 situation. Accordingly, while they may pose special requirements, they will be handled through a common set of Alliance structures and procedures.

The European Security And Defence Identity

30. The Alliance, which is the foundation of the collective defence of its members and through which common security objectives will be pursued wherever possible, remains committed to a balanced and dynamic transatlantic partnership. The European Allies have taken decisions to enable them to assume greater responsibilities in the security and defence field in order to enhance the peace and stability of the Euro-Atlantic area and thus the security of all Allies. On the basis of decisions taken by the Alliance, in Berlin in 1996 and subsequently, the European Security and Defence Identity will continue to be developed within NATO. This process will require close cooperation between NATO, the WEU and, if and when appropriate, the European Union. It will enable all European Allies to make a more coherent and effective contribution to the missions and activities of the Alliance as an expression of our shared responsibilities; it will reinforce the transatlantic partnership; and it will assist the European Allies to act by themselves as required through the readiness of the Alliance, on a case-by-case basis and by consensus, to make its assets and capabilities available for operations in which the Alliance is not engaged militarily under the political control and strategic direction either of the WEU or as otherwise agreed, taking into account the full participation of all European Allies if they were so to choose.

Conflict Prevention And Crisis Management

31. In pursuit of its policy of preserving peace, preventing war, and enhancing security and stability and as set out in the fundamental security tasks, NATO will seek, in cooperation with other organisations, to prevent conflict, or, should a crisis arise, to contribute to its effective management, consistent with international law, including through the possibility of conducting non-Article 5 crisis response operations. The Alliance's preparedness to carry out such operations supports the broader objective of reinforcing and extending stability and often involves the participation of NATO's Partners. NATO recalls its offer, made in Brussels in 1994, to support on a case-by-case basis in accordance with its own procedures, peacekeeping and other operations under the authority of the UN Security Council or the responsibility of the OSCE, including by making available Alliance resources and expertise. In this context NATO recalls its subsequent decisions with respect to crisis response operations in the Balkans. Taking into account the necessity for Alliance solidarity and cohesion, participation in any such operation or mission will remain subject to decisions of member states in accordance with national constitutions.

32. NATO will make full use of partnership, cooperation and dialogue and its links to other organisations to contribute to preventing crises and, should they arise, defusing them at an early stage. A coherent approach to crisis management, as in any use of force by the Alliance, will require the Alliance's political authorities to choose and co-ordinate appropriate responses from a range of both political and military measures and to exercise close political control at all stages.

Partnership, Cooperation, And Dialogue

33. Through its active pursuit of partnership, cooperation, and dialogue, the Alliance is a positive force in promoting security and stability throughout the Euro-Atlantic area. Through outreach and openness, the Alliance seeks to preserve peace, support and promote democracy, contribute to prosperity and progress, and foster genuine partnership with and among all democratic Euro-Atlantic countries. This aims at enhancing the security of all, excludes nobody, and helps to overcome divisions and disagreements that could lead to instability and conflict.
34. The Euro-Atlantic Partnership Council (EAPC) will remain the overarching framework for all aspects of NATO's cooperation with its Partners. It offers an expanded political dimension for both consultation and cooperation. EAPC consultations build increased transparency and confidence among its members on security issues, contribute to conflict prevention and crisis management, and develop practical cooperation activities, including in civil emergency planning, and scientific and environmental affairs.
35. The Partnership for Peace is the principal mechanism for forging practical security links between the Alliance and its Partners and for enhancing interoperability between Partners and NATO. Through detailed programmes that reflect individual Partners' capacities and interests, Allies and Partners work towards transparency in national defence planning and budgeting; democratic control of defence forces; preparedness for civil disasters and other emergencies; and the development of the ability to work together, including in NATO-led PfP operations. The Alliance is committed to increasing the role the Partners play in PfP decision-making and planning, and making PfP more operational. NATO has undertaken to consult with any active participant in the Partnership if that Partner perceives a direct threat to its territorial integrity, political independence, or security.
36. Russia plays a unique role in Euro-Atlantic security. Within the framework of the NATO-Russia Founding Act on Mutual Relations, Cooperation and Security, NATO and Russia have committed themselves to developing their relations on the basis of common interest, reciprocity and transparency to achieve a lasting and inclusive peace in the Euro-Atlantic area based on the principles of democracy and co-operative security. NATO and Russia have agreed to give concrete substance to their shared commitment to build a stable, peaceful and undivided Europe. A strong, stable and enduring partnership between NATO and Russia is essential to achieve lasting stability in the Euro-Atlantic area.
37. Ukraine occupies a special place in the Euro-Atlantic security environment and is an important and valuable partner in promoting stability and common democratic values. NATO is committed to further strengthening its distinctive partnership with Ukraine on the basis of the NATO-Ukraine Charter, including political consultations on issues of common concern and a broad range of practical cooperation activities. The Alliance continues to support Ukrainian sovereignty and independence, territorial integrity, democratic development, economic prosperity and its status as a non-nuclear weapons state as key factors of stability and security in central and eastern Europe and in Europe as a whole.
38. The Mediterranean is an area of special interest to the Alliance. Security in Europe is closely linked to security and stability in the Mediterranean. NATO's Mediterranean Dialogue process is an integral part of NATO's co-operative approach to security. It provides a framework for confidence building, promotes transparency and cooperation in the region, and reinforces and is reinforced by other international efforts. The Alliance is committed to developing progressively the political, civil, and military aspects of the Dialogue with the aim of achieving closer cooperation with, and more active involvement by, countries that are partners in this Dialogue.

Enlargement

39. The Alliance remains open to new members under Article 10 of the Washington Treaty. It expects to extend further invitations in coming years to nations willing and able to assume the responsibilities and obligations of membership, and as NATO determines that the inclusion of these nations would serve the overall political and strategic interests of the Alliance, strengthen its effectiveness and cohesion, and enhance overall European security and stability. To this end, NATO has established a programme of activities to assist aspiring countries in their preparations for possible future membership in the context of its wider relationship with them. No European democratic country whose admission would fulfil the objectives of the Treaty will be excluded from consideration.

Arms Control, Disarmament, And Non-Proliferation

40. The Alliance's policy of support for arms control, disarmament, and non-proliferation will continue to play a major role in the achievement of the Alliance's security objectives. The Allies seek to enhance security and stability at the lowest possible level of forces consistent with the Alliance's ability to provide for collective defence and to fulfil the full range of its missions. The Alliance will continue to ensure that - as an important part of its broad approach to security - defence and arms control, disarmament, and non-proliferation objectives remain in harmony. The Alliance will continue to actively contribute to the development of arms control, disarmament, and non-proliferation agreements as well as to confidence and security building measures. The Allies take seriously their distinctive role in promoting a broader, more comprehensive and more verifiable international arms control and disarmament process. The Alliance will enhance its political efforts to reduce dangers arising from the proliferation of weapons of mass destruction and their means of delivery. The principal non-proliferation goal of the Alliance and its members is to prevent proliferation from occurring or, should it occur, to reverse it through diplomatic means. The Alliance attaches great importance to the continuing validity and the full implementation by all parties of the CFE Treaty as an essential element in ensuring the stability of the Euro-Atlantic area.

Part IV - Guidelines for the Alliance's Forces Principles Of Alliance Strategy

41. The Alliance will maintain the necessary military capabilities to accomplish the full range of NATO's missions. The principles of Allied solidarity and strategic unity remain paramount for all Alliance missions. Alliance forces must safeguard NATO's military effectiveness and freedom of action. The security of all Allies is indivisible: an attack on one is an attack on all. With respect to collective defence under Article 5 of the Washington Treaty, the combined military forces of the Alliance must be capable of deterring any potential aggression against it, of stopping an aggressor's advance as far forward as possible should an attack nevertheless occur, and of ensuring the political independence and territorial integrity of its member states. They must also be prepared to contribute to conflict prevention and to conduct non-Article 5 crisis response operations. The Alliance's forces have essential roles in fostering cooperation and understanding with NATO's Partners and other states, particularly in helping Partners to prepare for potential participation in NATO-led PfP operations. Thus they contribute to the preservation of peace, to the safeguarding of common security interests of Alliance members, and to the maintenance of the security and stability of the Euro-Atlantic area. By deterring the use of NBC weapons, they contribute to Alliance efforts aimed at preventing the proliferation of these weapons and their delivery means.
42. The achievement of the Alliance's aims depends critically on the equitable sharing of the roles, risks and responsibilities, as well as the benefits, of common defence. The presence of United States conventional and nuclear forces in Europe remains vital to the security of Europe, which is inseparably linked to that of North America. The North American Allies contribute to the Alliance through military forces available for Alliance missions, through their broader contribution to international peace and security, and through the provision of unique training facilities on the North American continent. The European Allies also make wide-ranging and substantial contributions. As the process of developing the ESDI within the Alliance progresses, the European Allies will further enhance their contribution to the

common defence and to international peace and stability including through multinational formations.

43. The principle of collective effort in Alliance defence is embodied in practical arrangements that enable the Allies to enjoy the crucial political, military and resource advantages of collective defence, and prevent the renationalisation of defence policies, without depriving the Allies of their sovereignty. These arrangements also enable NATO's forces to carry out non-Article 5 crisis response operations and constitute a prerequisite for a coherent Alliance response to all possible contingencies. They are based on procedures for consultation, an integrated military structure, and on co-operation agreements. Key features include collective force planning; common funding; common operational planning; multinational formations, headquarters and command arrangements; an integrated air defence system; a balance of roles and responsibilities among the Allies; the stationing and deployment of forces outside home territory when required; arrangements, including planning, for crisis management and reinforcement; common standards and procedures for equipment, training and logistics; joint and combined doctrines and exercises when appropriate; and infrastructure, armaments and logistics cooperation. The inclusion of NATO's Partners in such arrangements or the development of similar arrangements for them, in appropriate areas, is also instrumental in enhancing cooperation and common efforts in Euro-Atlantic security matters.
44. Multinational funding, including through the Military Budget and the NATO Security Investment Programme, will continue to play an important role in acquiring and maintaining necessary assets and capabilities. The management of resources should be guided by the military requirements of the Alliance as they evolve.
45. The Alliance supports the further development of the ESDI within the Alliance, including by being prepared to make available assets and capabilities for operations under the political control and strategic direction either of the WEU or as otherwise agreed.
46. To protect peace and to prevent war or any kind of coercion, the Alliance will maintain for the foreseeable future an appropriate mix of nuclear and conventional forces based in Europe and kept up to date where necessary, although at a minimum sufficient level. Taking into account the diversity of risks with which the Alliance could be faced, it must maintain the forces necessary to ensure credible deterrence and to provide a wide range of conventional response options. But the Alliance's conventional forces alone cannot ensure credible deterrence. Nuclear weapons make a unique contribution in rendering the risks of aggression against the Alliance incalculable and unacceptable. Thus, they remain essential to preserve peace.

The Alliance's Force Posture

The Missions of Alliance Military Forces

47. The primary role of Alliance military forces is to protect peace and to guarantee the territorial integrity, political independence and security of member states. The Alliance's forces must therefore be able to deter and defend effectively, to maintain or restore the territorial integrity of Allied nations and - in case of conflict - to terminate war rapidly by making an aggressor reconsider his decision, cease his attack and withdraw. NATO forces must maintain the ability to provide for collective defence while conducting effective non-Article 5 crisis response operations.
48. The maintenance of the security and stability of the Euro-Atlantic area is of key importance. An important aim of the Alliance and its forces is to keep risks at a distance by dealing with potential crises at an early stage. In the event of crises which jeopardise Euro-Atlantic stability and could affect the security of Alliance members, the Alliance's military forces may be called upon to conduct crisis response operations. They may also be called upon to contribute to the preservation of international peace and security by conducting operations in support of other international organisations, complementing and reinforcing political actions within a broad approach to security.
49. In contributing to the management of crises through military operations, the Alliance's forces will have to deal with a complex and diverse range of actors, risks, situations and

demands, including humanitarian emergencies. Some non-Article 5 crisis response operations may be as demanding as some collective defence missions. Well-trained and well-equipped forces at adequate levels of readiness and in sufficient strength to meet the full range of contingencies as well as the appropriate support structures, planning tools and command and control capabilities are essential in providing efficient military contributions. The Alliance should also be prepared to support, on the basis of separable but not separate capabilities, operations under the political control and strategic direction either of the WEU or as otherwise agreed. The potential participation of Partners and other non-NATO nations in NATO-led operations as well as possible operations with Russia would be further valuable elements of NATO's contribution to managing crises that affect Euro-Atlantic security.

50. Alliance military forces also contribute to promoting stability throughout the Euro-Atlantic area by their participation in military-to-military contacts and in other cooperation activities and exercises under the Partnership for Peace as well as those organised to deepen NATO's relationships with Russia, Ukraine and the Mediterranean Dialogue countries. They contribute to stability and understanding by participating in confidence-building activities, including those which enhance transparency and improve communication; as well as in verification of arms control agreements and in humanitarian de-mining. Key areas of consultation and cooperation could include inter alia: training and exercises, interoperability, civil-military relations, concept and doctrine development, defence planning, crisis management, proliferation issues, armaments cooperation as well as participation in operational planning and operations.

Guidelines for the Alliance's Force Posture

51. To implement the Alliance's fundamental security tasks and the principles of its strategy, the forces of the Alliance must continue to be adapted to meet the requirements of the full range of Alliance missions effectively and to respond to future challenges. The posture of Allies' forces, building on the strengths of different national defence structures, will conform to the guidelines developed in the following paragraphs.
52. The size, readiness, availability and deployment of the Alliance's military forces will reflect its commitment to collective defence and to conduct crisis response operations, sometimes at short notice, distant from their home stations, including beyond the Allies' territory. The characteristics of the Alliance's forces will also reflect the provisions of relevant arms control agreements. Alliance forces must be adequate in strength and capabilities to deter and counter aggression against any Ally. They must be interoperable and have appropriate doctrines and technologies. They must be held at the required readiness and deployability, and be capable of military success in a wide range of complex joint and combined operations, which may also include Partners and other non-NATO nations.
53. This means in particular:
    a. that the overall size of the Allies' forces will be kept at the lowest levels consistent with the requirements of collective defence and other Alliance missions; they will be held at appropriate and graduated readiness;
    b. that the peacetime geographical distribution of forces will ensure a sufficient military presence throughout the territory of the Alliance, including the stationing and deployment of forces outside home territory and waters and forward deployment of forces when and where necessary. Regional and, in particular, geostrategic considerations within the Alliance will have to be taken into account, as instabilities on NATO's periphery could lead to crises or conflicts requiring an Alliance military response, potentially with short warning times;
    c. that NATO's command structure will be able to undertake command and control of the full range of the Alliance's military missions including through the use of deployable combined and joint HQs, in particular CJTF headquarters, to command and control multinational and multiservice forces. It will also be able to support operations under the political control and strategic direction either of the WEU or

as otherwise agreed, thereby contributing to the development of the ESDI within the Alliance, and to conduct NATO-led non-Article 5 crisis response operations in which Partners and other countries may participate;

d. that overall, the Alliance will, in both the near and long term and for the full range of its missions, require essential operational capabilities such as an effective engagement capability; deployability and mobility; survivability of forces and infrastructure; and sustainability, incorporating logistics and force rotation. To develop these capabilities to their full potential for multinational operations, interoperability, including human factors, the use of appropriate advanced technology, the maintenance of information superiority in military operations, and highly qualified personnel with a broad spectrum of skills will be important. Sufficient capabilities in the areas of command, control and communications as well as intelligence and surveillance will serve as necessary force multipliers;

e. that at any time a limited but militarily significant proportion of ground, air and sea forces will be able to react as rapidly as necessary to a wide range of eventualities, including a short-notice attack on any Ally. Greater numbers of force elements will be available at appropriate levels of readiness to sustain prolonged operations, whether within or beyond Alliance territory, including through rotation of deployed forces. Taken together, these forces must also be of sufficient quality, quantity and readiness to contribute to deterrence and to defend against limited attacks on the Alliance;

f. that the Alliance must be able to build up larger forces, both in response to any fundamental changes in the security environment and for limited requirements, by reinforcement, by mobilising reserves, or by reconstituting forces when necessary. This ability must be in proportion to potential threats to Alliance security, including potential long-term developments. It must take into account the possibility of substantial improvements in the readiness and capabilities of military forces on the periphery of the Alliance. Capabilities for timely reinforcement and resupply both within and from Europe and North America will remain of critical importance, with a resulting need for a high degree of deployability, mobility and flexibility;

g. that appropriate force structures and procedures, including those that would provide an ability to build up, deploy and draw down forces quickly and selectively, are necessary to permit measured, flexible and timely responses in order to reduce and defuse tensions. These arrangements must be exercised regularly in peacetime;

h. that the Alliance's defence posture must have the capability to address appropriately and effectively the risks associated with the proliferation of NBC weapons and their means of delivery, which also pose a potential threat to the Allies' populations, territory, and forces. A balanced mix of forces, response capabilities and strengthened defences is needed;

i. that the Alliance's forces and infrastructure must be protected against terrorist attacks.

Characteristics of Conventional Forces

54. It is essential that the Allies' military forces have a credible ability to fulfil the full range of Alliance missions. This requirement has implications for force structures, force and equipment levels; readiness, availability, and sustainability; training and exercises; deployment and employment options; and force build-up and mobilisation capabilities. The aim should be to achieve an optimum balance between high readiness forces capable of beginning rapidly, and immediately as necessary, collective defence or non-Article 5 crisis response operations; forces at different levels of lower readiness to provide the bulk of those required for collective defence, for rotation of forces to sustain crisis response operations, or for further reinforcement of a particular region; and a longer-term build-up and augmentation capability for the worst case -- but very remote -- scenario of large scale

operations for collective defence. A substantial proportion of Alliance forces will be capable of performing more than one of these roles.

55. Alliance forces will be structured to reflect the multinational and joint nature of Alliance missions. Essential tasks will include controlling, protecting, and defending territory; ensuring the unimpeded use of sea, air, and land lines of communication; sea control and protecting the deployment of the Alliance's sea-based deterrent; conducting independent and combined air operations; ensuring a secure air environment and effective extended air defence; surveillance, intelligence, reconnaissance and electronic warfare; strategic lift; and providing effective and flexible command and control facilities, including deployable combined and joint headquarters.
56. The Alliance's defence posture against the risks and potential threats of the proliferation of NBC weapons and their means of delivery must continue to be improved, including through work on missile defences. As NATO forces may be called upon to operate beyond NATO's borders, capabilities for dealing with proliferation risks must be flexible, mobile, rapidly deployable and sustainable. Doctrines, planning, and training and exercise policies must also prepare the Alliance to deter and defend against the use of NBC weapons. The aim in doing so will be to further reduce operational vulnerabilities of NATO military forces while maintaining their flexibility and effectiveness despite the presence, threat or use of NBC weapons.
57. Alliance strategy does not include a chemical or biological warfare capability. The Allies support universal adherence to the relevant disarmament regimes. But, even if further progress with respect to banning chemical and biological weapons can be achieved, defensive precautions will remain essential.
58. Given reduced overall force levels and constrained resources, the ability to work closely together will remain vital for achieving the Alliance's missions. The Alliance's collective defence arrangements in which, for those concerned, the integrated military structure plays the key role, are essential in this regard. The various strands of NATO's defence planning need to be effectively coordinated at all levels in order to ensure the preparedness of the forces and supporting structures to carry out the full spectrum of their roles. Exchanges of information among the Allies about their force plans contribute to securing the availability of the capabilities needed for the execution of these roles. Consultations in case of important changes in national defence plans also remain of key importance. Cooperation in the development of new operational concepts will be essential for responding to evolving security challenges. The detailed practical arrangements that have been developed as part of the ESDI within the Alliance contribute to close allied co-operation without unnecessary duplication of assets and capabilities.
59. To be able to respond flexibly to possible contingencies and to permit the effective conduct of Alliance missions, the Alliance requires sufficient logistics capabilities, including transport capacities, medical support and stocks to deploy and sustain all types of forces effectively. Standardisation will foster cooperation and cost-effectiveness in providing logistic support to allied forces. Mounting and sustaining operations outside the Allies' territory, where there may be little or no host-nation support, will pose special logistical challenges. The ability to build-up larger, adequately equipped and trained forces, in a timely manner and to a level able to fulfil the full range of Alliance missions, will also make an essential contribution to crisis management and defence. This will include the ability to reinforce any area at risk and to establish a multinational presence when and where this is needed. Forces of various kinds and at various levels of readiness will be capable of flexible employment in both intra-European and transatlantic reinforcement. This will require control of lines of communication, and appropriate support and exercise arrangements.
60. The interaction between Alliance forces and the civil environment (both governmental and non-governmental) in which they operate is crucial to the success of operations. Civil-military cooperation is interdependent: military means are increasingly requested to assist civil authorities; at the same time civil support to military operations is important for

logistics, communications, medical support, and public affairs. Cooperation between the Alliance's military and civil bodies will accordingly remain essential.

61. The Alliance's ability to accomplish the full range of its missions will rely increasingly on multinational forces, complementing national commitments to NATO for the Allies concerned. Such forces, which are applicable to the full range of Alliance missions, demonstrate the Alliance's resolve to maintain a credible collective defence; enhance Alliance cohesion; and reinforce the transatlantic partnership and strengthen the ESDI within the Alliance. Multinational forces, particularly those capable of deploying rapidly for collective defence or for non-Article 5 crisis response operations, reinforce solidarity. They can also provide a way of deploying more capable formations than might be available purely nationally, thus helping to make more efficient use of scarce defence resources. This may include a highly integrated, multinational approach to specific tasks and functions, an approach which underlies the implementation of the CJTF concept. For peace support operations, effective multinational formations and other arrangements involving Partners will be valuable. In order to exploit fully the potential offered by multinational formations, improving interoperability, inter alia through sufficient training and exercises, is of the highest importance.

Characteristics of Nuclear Forces

62. The fundamental purpose of the nuclear forces of the Allies is political: to preserve peace and prevent coercion and any kind of war. They will continue to fulfil an essential role by ensuring uncertainty in the mind of any aggressor about the nature of the Allies' response to military aggression. They demonstrate that aggression of any kind is not a rational option. The supreme guarantee of the security of the Allies is provided by the strategic nuclear forces of the Alliance, particularly those of the United States; the independent nuclear forces of the United Kingdom and France, which have a deterrent role of their own, contribute to the overall deterrence and security of the Allies.
63. A credible Alliance nuclear posture and the demonstration of Alliance solidarity and common commitment to war prevention continue to require widespread participation by European Allies involved in collective defence planning in nuclear roles, in peacetime basing of nuclear forces on their territory and in command, control and consultation arrangements. Nuclear forces based in Europe and committed to NATO provide an essential political and military link between the European and the North American members of the Alliance. The Alliance will therefore maintain adequate nuclear forces in Europe. These forces need to have the necessary characteristics and appropriate flexibility and survivability, to be perceived as a credible and effective element of the Allies' strategy in preventing war. They will be maintained at the minimum level sufficient to preserve peace and stability.
64. The Allies concerned consider that, with the radical changes in the security situation, including reduced conventional force levels in Europe and increased reaction times, NATO's ability to defuse a crisis through diplomatic and other means or, should it be necessary, to mount a successful conventional defence has significantly improved. The circumstances in which any use of nuclear weapons might have to be contemplated by them are therefore extremely remote. Since 1991, therefore, the Allies have taken a series of steps which reflect the post-Cold War security environment. These include a dramatic reduction of the types and numbers of NATO's sub-strategic forces including the elimination of all nuclear artillery and ground-launched short-range nuclear missiles; a significant relaxation of the readiness criteria for nuclear-roled forces; and the termination of standing peacetime nuclear contingency plans. NATO's nuclear forces no longer target any country. Nonetheless, NATO will maintain, at the minimum level consistent with the prevailing security environment, adequate sub-strategic forces based in Europe which will provide an essential link with strategic nuclear forces, reinforcing the transatlantic link. These will consist of dual capable aircraft and a small number of United Kingdom Trident warheads. Sub-strategic nuclear weapons will, however, not be deployed in normal circumstances on surface vessels and attack submarines.

Part V - Conclusion

65. As the North Atlantic Alliance enters its sixth decade, it must be ready to meet the challenges and opportunities of a new century. The Strategic Concept reaffirms the enduring purpose of the Alliance and sets out its fundamental security tasks. It enables a transformed NATO to contribute to the evolving security environment, supporting security and stability with the strength of its shared commitment to democracy and the peaceful resolution of disputes. The Strategic Concept will govern the Alliance's security and defence policy, its operational concepts, its conventional and nuclear force posture and its collective defence arrangements, and will be kept under review in the light of the evolving security environment. In an uncertain world the need for effective defence remains, but in reaffirming this commitment the Alliance will also continue making full use of every opportunity to help build an undivided continent by promoting and fostering the vision of a Europe whole and free.

المصدر: https://www.nato.int/cps/en/natolive/official_texts_27433.htm

الملحق رقم 05: خريطة الدول الأعضاء في حلف الناتو

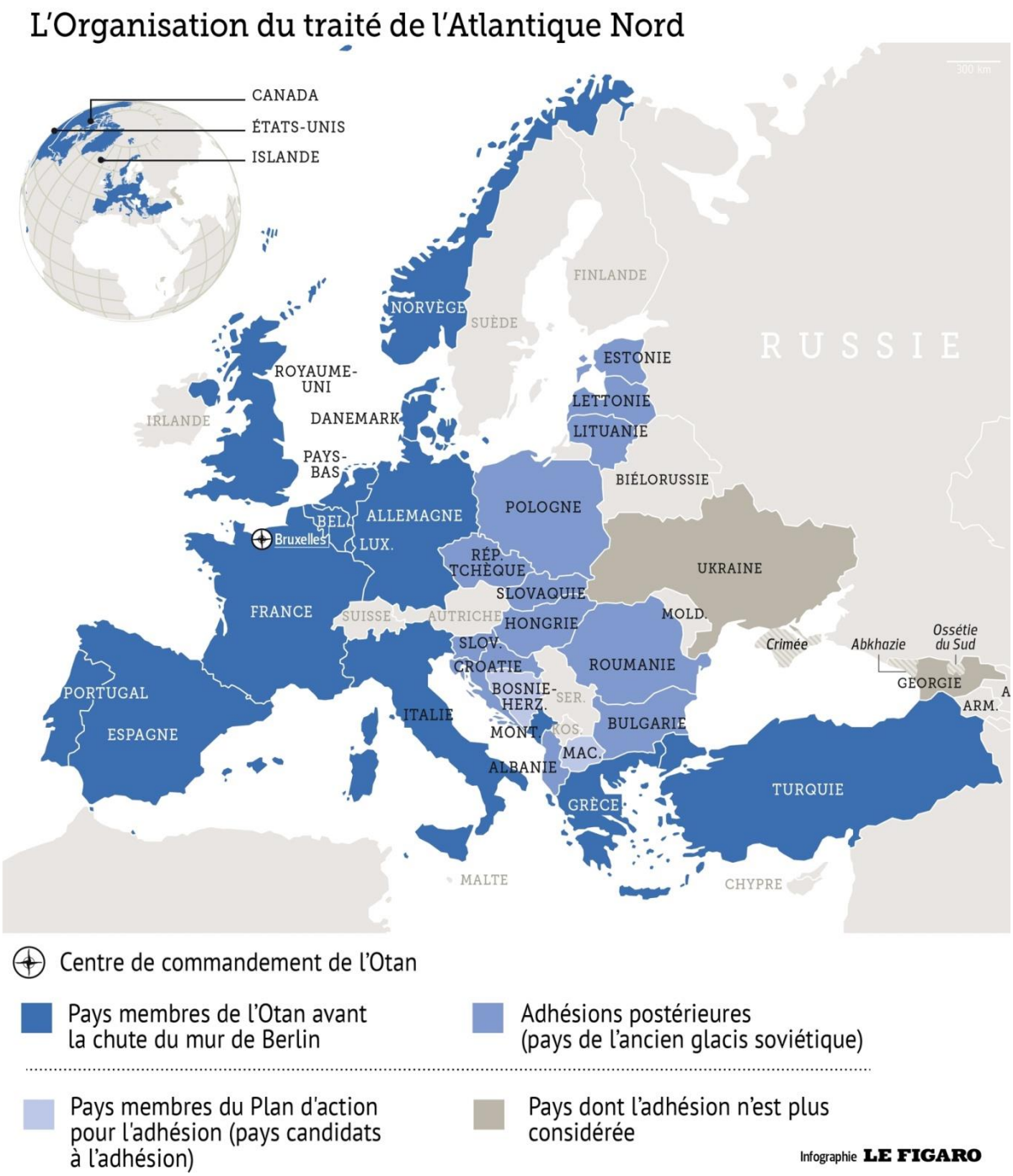

المصدر: https://www.lefigaro.fr

الملحق رقم 06: إعلان قمة براغ 2002

Déclaration du Sommet de Prague

diffusée par les chefs d'Etat et de gouvernement participant à la réunion du Conseil de l'Atlantique Nord tenue à Prague le 21 novembre 2002

1. Nous, chefs d'Etat et de gouvernement des pays membres de l'Alliance de l'Atlantique Nord, nous sommes réunis aujourd'hui pour élargir notre Alliance et renforcer encore l'OTAN face aux nouvelles menaces graves et aux redoutables défis de sécurité du XXIe siècle. Liés par notre vision commune, énoncée dans le Traité de Washington, nous entendons transformer l'OTAN en admettant de nouveaux membres, en la dotant de nouvelles capacités et en nouant de nouvelles relations avec nos partenaires. Nous sommes résolument attachés au lien transatlantique, aux tâches de sécurité fondamentales de l'OTAN, y compris la défense collective, aux valeurs démocratiques que nous partageons et à la Charte des Nations Unies.
2. Aujourd'hui, nous avons décidé d'inviter la Bulgarie, l'Estonie, la Lettonie, la Lituanie, la Roumanie, la Slovaquie et la Slovénie à engager des pourparlers d'adhésion afin de se joindre à notre Alliance. Nous leur adressons nos félicitations en cette occasion historique, qui ne pouvait avoir de meilleur cadre que Prague. L'adhésion de ces nouveaux membres renforcera la sécurité pour tous dans la zone euro-atlantique et nous aidera à atteindre notre objectif commun d'une Europe entière et libre, unie dans la paix et par des valeurs communes. L'OTAN restera ouverte aux démocraties européennes désireuses et capables d'assumer les responsabilités et les obligations liées au statut de membre, conformément à l'article 10 du Traité de Washington.
3. Rappelant les événements tragiques du 11 septembre 2001 et notre décision ultérieure d'invoquer l'article 5 du Traité de Washington, nous avons approuvé un ensemble complet de mesures fondé sur le Concept stratégique de l'OTAN, afin de nous rendre mieux à même de relever les défis pour la sécurité des forces, des populations et du territoire de nos pays, d'où que ces défis puissent venir. Les décisions d'aujourd'hui se traduiront par la mise en place de capacités équilibrées et effectives au sein de l'Alliance, de manière que l'OTAN puisse mieux remplir toute la gamme de ses missions et répondre collectivement à ces défis, y compris la menace que représentent le terrorisme et la prolifération des armes de destruction massive et de leurs vecteurs.
4. Nous soulignons que nos efforts pour transformer et adapter l'OTAN ne doivent être perçus comme une menace par aucun pays ou aucune organisation, mais plutôt comme une preuve de notre détermination à protéger les populations, le territoire et les forces de nos pays de toute attaque armée, y compris toute attaque terroriste, dirigée de l'étranger. Nous sommes déterminés à décourager et à déjouer toute attaque dont nous serions l'objet ainsi qu'à nous défendre et à nous protéger contre elle, conformément au Traité de Washington et à la Charte des Nations Unies. Pour remplir la gamme complète de ses missions, l'OTAN doit pouvoir aligner des forces capables de se déployer rapidement partout où elles sont nécessaires, sur décision du Conseil de l'Atlantique Nord, de mener des opérations soutenues, à longue distance et dans la durée, y compris dans un environnement où elles pourraient se trouver confrontées à des menaces nucléaires, biologiques et chimiques, et d'atteindre leurs objectifs. Des forces militaires efficaces, élément clé de notre stratégie politique globale, sont indispensables pour sauvegarder la liberté et la sécurité des populations de nos pays et contribuer à la paix et à la sécurité dans la zone euro-atlantique. Nous avons donc décidé :

a. de créer une force de réaction de l'OTAN (NRF) qui fasse appel aux technologies de pointe, qui soit souple, déployable, interopérable et apte à soutenir des opérations prolongées et qui comporte des éléments terrestres, maritimes et aériens prêts à se transporter rapidement partout où il le faudra, selon la décision du Conseil. La NRF servira aussi de catalyseur permettant de cibler et de promouvoir l'amélioration des capacités militaires de l'Alliance. Nous avons donné des instructions pour que soit élaboré un concept global d'emploi de cette force, qui atteindra sa capacité opérationnelle initiale dès que possible, mais au plus tard en octobre 2004, et sa capacité opérationnelle finale au plus tard en octobre 2006, et pour qu'un rapport soit soumis aux Ministres de la défense au printemps 2003. La NRF et les travaux connexes de l'UE sur l'Objectif global devraient se renforcer mutuellement dans le respect de l'autonomie des deux organisations;
b. de rationaliser les arrangements de commandement militaire de l'OTAN. Nous avons approuvé le rapport des Ministres de la défense présentant l'ébauche d'une structure de commandement plus légère, plus efficiente, plus efficace et plus facile à déployer, en vue de répondre aux besoins opérationnels relatifs à toute la gamme des missions de l'Alliance. Elle est fondée sur le document consacré au besoin militaire minimum agréé concernant les arrangements de commandement de l'Alliance. La nouvelle structure consolidera le lien transatlantique, entraînera une réduction sensible du nombre de quartiers généraux et de centres d'opérations aériennes combinées et favorisera la transformation de nos capacités militaires. Il y aura deux commandements stratégiques, l'un opérationnel et l'autre fonctionnel. Le commandement stratégique "opérations", qui aura son quartier général en Europe (Belgique), sera appuyé par deux commandements de forces interarmées en mesure de constituer un quartier général de groupe de forces interarmées multinationales (GFIM) terrestre et un quartier général interarmées permanent solidement constitué mais plus limité, auquel on pourra faire appel pour obtenir une capacité de quartier général de GFIM maritime. Il y aura également des composantes terrestres, maritimes et aériennes. Le commandement stratégique "transformation", qui aura son quartier général aux Etats-Unis, avec une présence en Europe, sera responsable de la poursuite de la transformation des capacités militaires et de la promotion de l'interopérabilité des forces de l'Alliance, en coopération avec le commandement allié "opérations", comme il conviendra. Nous avons demandé au Conseil et au Comité des plans de défense de mettre au point, en tenant compte des travaux des autorités militaires de l'OTAN et de critères militaires objectifs, les derniers détails de la structure, y compris les lieux d'implantation des quartiers généraux de la structure de commandement et des autres éléments, de manière que des décisions définitives puissent être prises par les Ministres de la défense en juin 2003;
c. d'approuver l'Engagement capacitaire de Prague (PCC) dans le cadre de la poursuite des travaux de l'Alliance visant à améliorer les capacités militaires et à en développer de nouvelles pour la guerre moderne dans un environnement caractérisé par un haut niveau de menace. Les différents pays alliés ont pris des engagements politiques fermes et spécifiques en vue d'améliorer leurs capacités dans les domaines suivants : défense contre les armes chimiques, biologiques, radiologiques et nucléaires; renseignement, surveillance et acquisition d'objectifs; surveillance air-sol; systèmes de commandement, de contrôle et de communications; efficacité au combat, y compris munitions à guidage de précision et neutralisation des défenses aériennes ennemies;

moyens de transport aérien et maritime stratégique; moyens de ravitaillement en vol; et unités déployables d'appui tactique et de soutien des forces au combat. Nos travaux visant à améliorer nos capacités dans le cadre du PCC et ceux de l'UE visant à améliorer les capacités européennes dans le cadre du Plan d'action européen sur les capacités devraient se renforcer mutuellement, dans le respect de l'autonomie des deux organisations et dans un esprit d'ouverture.

Nous mettrons en œuvre aussi rapidement que possible tous les aspects de notre Engagement capacitaire de Prague. Nous prendrons les mesures nécessaires pour améliorer les capacités dans les domaines où des insuffisances subsistent. Ces mesures pourraient comprendre des efforts multinationaux, une spécialisation des rôles et un réaménagement des priorités, étant entendu que, dans de nombreux cas, des ressources financières supplémentaires seront nécessaires, sous réserve, le cas échéant, d'approbation parlementaire. Nous sommes résolus à rechercher énergiquement des améliorations capacitaires. Nous avons chargé le Conseil en session permanente de rendre compte de la mise en œuvre aux Ministres de la défense;

d. d'entériner le concept militaire agréé de défense contre le terrorisme. Ce concept s'inscrit dans un ensemble de mesures destiné à renforcer les capacités de l'OTAN dans ce domaine et prévoyant également une amélioration du partage des données du renseignement et des dispositions de réponse aux crises.

   Le terrorisme, que nous rejetons catégoriquement et condamnons sous toutes ses formes et dans toutes ses manifestations, constitue une menace grave et croissante pour les populations, les forces et le territoire des pays de l'Alliance, ainsi que pour la sécurité internationale. Nous sommes déterminés à combattre ce fléau aussi longtemps qu'il le faudra. Pour combattre efficacement le terrorisme, notre réponse doit être multiforme et globale.

   Nous sommes résolus à mettre en œuvre intégralement, en coopération avec nos partenaires, le Plan d'action en matière de plans civils d'urgence (PCU) visant à améliorer la préparation du secteur civil face au risque d'attaques contre les populations civiles au moyen d'agents chimiques, biologiques et radiologiques (CBR). Nous renforcerons notre capacité d'aider, sur demande, les autorités nationales à faire face aux conséquences d'attaques terroristes, y compris des attaques menées contre les infrastructures essentielles au moyen d'agents CBRN, comme le prévoit ce Plan d'action;

e. de souscrire à la mise en œuvre de cinq initiatives de défense contre les armes nucléaires, biologiques et chimiques (NBC), ce qui permettra de renforcer les capacités de défense de l'Alliance contre les armes de destruction massive (ADM) : un prototype de laboratoire d'analyse NBC déployable, une équipe prototype de réaction aux incidents NBC, un centre d'excellence virtuel pour la défense contre les armes NBC, un stock OTAN de moyens de défense biologique et chimique, et un système de surveillance épidémiologique. Nous réaffirmons notre volonté d'étoffer et d'améliorer rapidement nos capacités de défense NBC;
f. de renforcer nos capacités de défense contre les cyberattaques;

g. d'examiner différentes options pour faire face de manière efficace à la menace croissante que les missiles représentent pour le territoire, les forces et les centres de population de l'Alliance, en recourant à une combinaison appropriée d'efforts politiques et de défense, en même temps qu'à la dissuasion. Aujourd'hui, nous avons demandé que soit entamée une nouvelle étude de faisabilité sur la défense antimissile de l'OTAN visant à examiner les options relatives à la protection du territoire, des forces et des centres de population des pays de l'Alliance contre toute la gamme des menaces liées aux missiles, que nous continuerons d'évaluer. Nos efforts dans ce sens seront compatibles avec l'indivisibilité de la sécurité des Alliés. Nous sommes favorables à un renforcement du rôle du Centre ADM au sein du Secrétariat international, pour soutenir les travaux menés par l'Alliance en vue de lutter contre cette menace.

Nous réaffirmons que le désarmement, la maîtrise des armements et la non-prolifération contribuent de façon essentielle à prévenir la dissémination et l'emploi des ADM et de leurs vecteurs. Nous soulignons qu'il est important de respecter et de renforcer les régimes multilatéraux existants de non-prolifération et de contrôle des exportations et les accords internationaux de maîtrise des armements et de désarmement.

5. En admettant la Bulgarie, l'Estonie, la Lettonie, la Lituanie, la Roumanie, la Slovaquie et la Slovénie en tant que nouveaux membres, l'OTAN sera mieux à même de relever les défis présents et futurs. Ces pays ont prouvé leur attachement aux principes et valeurs de base inscrits dans le Traité de Washington, leur capacité de participer à tout l'éventail des missions de l'Alliance, y compris la défense collective, ainsi que leur ferme volonté de contribuer à la stabilité et à la sécurité, spécialement dans les zones de crise et de conflit. Nous engagerons immédiatement des pourparlers d'adhésion en ayant pour objectif de voir signer les protocoles d'accession pour la fin de mars 2003 et de voir le processus de ratification se terminer à temps pour que ces pays puissent se joindre à l'Alliance au plus tard à notre Sommet de mai 2004. Au cours de la période conduisant à l'adhésion, l'Alliance associera les pays invités le plus possible à ses activités. Nous nous engageons à continuer d'apporter une aide et un soutien, notamment dans le cadre du Plan d'action pour l'adhésion (MAP). Nous attendons avec intérêt de recevoir des pays invités leurs calendriers de réformes, en fonction desquels de nouveaux progrès seront attendus de leur part, avant et après l'adhésion, en vue d'accroître leur contribution à l'Alliance.
6. Nous félicitons l'Albanie de ses progrès significatifs dans la voie de la réforme, de son rôle constructif pour promouvoir la stabilité régionale et de son ferme soutien à l'Alliance. Nous félicitons l'ex-République yougoslave de Macédoine [1] des progrès significatifs qu'elle a accomplis dans son processus de réforme, du ferme soutien fourni aux opérations de l'Alliance, ainsi que des importantes mesures qu'elle a prises pour surmonter ses problèmes internes et faire avancer la démocratie, la stabilité et la réconciliation interethnique. Nous continuerons d'aider ces deux pays, notamment dans le cadre du MAP, pour qu'ils parviennent à la stabilité, à la sécurité et à la prospérité et puissent ainsi remplir les obligations liées au statut de membre. Dans ce contexte, nous avons également décidé d'améliorer notre capacité de contribuer à la poursuite de la réforme en Albanie, et de continuer d'aider au déroulement de la réforme du secteur de la défense et de la sécurité dans l'ex-République yougoslave de Macédoine [a] grâce à la présence établie par l'OTAN dans ce pays. Nous encourageons ces deux pays à redoubler d'efforts dans la voie de la réforme. Leur demande d'adhésion reste à l'examen en vue d'une admission future.

La demande de la Croatie, qui a fait des progrès encourageants dans la voie de la réforme, sera aussi à l'examen en vue d'une adhésion future. Les progrès dans cette direction dépendront de la poursuite des efforts de réforme de la Croatie et de son respect de toutes ses obligations internationales, y compris à l'égard du Tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie (TPIY).

Le Plan d'action pour l'adhésion restera le moyen de suivre les progrès accomplis par les pays candidats. Les pays que nous avons invités aujourd'hui ne seront pas les derniers à l'être.

7. Le Conseil de partenariat euro-atlantique (CPEA) et le Partenariat pour la paix (PPP) ont grandement accru la sécurité et la stabilité dans l'ensemble de la zone euro-atlantique. Nous avons décidé aujourd'hui de renforcer notre coopération avec les pays du CPEA/PPP. Notre dialogue politique sera intensifié, et les Alliés, en concertation avec les Partenaires, associeront davantage ces pays, dans toute la mesure du possible et comme il conviendra, à la planification, la conduite et la supervision des activités et projets auxquels ils participent et contribuent. Nous avons mis en place de nouveaux mécanismes pratiques, tels que les plans d'action individuels pour le Partenariat, qui assureront une approche globale, adaptée et différenciée du Partenariat et permettront de soutenir les efforts de réforme des Partenaires. Nous engageons les Partenaires, y compris les pays des régions stratégiquement importantes du Caucase et d'Asie centrale, à tirer parti de ces mécanismes. Nous nous félicitons de voir les Partenaires résolus à tout mettre en œuvre pour combattre le terrorisme, notamment dans le cadre du Plan d'action du Partenariat contre le terrorisme. Nous continuerons aussi de renforcer encore l'interopérabilité et les activités en matière de défense, qui constituent le cœur de notre partenariat. La participation au PPP et au CPEA pourrait dans l'avenir être élargie à la République fédérale de Yougoslavie et à la Bosnie-Herzégovine, une fois que les progrès nécessaires auront été réalisés, y compris en ce qui concerne une coopération pleine et entière avec le TPIY.
8. Nous nous félicitons des résultats significatifs du Conseil OTAN-Russie enregistrés depuis l'historique Sommet OTAN-Russie de Rome. Nous avons approfondi nos relations de manière bénéfique à tous les peuples de la zone euro-atlantique. Les Etats membres de l'OTAN et la Russie travaillent ensemble au sein du Conseil OTAN-Russie en tant que partenaires égaux, réalisant des progrès dans des domaines tels que le maintien de la paix, la réforme de la défense, la prolifération des ADM, la recherche et le sauvetage, les plans civils d'urgence, la défense contre les missiles de théâtre et la lutte contre le terrorisme vers la réalisation de l'objectif que nous partageons : une Europe stable, pacifique et sans division. Conformément à l'Acte fondateur et à la Déclaration de Rome, nous sommes déterminés à intensifier et à élargir notre coopération avec la Russie.
9. Nous demeurons attachés à de solides relations OTAN-Ukraine au titre de la Charte de partenariat spécifique. Nous prenons note de la détermination de l'Ukraine à poursuivre sur la voie d'une intégration euro-atlantique totale et nous engageons ce pays à mettre en œuvre toutes les réformes nécessaires, y compris en ce qui concerne l'application des contrôles des exportations, pour atteindre cet objectif. Le nouveau plan d'action que nous adoptons avec l'Ukraine représente un important pas en avant; il recense les secteurs de réforme politiques, économiques, militaires et autres où l'Ukraine s'est engagée à faire de nouveaux progrès et où l'OTAN continuera d'apporter une aide. La poursuite des progrès dans l'approfondissement et le renforcement de nos relations requiert, de la part de l'Ukraine, un attachement sans équivoque aux valeurs qui sont celles de la communauté euro-atlantique.

10. Nous réaffirmons que la sécurité en Europe est étroitement liée à la sécurité et à la stabilité en Méditerranée. Nous décidons en conséquence de renforcer substantiellement les dimensions politique et pratique de notre Dialogue méditerranéen, partie intégrante de l'approche coopérative que l'Alliance a de la sécurité. A cet égard, nous encourageons une intensification de la coopération pratique et une interaction efficace sur les questions de sécurité d'intérêt commun, y compris en rapport avec le terrorisme, comme il conviendra, pour lesquels l'OTAN peut apporter un plus. Nous redisons que le Dialogue méditerranéen et d'autres initiatives internationales, dont le processus de Barcelone de l'Union européenne, se complètent et se renforcent mutuellement.
11. L'OTAN et l'Union européenne ont des intérêts stratégiques en commun. Nous demeurons fermement attachés aux décisions prises au Sommet de Washington et lors des réunions ministérielles ultérieures en vue de renforcer la coopération entre l'OTAN et l'UE. Le succès de notre coopération a été mis en évidence par nos efforts concertés dans les Balkans pour rétablir la paix et créer les conditions de la mise en place de sociétés prospères et démocratiques. Les événements du 11 septembre 2001 et ceux qui les ont suivis ont souligné encore l'importance d'une transparence et d'une coopération accrues entre nos deux organisations sur des questions d'intérêt commun relatives à la sécurité, à la défense et à la gestion des crises afin qu'il soit possible d'apporter à celles-ci la réponse militaire la plus appropriée et de les gérer avec efficacité. Nous restons déterminés à accomplir les progrès requis sur les divers aspects de nos relations, en notant qu'il est nécessaire de trouver des solutions qui satisfassent tous les Alliés sur la question de la participation d'Alliés européens non-membres de l'UE, pour que s'établisse entre nos deux organisations un véritable partenariat stratégique.
12. Soucieuse de promouvoir encore la paix et la stabilité dans la zone euro-atlantique, l'OTAN continuera de développer sa coopération étroite et fructueuse avec l'OSCE dans les domaines complémentaires que sont la prévention des conflits, la gestion des crises et les opérations de relèvement après un conflit.
13. L'Alliance a joué un rôle vital dans le rétablissement d'un environnement sûr en Europe du Sud-Est. Nous réaffirmons notre soutien pour l'intégrité territoriale et la souveraineté de tous les pays de cette région stratégiquement importante. Nous continuerons de nous employer, avec nos partenaires au sein de la SFOR et de la KFOR, les Nations Unies, l'Union européenne, l'OSCE et d'autres organisations internationales, à construire une Europe du Sud-Est pacifique, stable et démocratique, où tous les pays prendraient eux-mêmes en charge le processus de réforme et seraient intégrés dans les structures euro-atlantiques. Nous restons déterminés à voir cet objectif se réaliser. Nous attendons des pays de la région qu'ils continuent de construire des démocraties multiethniques durables, d'éradiquer la criminalité organisée et la corruption et d'asseoir l'état de droit, qu'ils coopèrent au niveau régional et qu'ils remplissent pleinement leurs obligations internationales, y compris en traduisant en justice à La Haye toutes les personnes inculpées par le TPIY. Les progrès que ces pays réaliseront dans la voie de la réforme détermineront le rythme de leur intégration dans les structures euro-atlantiques. Nous confirmons le maintien de notre présence dans la région et nous sommes prêts à aider ces pays, par le biais de programmes individuels d'assistance, à poursuivre leurs progrès. En fonction des progrès qui continueront d'être faits et de l'analyse de l'environnement politique et de sécurité qui prévaudra, nous examinerons différentes options pour la poursuite de la rationalisation et de la restructuration des forces, en tenant compte d'une approche régionale. Nous nous félicitons de la conclusion positive de l'opération Amber Fox dans l'ex-République yougoslave de Macédoine [1]. Nous avons décidé de laisser en place une présence de l'OTAN pour une période limitée, à partir du 15 décembre, afin

de contribuer au maintien de la stabilité, ce que nous réexaminerons à la lumière de l'évolution de la situation. Nous notons que l'UE s'est déclarée prête à assurer la relève de l'opération militaire dans l'ex-République yougoslave de Macédoine [1] dans les conditions appropriées.

14. Les pays membres de l'OTAN ont répondu à l'appel du Conseil de sécurité des Nations Unies concernant l'aide à apporter au gouvernement afghan pour rétablir la sécurité à Kaboul et dans ses environs. Leurs forces constituent l'épine dorsale de la Force internationale d'assistance à la sécurité (ISAF) en Afghanistan. Nous félicitons le Royaume-Uni et la Turquie des contributions qu'ils ont apportées successivement en tant que pays chef de file de l'ISAF, et nous notons avec satisfaction que l'Allemagne et les Pays-Bas sont disposés à leur succéder conjointement dans cette fonction. L'OTAN a décidé de fournir un soutien dans certains domaines aux deux nouveaux pays chefs de file de l'ISAF, témoignant ainsi de la continuité de notre engagement. Cependant, c'est aux Afghans eux-mêmes qu'incombe la responsabilité d'assurer la sécurité et le maintien de l'ordre dans l'ensemble de leur pays.
15. Nous restons attachés au Traité sur les forces conventionnelles en Europe (FCE) et réaffirmons notre position résolument favorable à l'entrée en vigueur rapide du Traité adapté. Le régime FCE contribue de manière fondamentale à l'accroissement de la sécurité et de l'intégration européennes. Nous nous félicitons de l'approche adoptée par les pays non-signataires du Traité FCE qui ont manifesté leur intention de demander à accéder au Traité adapté lors de son entrée en vigueur. Leur accession représenterait une contribution supplémentaire importante à la stabilité et à la sécurité en Europe. Nous prenons note avec satisfaction des résultats significatifs des efforts de la Russie tendant à réduire ses forces, dans la zone visée à l'article V du Traité, jusqu'aux niveaux agréés. Nous appelons de nos vœux la prompte exécution des engagements d'Istanbul restant à remplir au sujet de la Géorgie et de la Moldova, exécution qui créera les conditions requises pour que les Alliés et les autres Etats parties aillent de l'avant s'agissant de la ratification du Traité FCE adapté.
16. Alors que l'OTAN se transforme, nous avons souscrit à un ensemble de mesures visant à améliorer l'efficience et l'efficacité de l'organisation du Siège. L'initiative OTAN+ sur les questions relatives aux ressources humaines vient compléter cet effort. Nous entendons continuer de fournir, individuellement et collectivement, les ressources nécessaires pour permettre à notre Alliance de remplir les tâches que nous lui assignons.
17. Nous saluons le rôle que joue l'Assemblée parlementaire de l'OTAN s'agissant de compléter les efforts déployés par l'OTAN pour projeter la stabilité dans l'ensemble de l'Europe. Nous apprécions également la contribution qu'apporte l'Association du Traité atlantique en s'employant à faire mieux comprendre l'Alliance et ses objectifs par les opinions publiques de nos pays.
18. Nous exprimons notre profonde gratitude au gouvernement tchèque pour la gracieuse hospitalité qu'il nous a offerte.
19. Notre réunion au sommet démontre que les Alliés européens et nord-américains, déjà unis par l'histoire et par des valeurs communes, continueront de former une communauté déterminée et apte à défendre le territoire, les populations et les forces de nos pays face à toutes les menaces et à tous les défis. Depuis plus de cinquante ans, l'OTAN défend la paix, la démocratie et la sécurité dans la zone euro-atlantique. Les engagements que nous avons pris ici, à Prague, sont de nature à garantir que l'Alliance continuera de jouer ce rôle vital dans l'avenir.

[a] La Turquie reconnait la République de Macédoine sous son nom constitutionel

المصدر : https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_19552.htm

قائمـة المـراجـع

1- باللغـة العربيـة

أ- الكتـب

- المخـادمي عبـد القـادر رزيـق. الحلـف الأطلسـي مـن الحـرب البـاردة إلـى حـروب الهيمنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014.
- اينـيس لـوثر كلـود، النظـام الـدولي و السـلام العـالمي، (تـر: عبـد الله العريـان)، القاهرة: دار النهضة، 1964.
- بوعمامـة زهيـر. أمـن القـارة الأوروبيـة فـي السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة بعـد نهايـة الحرب الباردة، الجزائر: دار الوسام العربي للنشر و التوزيع، 2011.
- جـاد عمـاد، حلـف الأطلنطـي مهـام جديـدة فـي بيئـة أمنيـة مغـايرة، القـاهرة: مركـز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1998.
- جنـدلي عبـد الناصـر، أثـر الحـرب البـاردة علـى الاتجاهـات الكبـرى و النظـام الـدولي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011.
- دورتـي جـيمس و بالسـتغراف روبـرت، النظريـات المتضـاربة فـي العلاقـات الدولية،(تر: وليد عبد الحي)، الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، 1995.
- سـيدي عبـد القـادر محمد فهمـي، التفكيـر السياسـي و الاسـتراتيجي للولايـات المتحـدة الأمريكيـة: دراسـة فـي الأفكـار و العقائـد و وسـائل البنـاء الإمبراطـوري، عمـان: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2009.
- مـديهش العبـودي محسـن حسـاني ظـاهر. توسـع حلـف النـاتو بعـد الحـرب البـاردة دراسـة فـي المـدركات و الخيـارات الاسـتراتيجية الروسـية، عمـان: دار الجنـان للنشـر و التوزيع، 2012.
- نعمـة كـاظم هاشـم، الحلـف الأطلسـي التوسـع إلـى الشـرق .الحـوار مـع الجنـوب و الأمن القومي العربي، عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع، 2010.

- هيكـــل محمد حســـين، الحـــل و الحـــرب، بيـــروت: شـــركة المطبوعـــات للنشـــر و التوزيع، 1983.

ب-المجلات و الدوريات:

- بـن عنتـر عبـد النـور، "تطـور مفهـوم الأمـن فـي العلاقـات الدوليـة"، مجلـة السياسـة الدولية، العدد 160، المجلد 40، أفريل 2005.
- دمـام شـهرزاد، "الطبيعـة اللاتماثليـة للتهديـدات الأمنيـة"، مجلـة النـدوة للدراسـات القانونية، العدد الأول، 2013.
- حـافظ، طالـب حسـين، "الأدوار الجديـدة لحلـف النـاتو بعـد انتهـاء الحـرب البـاردة"، مجلة دراسات دولية، العدد 46 ، ص ص135-150.
- حتحـوت نـور الـدين، "حلـف النـاتو: المهـام الجديـدة فـي ظـل التحـولات الدوليـة الراهنة"، مجلة العلوم القانونية العدد 28 ، أفريل 2018.
- علـوي سـيف مصـطفى، "اسـتراتيجية حلـف شـمال الأطلسـي تجـاه منطقـة الخلـيج العربـــي"، مجلـــة دراســـات إســـتراتيجية، مركـــز الإمـــارات للدراســـات و البحـــوث الإستراتيجية، العدد 129، 2008.
- مرغنـي حيـزوم و بـدر الـدين، "دور الأحـلاف العسـكرية فـي حفـظ الأمـن الجمـاعي الـدولي وفقـا لميثـاق الأمـم المتحـدة"، مجلـة العلـوم القانونيـة و السياسـية، العـدد 8، جانفي 2014، ص ص 91-104.

ت-الدراسات غير المنشورة

- بالـة عمـار، "التهديـدات الأمنيـة فـي منطقـة السـاحل الافريقـي وتـداعياتها علـى الأمـن القـومي الجزائـري: مـالي نموذجـا"، أطروحـة دكتـوراه (قسـم العلـوم السياسـية، كليـة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 01 ، 2018).
- سـرارية عبـد الكـريم، "حلـف شـمال الأطلسـي و تدخلاتـه بعـد الحـرب البـاردة -كوسـوفو نموذجـا-". مـذكرة ماسـتر(قسـم العلـوم الإنسـانية: شـعبة التـاريخ، كليـة العلـوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة محمد خيضر، 2016).

- قسـوم سـليم، "الاتجاهـات الجديـدة فـي الدراسـات الأمنيـة: دراسـة فـي تطـور مفهـوم الأمـن عبـر منظـورات العلاقـات الدوليـة"، رسـالة ماجسـتير.(قسـم العلـوم السياسـية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2010).
- ريـاض مزيـان ، "الحلـف الأطلسـي كـأداة لتنفيـذ السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة –دراسـة حالـة حـرب الخلـيج الثانيـة–." رسـالة ماجستير(قسـم العلـوم السياسـية، كليـة الحقـوق، جامعة باتنة الحاج لخضر، 2005).

المراجع الالكترونية

أ- المعاجم

- معجـــم المعـــاني الجـــامع، "تعريـــف و معنـــى الأمـــن"، متحصـــل عليـــه: https://www.almaany.com/ar/dict/ar- بتـــــاريخ 2020/03/01 علـــــى الساعة 06:30.

ب-المجلات و الدوريات

- بـوخريص أحمـد، "التحـول الاسـتراتيجي لحلـف النـاتو بعـد الحـرب البـاردة"، مجلـة الدراسـات الاسـتراتيجية و العسـكرية، العـدد الثـاني، المركـز العربـي الـديمقراطي، ديســـــــــمبر 2018. ص ص 86- 102، متحصـــــــــل عليـــــــــه: http://democraticac.de بتاريخ 2019/12/17، على الساعة 22:13.
- بـوراس وفـاء، "الإسـتراتيجية الأمنيـة لحلـف شـمال الأطلسـي لاحتـواء الرهانـات الأمنيـة الجديـدة فـي منطقـة المتوسـط"، المجلـة الجزائريـة للأمـن و التنميـة، العـدد 13، جويليـــــــــة 2018، ص ص 234-244، متحصـــــــــل عليـــــــــه: http://www.asjp.cerist.dz/en/articles بتـــــاريخ 2020/02/28، علـــــى الساعة 21:23.
- جـارش عـادل، "مقاربـة معرفيـة حـول التهديـدات الأمنيـة الجديـدة"، مجلـة العلـوم السياسـية و القـانون، العـدد 01، 2017، المركـز الـديمقراطي العربـي، متحصـل عليـــه: https://democraticac.de ، بتـــاريخ: 2020/07/20 علـــى الســـاعة: 19:50.

- جلــة ســماعين و غربــي محمد، "حلــف النــاتو و جــدل البقــاء و التوســع بعــد نهايــة الحــرب البــاردة"، المجلــة الأكاديميــة للدراســات الاجتماعيــة و الإنســانية، العــدد 20، جـــــوان 2018، ص ص183-192 متحصـــــــل عليـــــه: https://www.univ-chlef.dz/RATSH/la_revue_N_20/Article_Revue_Academique بتاريخ 2020/08/01 على الساعة 17:00.
- حســون محمد،"الإســتراتيجية التوســعية لحلــف النــاتو و أثرهــا علــى الأمــن القــومي العربـــي"، مجلـــة جامعـــة دمشـــق للعلـــوم الاقتصـــادية و القانونيـــة، المجلـــد26، العـــــــــددد2، 2010، ص ص340-371 ، متحصـــــــــــــل عليـــــــــه: www.damascusuniversity.edu.sy ، بتـــــاريخ 2020/07/28 علـــــى الســـــاعة 00:33.
- شــكري محمد عزيــز، الأحــلاف و التكــتلات فــي السياســة العالميــة، سلســلة عــالم المعرفــة، المجلــس الــوطني للثقافــة و الفنــون و الآداب-الكويــت-، جويليــة 1978، متحصـــــــل عليـــــــه:http://aems.edu.sd/wp-content/uploads، بتـــــــاريخ 2020/04/01، على الساعة: 23:45 .
- طورشــي ليلــى، "منظمــة حلــف الشــمال الأطلســي مــن الــدفاع إلــى التوســع"، مجلــة الحكمـــة للدراســـات الفلســـفية، المجلـــد 5، العـــدد 13، ســـبتمبر 2018. ص ص 138-145، متحصـــــل عليـــــه: www.asjp/cerist.dz بتـــــاريخ 2019/12/19، على الساعة:07:38.
- غــزلان وداد و فنــي كنــزة، "الاســتراتيجية الجديــدة لحلــف الشــمال الأطلســي فــي الشــرق الأوســط الكبيــر: مــا بــين النظريــة الواقعيــة و نظريــة الأمننــة"، مجلــة الدراســات القانونيــة و السياســية، العــدد 07، جــانفي 2018. ص ص 118-132. متحصــل عليه: www.asjp/cerist.dz بتاريخ 2019/12/19، على الساعة: 07:55.
- فريجــة أحمــد و فريجــة لدميــة، "الأمــن والتهديــدات الأمنيّــة فــي عــالم مــا بعــد الحــرب البــاردة"، مجلــة دفــاتر الحقــوق و العلــوم السياســية، العــدد 14، جــانفي 2016، ص ص157-170 متحصـــــــــــــل عليـــــــــــه: https://revues.univ-

ouargla.dz/index.php/numero-14-2016-dafatir، بتـــاريخ 2020/07/10 على الساعة 08:00.

- فنـــي كنـــزة، "الأمـــن التعـــاوني لحلـــف شـــمال الأطلســـي فـــي الشـــرق الأوســـط: مقاربـــة للواقـــع و رســـم للآفـــاق"، مجلـــة البحـــوث فـــي الحقـــوق و العلـــوم السياســـية، المجلـــد 03، العـــدد02، 2018، ص ص 505-519. متحصـــل عليـــه: www.asjp/cerist.dz بتاريخ 2020/02/28، على الساعة: 21:63.
- قلـي أحمـد، "حلـف شـمال الأطلسـي مـن الـدفاع الجمـاعي إلـى الأمـن الشـامل"، المجلـة النقديـــة، ص ص 58-87. متحصـــل عليـــه: www.asjp/cerist.dz بتـــاريخ 2019/12/19، على الساعة: 07:38.
- قـوجيلي سـيد احمـد، "تطـور الدراسـات الأمنيـة و معضـلة التطبيـق فـي العـالم العربـي"، مجلـــة دراســـات اســـتراتيجية، العـــدد 169 ،2012، متحصـــل عليـــه: http://edl.libraries.ae/ بتاريخ 2020/04/15، على الساعة 21:30.
- منصـر جمـال، "تحـولات فـي مفهـوم الأمـن: مـن أمـن الوسـائل إلـى أمـن الأهـداف"، مجلـة دفـاتر السياسـة و القـانون، العـدد الأول، جـانفي 2009، متحصـل عليـه: www.asjp/cerist.dz ، بتاريخ: 2020/02/17، على الساعة: 10:17.

ت-الدراسات غير المنشورة

- الفـرج مشـعل حبيـب، "حلـف شـمال الأطلسـي (النـاتو) و إسـهاماته فـي حفـظ السـلم و الأمـن فـي منطقـة الخلـيج العربـي مـن 1991 إلـى 2012"، رسـالة ماجسـتير(قسـم العلـوم السياسـية، كليـة الآداب و العلـوم، جامعـة الشـرق الأوسـط، 2013)، متحصـل عليـــه: http // :www.almajmaa.org/bibn/upload بتـــــاريخ 2020/07/25 على الساعة 19:30.
- تبـاني وهيبـة، "الأمـن المتوسـطي فـي إسـتراتيجية الحلـف الأطلسـي: دراسـة حالـة ظـاهرة الإرهـاب"، رسـالة ماجسـتير(قسـم العلـوم السياسـية و العلاقـات الدوليـة، كليـة الحقـوق و العلـوم السياسـية، جامعـة تيـزي وزو مولـود معمـري ، 2014)، متحصـل

عليـــه: https://dl.ummto.dz/handle/ummto، بتـــاريخ: 2019/12/04، علـــى الساعة: 18:05.

- حميـدوش نـوال و هنـي خديجـة، "إشـكالية التـدخل الإنسـاني فـي ظـل الإسـتراتيجية الجديـدة للحلـف الأطلسـي – دراسـة حالـة ليبيـا 2011 – 2020". مـذكرة ماسـتر (قسـم العلـوم السياسـية، كليـة الحقـوق و العلـوم السياسـية، جامعـة تيـزي وزو مولـود معمـــــــري 2016)، متحصـــــــل عليـــــــه: https://dl.ummto.dz/bitstream/handle/ummto/4367، بتـــــــــــــاريخ: 2019/12/04، على الساعة: 18:07.
- شـخناب عبـد الحـق، "الحـوار المتوسـطي فـي ظـل التحـول الاسـتراتيجي الجديـد لحلـف النـاتو". مـذكرة ماستر (قسـم العلـوم السياسـية، كليـة الحقـوق و العلـوم السياسـية، جامعـــة ســـعيدة الـــدكتور مـــولاي الطـــاهر، 2016)، متحصـــل عليـــه: https://pmb.univ-saida.dz/budspopac/doc، بتـــــــــاريخ: 2020/04/27، على الساعة: 22.30.
- شـيبي لخميسـي، "الأمـن الـدولي والعلاقـة بيـن منـظمة حـلف شمـال الأطلسـي و الـدول العربيـة – فتـرة مـا بعـد الحـرب البـاردة– 1991–2008 ". رسـالة ماجســتير(قســم الدراســات السياســية، معهــد البحــوث و الدراســات العربيــة، جامعـــــــة الـــــــدول العربيـــــــة، 2009)، متحصـــــــل عليـــــه: hamdoucheriad.yolasite.com /resources بتـــــاريخ: 2020/03/01، على الساعة: 17:00.
- عـواد نسـرين محمد نمـر، "السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة اتجـاه أوربـا الغربيـة: دراسـة فـي اسـتمرارية حلـف النـاتو بعـد الحـرب البـاردة". رسـالة ماجسـتير(كلية الدراسـات العليـا، جامعـــــة بيرزيـــــت فلســـــطين، 2006)، متحصـــــل عليـــــه: https://fada.birzeit.edu/handle، بتـــاريخ: 2019/12/16، علـــى الســـاعة: 23:23.

- فنـــي كنـــزة، "منظمـــة حلـــف شـــمال الأطلســـي و دورهـــا فـــي إدارة التهديـــدات الأمنيـــة الجديـدة فـي فتـرة مـا بعـد الحـرب البـاردة"، أطروحـة دكتـوراه (قسـم العلـوم السياسـية، كليـة الحقـوق و العلـوم السياسـية، جامعـة قالمـة 08 مـاي 1945، 2018)،متحصـل عليـــــــــــــه: http://dspace.univ-guelma.dz:8080/xmlui/bitstream/handle بتاريخ 2020/07/01، على الساعة: 17:30.
- معمـري خالـد، "التنظيـر فـي الدراسـات الأمنيـة لفتـرة مـا بعـد الحـرب البـاردة: دراسـة فـي الخطـــاب الأمنـــي الأمريكـــي بعـــد 11 ســـبتمبر"، رســـالة ماجســـتير.(قســـم العلـــوم السياســـية ، كليـــة الحقـــوق، جامعـــة باتنـــة الحـــاج لخضـــر 2008)، متحصـــل عليـــه http://boulemkahel.yolasite.com/resources بتـــــــــــــاريخ 2020/03/01، على الساعة: 23:00.
- نباشـــي ســـفيان و بلغيـــث صـــلاح الـــدين، "التعـــاون الأمنـــي بـــين شـــمال و جنـــوب المتوسـط فـي مواجهـة التهديـدات الأمنيـة"، مـذكرة ماسـتر.(قسـم العلـوم السياسـية، كليـة الحقـوق و العلـوم السياسـية، جامعـة تبسـة العربـي التبسـي 2014)، متحصـل عليـــــه: http://www.univ-tebessa.dz/fichiers/masters/politique، بتـــــاريخ: 2020/02/16، على الساعة: 21:55.

ث-المواقع الالكترونية:

- العـزازي سـيد وخلـف موسـى حسـين، "حلـف النـاتو و مـدى تـأثيره علـى المنطقـة العربيـة فـي ظـل الصـراعات العربيـة الداخليـة"، دراسـات بحثيـة، المركـز الـديمقراطي العربـــي، متحصـــل عليـــه: http://democraticac.de بتـــاريخ 2020/06/30، على الساعة 07:00.
- الموســـوعة السياســـية، "التهديـــدات الأمنيـــة"، متحصـــل عليـــه: -https://political encyclopedia.org/dictionary، بتـــــاريخ 2020/08/03 علـــــى الســـــاعة 19.30.

- أولاف تـــايلر، "التهديـــدات الجديـــدة: الأبعـــاد الالكترونيـــة"، مجلـــة النـــاتو، 2011، متحصـــــــــــل عليـــــــــــه: https://www.nato.int/docu/review/2011/11-september/Cyber-Threads/AR ، بتـــــاريخ 2020/08/02، علـــــى الســـــاعة: 00:00.
- بوســتي توفيــق، مدرســة كوبنهــاغن نحــو توســيع و تعميــق مفهــوم الأمــن، المعهــد المصـــــري للدراســـــات، متحصـــــل عليـــــه: https://eipss-eg.org، بتـــــاريخ: 2020/02/01، على الساعة: 02:10
- ديفـيس جـاكلين،"النـاتو بعـد 09/11: المنظـور الأمريكـي"، مجلـة النـاتو، متحصـل عليـــــــــــــــــــــــــــــــه: https://www.nato.int/docu/review/2011/11-september/NATO-US-Perspective-9-11/AR ، بتـــــــــــــاريخ 2020/08/02 على الساعة 15:00.
- ريغـــان رونالـــد، حـــرب النجـــوم، متحصـــل عليـــه :.http://www.aljazeera.net ، بتاريخ 2020/07/01، على الساعة 18:00.
- شـــاكر حســـام، "النـــاتو: هـــل يكمـــن التهديـــد فـــي الـــداخل؟"، متحصـــل عليـــه: https://alkhaleejonline.net ، بتاريخ 2020/08/02 على الساعة 16:05.
- ميلشـــــتاين دان، "أمـــــن الطاقـــــة و حلـــــف شـــــمال الأطلســـــي: رؤيـــــة مـــــن واشـــــــــــنطن"، مجلـــــــــة النـــــــــاتو، 2012، متحصـــــــــــل عليـــــــــــه: https://www.nato.int/docu/review/2012/Food-Water-Energy/Energy-Security-NATO/AR ، بتـــــــــــــــــــــــاريخ 2020/08/02 على الساعة: 00:15.
- "عمليـــات النـــاتو المتطـــورة"، مجلـــة حلـــف النـــاتو،2006، متحصـــل عليـــه: https://www.nato.int/docu/review/2006/issue1/arabic/art1.html بتاريخ 2020/08/01 على الساعة 16:15 .

2- باللغــة الأجنبيــة

a- Ouvrages

- Charles Philipe David et Roche Jean Jacques, Théorie de la sécurité, Paris: Montchrestien, 2002 .
- Roche Jean Jacques, Théorie des Relations Internationales, 4ed, Paris: Montchrestien, 2001.

b- Articles :

- Asmus Ronald D. "L'élargissement de l'Otan : passé, présent, futur", Politique étrangère , N°67 ,2002, pp353-376, disponible sur : https://www.persee.fr/doc/polit, visité le : 20/07/2020 à 15 :00.
- Beylerian Onnig, "La sécurité internationale après la guerre froide ", Revue Études internationales, Volume 23, Numéro 1, 1992, pp 169-180 disponible sur: https://www.erudit.org/fr/revues/ei/1992, visité le : 03/06/2020 à 09 :00.
- Guéhenno, "L'OTAN après la guerre froide. Une nouvelle jeunesse ?", Critique internationale, vol 7, 2000, pp 101-122, disponible sur : https://www.persee.fr/doc/criti, visité le : 26/06/2020, à 23 :44.
- Pedlow Gregory W, L'évolution de la stratégie de l'OTAN 1949-1969, pp 11-29, disponible sur : www.nato.int/docu/stratdoc/fra/intro; visité le : 01/06/2020 à 23 :51.

c- Les sites

- Déclaration du Sommet de Prague , disponible sur : https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts , visité le: 02/08/2020 à 20:30.
- Division Diplomatie publique de l'OTAN, Une brèves histoire de l'OTAN, disponible sur: www.nato.int/assets/pdf , visité le : 30/04/2020 à 14:00 .
- NATO Briefing, L'OTAN face aux nouveaux défis de sécurité, disponible sur : https://www.nato.int/nato_static/assets/pdf , visité le: 30/07/2020 à 10:00.
- Qu'est-ce que l'OTAN?–NATO, disponible sur : www.nato.int / nato-welcome /index_fr , fondement, visité le : 15/06/2020 à 15:15.
- Le concept stratégique de l'OTAN, disponible sur: http://www.geopolintel.fr/article708.html, visité le : 17/06/2020 à 23 :55.

ملخص الدراسة

لعب حلف الناتو منذ تأسيسه إبان الحرب الباردة أدوارا مهمة ارتكزت على الدفاع عن قارة أوروبا ضد التهديد الشيوعي، و محاولة الحفاظ على العلاقة الأمريكية الأوروبية و توطيدها من خلال جعل أمن أوروبا الغربية من أولويات السياسة الأمريكية معتمدة في ذلك على الحلف كأداة دفاعية أمنية في ذلك الوقت.

و ما إن أُسدل الستار على الصراع الثنائي شهد العالم مرحلة جديدة و تغيير في موازين القوى خاصة بخروج الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن بالإضافة إلى ظهور أخطار و تهديدات أمنية أخرجت البعد الأمني من إطاره التقليدي الضيق إلى مجالات متنوعة و متشعبة، كل ذلك جعل حلف الناتو يواجه تحديات تتعلق بجدوى بقائه و دفعت به لإحداث تغييرات مست جوهره من الناحية التنظيمية و الإستراتيجية لمواجهة مسألة مشروعية استمراريته من جهة و التكيف مع إفرازات البيئة الدولية من جهة أخرى.

وسعيا للحفاظ على مكانته و ترسيخ مبدأ حتمية وجوده من ناحية تكليف نفسه بمهمة الحفاظ على الأمن العالمي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي اعتبرت نقطة تحول في العلاقات الدولية و الإستراتيجية الأمريكية، تم إعادة ترتيب أجندة الحلف بالانتقال من مفهوم الردع و الاحتواء إلى إستراتيجية الحرب الإستباقية و الوقائية، و القيام بالتدخل الإنساني لحفظ السلام، و تطوير علاقات الشراكة مع دول خارج الحلف ضمن مقاربة الأمن الشامل ، وقد اتخذت الدول الأعضاء لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية الحلف الأطلسي كذريعة للتدخل في إدارة الأزمات الدولية ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة تحت مبرر الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين.

ملخـص الدراســة

Abstract:

Since its establishment during the Cold War, NATO has played important roles focused on defending the European continent against the communist threat, and trying to preserve and consolidate the American-European relationship by making the security of Western Europe a priority of American policy, relying on the alliance as a defense and security tool at that time.

And as soon as the curtain was closed on the bilateral conflict, the world witnessed a new phase and a change in the balance of power, especially the exit of the United States of America as a dominant pole in addition to the emergence of security dangers and threats that took the security dimension out of its narrow traditional framework into various and complex areas, all of that. Making NATO face challenges related to the viability of its survival and pushing it to make changes that touched its essence in terms of organization and strategy to face the issue of the legitimacy of its continuity on the one hand and to adapt to the repercussions of the international environment on the other hand.

In an effort to preserve its position and establish the principle of its inevitability in terms of entrusting itself with the task of maintaining global security, especially after the events of September 11, 2001, which was considered a turning point in international relations and American strategy, the agenda of the alliance was rearranged by moving from the concept of deterrence and containment to a strategy. Pre-emptive and preventive war, carrying out humanitarian intervention to preserve peace, and developing partnership relations with countries outside the alliance within the comprehensive security approach. Member states, especially the United States of America, have used NATO as an excuse to intervene in managing international crises and face new security threats under the pretext of preserving international peace and security.

فهــرس المحتويــات

الفهــرس	الصفحـة
شكـر و عـرفـان	
إهـداء	
خطـة البحـث	
مقدمـة	أ- خ
الفصل الأول: التأصيـل المفـاهيمـي و النظـري للدراسـة	**01**
المبحث الأول: التعريف بمفهوم الأمن	**01**
المطلب الأول: مفهوم الأمن و تطور النظريات الأمنية	**02**
المطلب الثاني: المدارس الأمنية في العلاقات الدولية	**05**
المطلب الثالث: مبدأ السلم في الفقه الدولي	**19**
المبحث الثاني: التعريـف بمفهـوم الحلـف	**22**
المطلب الأول: مفهوم الحلف في الفقه الدولي	**22**
المطلب الثاني: النظرية العامة للأحلاف العسكرية	**25**
المبحث الثالث: مفهوم منظمة حلف شمال الأطلسي	**29**
المطلب الأول: نشأة منظمة حلف شمال الأطلسي	**30**
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف منظمة حلف شمال الأطلسي	**33**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمنظمة حلف شمال الأطلسي	**35**
المطلب الرابع : استراتيجية حلف الناتو في ظل الثنائية القطبية	**38**
الفصل الثاني: استراتيجيات حلف شمال الأطلسـي فـي بيئـة دوليـة جديـدة	**44**
المبحث الأول: حلف شمال الأطلسي والنظام الدولي الجديد	**45**
المطلب الأول: أثر تغير النظام الدولي على إستراتيجية حلف شمال الأطلسي	**45**
المطلب الثاني: التحولات الدولية الراهنة	**53**
المطلب الثالث: تحول مفهوم الأمن والسلم الدوليين والمهام الجديدة للحلف	**57**
المبحث الثاني: الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو في ظل المتغيرات الراهنة	**58**
المطلب الأول: المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف	**60**

المطلب الثاني: حلف شمال الأطلسي نحو التوسع	**67**
المطلب الثالث : إستراتيجية الحلف بعد أحداث 11 سبتمبر	**75**
المبحث الثالث: رهانات حلف الناتو و متطلبات الاستمرارية	**82**
المطلب الأول: التهديدات الجديدة و ضرورة التكيف الهيكلي و الوظيفي	**83**
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه مستقبل الحلف	**86**
الخاتمة	**91**
الملاحق	**96**
قائمة المراجع	**132**
ملخص الدراسة	